دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

من الفكر السياسى والاشتراكى

الفكر الاقتصادى الحديث

تأليف

ڤنشنزو ڤيتللو

ترجمة : الدكتور محمد ابراهيم زيد

مراجعة : د . عبد الأحد جمال الدين

من الفكر
السياسي
والاشتراكي

الفكر الاقتصادي الحديث

تأليف

فنشنزو فيتللو

ترجمة : الدكتور محمد إبراهيم زيد

مراجعة : د . عبد الأحد جمال الدين

الدار المصرية للتأليف والترجمة

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

IL PENSIERO ECONOMICO MODERNO

Vincenzo Vitello

« ان تجربة الصواب والخطأ ، فى حياة الأمم كشأنها
فى حياة الأفراد ، طريق النضوج والوضـــوح » .

« الميثاق : الباب الخامس »

فهرس

صفحة

صفحة

صفحة

ملحـــــوظة

كان الهدف من هذا المؤلف هو عرض المشاكل الهامة التى ثارت ونبعت من جراء تطور الفكر الاقتصادى الحديث . ويتعلق الأمر بمحاولة لعرض الأفكار التى ترتبط ببعض النقاط الهامة والمعقدة فى تطور التحليل الاقتصادى وذلك تبعا لمعيـــار يمكن اعتباره معيارا منطقيا وتاريخيا فى نفس الوقت . وليس المراد بهذا المؤلف أن يكون موســـوعة جامعة شـــاملة لمشاكل التحليل الاقتصادى ، بل ان هدفنا متواضع يقل عن ذلك بكثير . ان هذا المؤلف هو مساهمة فى اعادة بناء وتفسير بعض الخطوط الرئيسية التى تطور فى اطارها الفكر الاقتصادى منذ نهاية القرن الماضى حتى الآن . وسيلاحظ القارىء أن هناك اختلافا فى تحضير وتقدير الاتجاهات النظرية الاقتصادية التى وردت فى هذا الكتاب عنه فى المؤلفات الأخرى التى تتعرض لهذا الموضوع . ويمكن الحكم على هذا المؤلف بأنه قد ساهم بنوع ما فى معالجة مشاكل الفكر الاقتصادى الحديث بصورة مناسبة بحيث يمكن تتبع الديناميات الأساسية لتطورها خلال الزمن .

ولقد رأينا الاحتفاظ بصورة عرض الأفكار فى هذا المؤلف على نفس الشكل الذى كان به عند بدء صياغته باعتباره محاضرات ألقيت على طلبة معهد جرامشى Gramsci بروما فى عام ١٩٦٣ .

« المؤلف »

١ ـ اتجاه الفكر الاقتصادى : المناداة بالنظرية الحدية وهجر طريق البحث الذى ينادى به الاقتصاديون التقليديون :

فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحقق ذلك التحول المعروف فى الفكر الاقتصادى الذى يتميز بظهور نظرية اقتصادية جديدة تختلف أساسا عن النظرية الاقتصادية التقليدية . وكان لابتعاد الباحثين عن آراء سميث وريكاردو التقليدية أن تطورت أفكار التحليل الاقتصادى وتأكدت سيادة النظرية الحدية الأمر الذى كانت له نتائج عميقة على التطورات التالية للفكر الاقتصادى جميعه حتى عصرنا الحاضر . ويلاحظ أن هذا التغير الراديكالى فى اتجاه علم الاقتصاد كان له مدى كبير يمكن القول معه أنه قد أدى الى ظهور أحد « مصادر » تيارات الفكر الاقتصادى المعاصر . وعلى أساس هذا الاختلاف العميق بين فكر المدرسة التقليدية وفكر المدرسة الحدية الجديدة حدث اختلاف أساسى فى التحليل والمنهج بالنسبة لكل مدرسة . وقد أعطت نظريته القيمة — التى تأسست على المنفعة الحدية والتى ارتبطت بأسماء كل من چيڤونز Jevons ومنجير Menger ووالراس Walras — لتيار الفكر الذى ساد فى القرنين أساسا راديكاليا

يختلف عن ذلك الأساس الذى يستند عليه الفكر الاقتصادى التقليدى .

فما هو اذن المضمون الحقيقى لهذا الاختلاف ؟

لقد أدت معارف علم الاقتصاد التقليدى — التى كان لها تأثير كبير على الفكر الانسانى فى هذه الفترة — الى ما يطلق عليه اسم « النظام الاقتصادى الحتمى » . وبمعنى آخر ذلك النظام الذى تحكمه قوانين خاصة تسمح بصياغة تكهنات عن سير الأحداث الاقتصادية فى المستقبل . وكانت هذه النظرية ترمى الى شرح كيفية تغير بعض التوسعات الاقتصادية فى الحياة الواقعية عندما تتغير بعض التوسعات الأخرى المرتبطة وظيفيا مع التوسعات الأولى .

واذا أردنا أن نعبر عن هذه الفكرة الأخيرة بأقوال ريكاردو نفسه نقول : كيف يتغير مثلا الربح مع تغير الأسعار ، وماذا ستكون عليه النسب التى سيقسم على أساسها الانتاج الاجتماعى نتيجة لهذا التغير ، وذلك لأن ريكاردو يرى أن « المشكلة الحقيقية فى الاقتصاد السياسى هى تحديد القوانين التى تنظم هذا التوزيع » [1] .

---

(١) D. Ricardo = Principi dell'economia e delle imposte, Torino, = Ediz. UTET, 1948, p. 43.

وعلى أساس ذلك اذن يكون البحث عن العلاقات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية وعن الظروف التى تتحدد على أساسها التغيرات فى توزيع مجموعات الدخول الكبيرة : تلك التى سميت بواسطة ماركس « فسيولوجية الاقتصاد الرأسمالى » . وكان على أساس هذه المطالب أن ظهرت الحاجة الى نظرية للقيمة تشرح بصورة موحدة الشروط التى تحدد علاقات تبادل السلع وكذلك توزيع الانتاج الاجتماعى على الطبقات . وعندما يكون الأمر متعلقا بتجديد طريقة توزيع الدخل بين أجور وأرباح وايرادات فانه يكون من الضرورى أن يعبر فى هذه النظرية عن قيم مجموع السلع التى تكوّن الانتاج الاجتماعى بطريقة موحدة لا تتغير بذاتها مع اختلاف التغيرات فى التوزيع . وهذا ما يوضح الأهمية التى يسبغها ريكاردو على مسألة البحث عن مقياس « ثابت »

= هذا المؤلف الذى سنطلق عليه لفظ "Principi" بغية الاختصار هو أهم مؤلف علمى لريكاردو وأعلى مستوى فى صياغة نظرية الاقتصاديين التقليديين . وقد ظهر هذا المؤلف لأول مرة فى لندن عام ١٨٤١ وأعيد نشره فى عام ١٨٨٩ . وطبعت أول ترجمة ايطالية له فى مجموعة « مكتبة الاقتصادى » رقم ١ ، جزء ٩ عام ١٨٥٦ . وقد عرض بييرو سرافا Piero Sraffa هذا الكتاب ومؤلفات ريكاردو الأخرى فى موسوعته المشهورة ذات العشرة المجلدات والتى عنوانها : The works and correspondences of Davide Ricardo (بالاشتراك مع M. H. Dobb) مطبعة جامعة كامبريدج .

للقيمة لا يؤدى الى الفوضى فى المعانى عند التحليل (كما حدث بالنسبة للبعض) بل على العكس يؤدى الى التحديد الدقيق لقواعد نظريته ذاتها (١) . وقد استمد ريكاردو عن الطبيعيين « الفيزوقراطيين » الفكرة القائلة بأن مستوى الأجور يتفق مع ما أطلق عليه « الاستهلاك الضرورى » أو المستوى العادى « للعيش » . وكما قال ماركس فى هذا الشأن : « ان احد الأسس فى الاقتصاد الحديث ـــ الذى يعتبر وظيفته تحليل الانتاج الرأسمالى ـــ هو ادراك قيمة قوة العمل كشىء ثابت أو كاتساع محدد » ـــ (٢) (ونلاحظ هنا أن ماركس قد دفع بالاقتصاد التقليدى الى الأمام عن طريق فكرة « قيمة قوة العمل » وأعطى أساسا لذلك التعبير الخاص « بفائض القيمة Plusvalore » الذى ظل تكوينه لغزا أمام الاقتصاديين التقليديين) .

---

(١) المرجع السابق ، الفصل الأول . ويرجع كذلك فى هذا الشأن الى موسوعة P. Sraffa فى الطبعة السابق ذكرها وبصفة خاصة عن أقواله فى نظرية ريكاردو صفحة XXXIXLIX .

(٢) K. Marx = Storia delle teorie economiche, Torino, E inaudi, 1954, Vol. I, p. 44.

ويلاحظ هنا أن هذا التفسير الذى أعطاه ماركس للنظريات الفيزيوقراطية مازال ذا أهمية كبيرة بالنسبة لوضعها الصحيح فى نظرية الفكر الاقتصادى .

طريقة بحث د. ريكاردو :

وبحدوث الانتقال من العالم الزراعى للفيزيوقراطيين الى العالم الصناعى لريكاردو أصبح من الواضح أن الناتج الصافى Produit net — فائض القيمة — قد وضع على أساس العلاقة مع السلع التى تكوّن وسائل الحياة للعمال من وجهة نظر القيمة وليس باعتبارها مجموعة من الكميات الفيزيقية [١] . هكذا تظهر مشكلة القيمة كعامل أساسى للنظرية التقليدية وكأساس موحد للعلاقات بين أشكال التنمية الاقتصادية التى درستها النظرية .

وقد ذهب ريكاردو هنا الى مسافة أبعد من تلك التى وصل اليها سميث [٢] فى تعريفه للظروف التى تنظم علاقات التبادل بين

---

(١) وفى الواقع عندما نعطى الغرض المبسط (الذى ذكره ريكاردو أيضا) نرى أن القمح ـ مفهوما على أنه انتاج زراعى بصفة عامة ـ يمثل الاستهلاك الضرورى للعمال وكذلك انتاج عملهم ذاته ، وهكذا فان العلاقة بين الانتاج والنفقات يمكن أن تصاغ بصورة فيزيقية . ولكن من الواضح أنه عندما تكون الأموال التى تدخل سواء فى الاستهلاك الضرورى أو الانتاج النهائى غير متجانسة (كما هو الحال فى الواقع) فان من الضرورى لتحديد هذه العلاقة أن نوجد التجانس فى وحدة قياسية معينة .

(٢) يعتبر آدم سميث وريكاردو ممثلين للمدرسة التقليدية الانجليزية . وقد صاغ الأول نظرياته الاقتصادية فى كتابه الشهير
An Inquiry into the nature and causes of wealth of Nations, 1776.
الترجمة الايطالية صدرت فى تورنيو UTET عام ١٩٤٨ بنفس العنوان .

السلع . ويرى أن الذى ينظم هذه العلاقات هى كميات العمل المباشر وغير المباشر المتضمنة فى السلع ، وهى الكميات التى كانت ضرورية لانتاجها . وينتج عن ذلك أن العلاقات التى حددت هى تلك التى بين الأفراد باعتبارهم منتجين ، وأن العلاقات التى تتبادل على أساسها السلع فى السوق تعتمد فى آخر تحليل لها على العلاقات بين نفقاتها الحقيقية ، أى هى علاقات موضوعية اذا ما قيست بالعمل . ينتج اذن عن ذلك أن الاقتصاد السياسى قد أسس على نظرية للانتاج ، وذلك لأن علاقات الانتاج تتفرع عن علاقات التبادل [1] . وتتخذ العلاقة بين نظرية القيمة وتحليل التوزيع معنى مزدوجا : فمن الوجهة المنطقية يلزمها أن تحدد قيمة المبادلة ومعدل الربح فى الاقتصاد تحديدا صحيحا . بينما تعطى هذه العلاقة ، كمحاولة لتقريب فكرة القيمة — العمل الى الحقيقة ، مضمونا يلازم ذلك النظام الاقتصادى المحدد الذى يرجع الفضل للاقتصاد التقليدى فى تقديمه للفكر الاقتصادى .

---

(١) أنظر بالنسبة لمشاكل التحليل والمنهج فى النظرية التقليدية الى :

J. Schumpeter = Storia dell'analisi economica, Torino, Einaudi, 1959, Vol. I, p. 715-728.; M. Dobb = Economia politica e capitalismo, Einaudi, 1950. Cap. I, II. ; G. Pietrenera = Capitalismo ed economia, Tortino, Einaudi, 1961, p. 80-885.

وعلى أساس هذه الافتراضات حاول ريكاردو صياغة نظريته المتعلقة بالتوزيع والعملية الاقتصادية . وعندما كان يؤكد أن « الأرباح تعتمد على الأجور المرتفعة والمنخفضة وليس على شيء آخر » وعندما كان يؤكد كذلك بأنه « عندما تزيد الأجور تقل الأرباح — كان يحدد فى الواقع معدل الربح باعتباره علاقة بين ما يتبقى من الانتاج الاجتماعى بعد خصم « الاستهلاك الضرورى » للعاملين ورأس المال الاجمالى . ومع ذلك قابل ريكاردو هنا أكبر قدر من العقبات لأنه عندما يكون هناك عدم تناسب بين العمل والوسائل المستخدمة فى انتاج السلع فان العلاقات التى تتبادل بالسوق فى عمليات التناسب هذه لا تتفق بصفة عامة مع العلاقات بين كميات العمل الملحقة . وقد قابل ماركس هذه الصعوبة أيضا فى نظريته الخاصة « بأسعار الانتاج » وأشار الى طريق حلها فى الجزء الثالث من كتابه « رأس المال » [١] .

أما عن وجهة نظر الاقتصاديين التقليديين بشأن العملية الاقتصادية فانه يمكن القول هنا ان الربح فى نظرهم هو مصدر

---

(١) أنظر فى هذا الشأن :

V. Vitello = Sulla struttura analitica del sistema di valori nella teoria di K. Marx, in Giornale degli economisti ed Annali di economia, 1963, n. 5-6.

تراكم رأس المال والمنشط لهذا التراكم ، والذى يعتبر مع العمل العنصر الوحيد النشيط فى الانتاج عندما كان التراكم الرأسمالى والتقدم الفنى المرتبط به يشستركان فى البرجوازية الصناعية المتدهورة . الا أن الريع "Rendità" كان يعتبر على العكس صورة تختلف تمام الاختلاف عما سبق : فالدخل يمثل سعر حق الملكية على مصدر طبيعى نادر وهو الأرض ، ونتيجة لذلك ظهرت طبيعته الاقتصادية مختلفة تمام الاختلاف عن طبيعة الربح والأجر . وكان الريع يمثل انقاصا لجزء من الانتاج الاجتماعى حيث يستخدم فى اعانة طبقة غير منتجة وغير عاملة . والريع كما يقول ريكاردو : « ليس خلقا جديدا للدخل بل يمثل على الدوام دخلا موجودا بالفعل » Reddito . ونظرا لأنه قد خصص لاعانة طبقة كسولة من أصحاب الأرض فانه قد اعتبر ضريبة على النظام الانتاجى . ويختلف موقف ريكاردو فى هذه النقطة بصورة جذرية عن موقف ملطس [1] . وفى الواقع يرى هذا الأخير أن الاستهلاك الذى يوفره

---

(١) يعتبر توماس روبرت ملطس كذلك من أصحاب مدرسة الاقتصاد التقليدى • وتختلف فكرته من وجهة نظر ريكاردو وسميث فى كثير من النقاط • ومن مؤلفاته الشهيرة التى ارتبطت باسمه والتى عرضت نظريته الخاصة بالسكان : Essay on the principale of population 1798 وقد جاءت نظريته الخاصة بالريع rendita فى كتابه :
An Inquiry into the Nature and Progress of Rent, 1815.

الريع لأولئك الذين يتمتعون به يزيد الطلب الفعلى ، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التى تصرفها الدولة على الأعمال العامة اذ قد تؤدى الى زيادة فى الثراء . أما ريكاردو فعلى العكس يعضد دائما أن الاستثمار الانتاجى يمكن له أن يشكل مصادر فعلية للثراء . وكان ريكاردو كذلك على ادراك تام بأن تقدم النظام الرأسمالى يؤسس على امكان استخدام الدخل الصافى — أى الربح — بطريقة انتاجية . وقد أكملت هذه الفكرة وطورت التحليل النقدى والثورى الذى قام به آدم سميث فى مواجهة العالم الاقطاعى وطبقته التى تتكون من المستهلكين فقط (أصحاب الأرض وأتباعهم) والذين وقفوا موقف المعارضة من اليد العاملة فى العالم الصناعى الجديد .

ويظهر مما سبق كيف كانت مشاكل الحياة الواقعية تدور فى أذهان غالبية ممثلى الفكر الاقتصادى التقليدى ، وكيف أثرت — وهذا هو المهم — هذه المشاكل فى عملية انتقاء منهج البحث الذى أتبع فى صياغة الفروض الأساسية لنظريتهم الاقتصادية .

وعلى أساس الاجابة على هذه المتطلبات واشباعها كان البحث فى الواقع عن نظرية للقيمة والتوزيع . ان ريكاردو فى اعطائه وضعا خاصا لنظريته فى القيمة والتوزيع واستخدام العمل الملحق بالسلع

لتحديد قيمتها الخاصة وتحديد النسب التى يوزع بها الانتاج الاجتماعى بين الرأسماليين والعمال ، كان يضع فرضا على أساسه يمكن اشباع المتطلبات الخاصة بنظريته لحل المشاكل المثارة . وتشكل كمية العمل الملحقة بالسلع (فى جميع مراحل الانتاج) البيانات التحليلية التى يعتمد عليها معدل الكسب للاقتصاد كله والقيم الخاصة للسلع . ومن الممكن فى داخل نظام العلاقات هذه حل المشاكل التى ثارت بحيث يمكن استخدام كيان النظرية فى التكهن بتلك التغيرات التى تحدث فى بعض الظواهر (كتوزيع الانتاج الاجتماعى) نتيجة لتغير الظروف التى أدت اليها . وبهذه الطريقة اكتسبت فكرة المجتمع — كنظام اقتصادى محدد مضمونا منطقيا يتفق مع الحقيقة الاقتصادية لذلك الزمن التى صيغت فيه قواعد الاقتصاد التقليدى .

نظرية المنفعة الحدية الجديدة :

لقد ظهرت النظرية الحدية على أسس تختلف تماما عن الأسس السابقة حيث وجهت البحث الى منهج جـديد وبواسطة طريقة للتحليل تختلف كلية عن مناهج وطرق الاقتصاد التقليدى . وبديهى أن الأساليب الفنية الشكلية مختلفة ولكن هذا الجانب ليس له أهمية كبيرة . وفى الواقع كان تغير الاتجاه فى الفكر الاقتصادى

قد بدأ قبل حدوث ما يطلق عليه اسم (الثورة الحدية) ، ويرجع ذلك الى الفترة التى بدأت قبل تدهور مدرسة ريكاردو أى قبل بضع سنوات من عام ١٨٧٠ . ولكن بعد هـذا التاريخ حدث الانقسام الواضح فى الفكر الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر بظهور نظرية المنفعة لجيفونز Jevons ، ونظريات المدرسة النمساوية . ولم تكن نقطة البداية بالنسبة لهذه النظريات هى الانتاج بل كانت استهلاك السلع والمنفعة (أو الاشباع) التى يمكن للشخص العادى أن يستخلصها حديا من استهلاك بعض الأموال المعنية (ومن هنا جاءت تسمية « النظرية الحدية ») . وقد حاول جيفونز ومنجر Menger — كل منهما مستقلا عن الآخـر — تنظيم الأفكار المتناثرة عن مبـدأ المنفعة وجمعها فى نظرية للقيمـة والتبادل والتوزيع [١] . وهناك مبـدأ أساسى لهذه النظرية مقتضاه أن « القيمة تعتمد كلية على المنفعة » ، وهكذا ظهر فى ذلك الوقت أن فكرة القيمة الجديدة التى أسست على المنفعة قد حلت محل نظرية

(١) كان و. س. جيفونز وك. منجر ـ الأول من انجلترا والثانى من النمسا = من مؤسسى المدرسة الحدية : وتوجد نظريتهما فى مؤلفين لهما على التوالى : The Theory of Political Economy 1871. (ترجم الى الايطاليـة تورنيو ١٩٤٧) و Grundsätze der Vol-kswirtschaftslehre (ترجمت الطبعة الثانية التى صدرت فى عام ١٩٢٣ الى الايطالية ـ بارى ١٩١٥) .

الاقتصاديين التقليديين . ولا يجب أن نعتقد كما اعتقد البعض أن هؤلاء التقليديين ـــ وكذلك ماركس ـــ قد أسبغوا أهمية غير كافية على قيم استخدام السلع وبالتالى على المنفعة . بل كانوا يعتقدون أن المنفعة لا تستطيع توريد أساس لنظرية للقيمة تكون فى درجة تسمح لها باعطاء تفسير لعملية الانتاج والتوزيع والتبادل للسلع فى البناء التكوينى لاقتصاد معين . وعلى عكس نظرية القيمة ـــ العمل ، نجد أن النظرية الجديدة التى تؤسس القيمة على المنفعة الحدية قد تمركزت على فكرة أن الأهمية النسبية للأموال تعتمد على التقدير الشخصى لمجموعة المستهلكين وبهذه الطريقة تصبح سيكولوجية المستهلك العادى نقطة البداية التى على أســاسها لا تتحدد القيمة النسبية فقط ، بل التوزيع ذاته ، وذلك بتعميم مبدأ المنفعة الحدية على ما يطلق عليه اسم « عوامل الانتاج » . والسبب فى ذلك أن هذه العوامل الأخيرة ـــ كأى سلعة أخرى ـــ لها سعر يتساوى مع الخدمة الحدية التى توجد فى الانتاج فى ظروف التبادل الحر . وقد حاول منجير أن يعطى لهذه النظرية تنظيما منهجيا جديدا ، واعتبر كذلك وسائل الانتاج أمـــوالا اقتصادية تساعد بطريقة غير مباشرة على انتاج الأشياء التى تشبع الحاجات المباشرة للمستهلكين . وهكذا وسع منجير من مبدأ المنفعة الحدية سواء فى مجال الانتاج أو فى مجال التوزيع . وبمعنى آخر

أن « عوامل » الانتاج تكتسب خاصية قوامها اعتبارها دلائل ذات أهمية للاقتصاد تتعلق بقيم استخدامها وبالتالى بمبدأ المنفعة الحدية ، حتى انه نظرا لأن أسعارها تتعلق بالعوامل المكونة لنفقات الانتاج للمشروعات فان مجال الانتاج (جانب العرض) يغطى أيضا بمبدأ المنفعة الحدية ذاتها . وبهذه الطريقة يعتبر العمل الذى بذل فى انتاج السلع كعمل « بذل فى الماضى وفقد الى غير رجعة » وذلك — طبقا لوجهة جيفونز — « لأن نفقة الانتاج تحدد العرض ، والعرض يحدد درجة المنفعة النهائية ، ودرجة المنفعة النهائية تحدد القيمة » . وبتحليل العمل هكذا بناء على اصطلاحات شخصية للمنفعة وعدم المنفعة فان القيمة ظهرت بعد ذلك عند باريتو Pareto [1] « نتيجة لصراع بين الرغبات والعقبات ، وبمعنى آخر فانها نتاج لحالة نفسية » .

وقد سارت نظرية مارشال Marshall [2] على نفس المنوال

---

(١) فيلفريد وبارتيو = يعتبر أول ممثل لنظرية التوازن الاقتصادى العام فى ايطاليا والتى يرجع صياغة هذه النظرية الى Warlas — ومن أهم كتبه : Manuel d'economie politiques 1906.
(ترجم الى الايطالية فى جزءين تورينو ١٩٥٣)
Cours d'economie politique 1896-97.

(٢) يعتبر ألفريد مارشال Alfred Marshall أحد كبار ممثلى المدرسة الحدية فى انجلترا • وأهم كتبه : Principales of Economics, 1890. =

فى تحديداتها النهائية لنظم القوى التى تنبع عنها القيمة — فالقوى التى تحكم الطلب والعرض تحدد القيمة مثلها مثل حدى المقص من الصعب تأكيد أى منهما يقطع أكثر من الآخر . ووراء الطلب يوجد مبدأ المنفعة الحدية التى على أساسها تتشكل أسعار الطلب ؛ ووراء العرض توجد « القوى » و « التضحيات » الحدية التى تنعكس فى أسعار عرض السلع : ويمثل الثمن الحقيقى للانتاج عند مارشال — متميزا عن نفقات الانتاج — عدم منفعة العمل والتضحية أوالترقب الذى يؤدى الى استخدام رأس المال . اذن يتعلق الأمر دائما بفكرة ثمن الانتاج منظورا اليه على أنه عناصر شخصية (مع بعض التغير فى الاصطلاحات مثل استبدال كلمة « الترقب Attesa » بكلمة « التقشف Astinenza » التى نادى بها سينيور Senior) . وفى تحليل مارشال للموازنة بين العرض والطلب ، وهو التحليل الذى يعتبر الأساس فى النظرية الحدية للقيمة والسعر ، نجد أن الأساس الذى يعتمد عليه فى البحث هو سلوك الأفراد الاقتصاديين المستقل المتحرر من أى تأثير خارجى . ومن ثم فان « المتغيرات المستقلة » فى تحديد التوسع الاقتصادى

= (ترجم الى الايطالية ـ تورينو UTET) • وتعتبر نظريته ـ على عكس نظرية والراس ـ هى نظرية التوازنات الجزئية (الخاصة بالأحداث الاقتصادية كل على حدة وليس بالنظام الاقتصادى كله) •

المعتبر ستظل هى الأفراد وحريتهم المفترضة فى الاختيار ، وذلك خارج الظروف الحقيقية التى تتم فيها الاختيارات الاقتصادية من حيث الواقع . والذى يفترض هنا هو أن كل فرد اقتصادى يعلم بالضبط ما يرغب فيه ويستطيع أن يختار بحرية بين الأمـور المعروضة . ومن هذه المقدمة التى لا تتفق مع البناء الاقتصادى الحقيقى للمجتمع المؤسس على العكسية الخاصة لوسائل الانتاج ، نصـل الى تتيجة مقتضاها أنه يتحقق أكبر حـد للمنفعة لجميع الشخصيات الاقتصادية فى ظروف التبادل الحر (تتيجة اعتبرها الكثيرون غير كافية ولكن ما زال البعض يؤمن بها حتى الآن) . وهـذه النتيجة تستخلص مباشرة من المبدأ الأسـاسى للمنفعة الحدية [1] وقد كانت هناك محـاولة للتدليل على صلاحية هذه النظرية فى حالة التبادل بين حائزين للسلع . ويقال ان التبادل بين هذين الشخصين يسـتمر حتى يصل معدل منفعة السلعتين الى مستوى متكافىء لكلا الحائزين وعند هذه النقطة سيحصل أحد الطرفين على منفعة تزيد عن ذلك الذى تنازل عن الاستمرار فى التبادل — وفيما بعد ذلك سيحصل كل منهما أو كلاهما على منفعة

---

(١) أنظر فى هذا الشأن :

M. Dobb = Economia politica e capitalismo

أنظر فى الفصل الخامس : اتجاهات علم الاقتصاد الحديث .

أقل من ذلك الذى يتنازل عن الاستمرار فى تبادل السلع . اذن يتم تحقيق التوازن عند النقطة التى يحصل فيها كل فرد منهما على أعلى فائدة ممكنة . ومن هنا كانت النتيجة التى مقتضاها أن قيم المبادلة التى تتحدد فى السوق الحر توفر أعلى مستوى للمنفعة لكل المشتركين فى عملية التبادل .

تقييم النظرية الحدية من وجهة النظر الشكلية :

لقد شكك كثير من رجال الاقتصـــاد فى سير الأمور بهذه الطريقة السابقة فى واقع الحيـــاة الاقتصادية على الرغم من أن التنمية التى مقتضاها أن أى فرد يستطيع الحصول على أكبر قدر من المنفعة فى نظام المنافسة الحرة قد قبلت من والراس عند كلامه عن نظام التوازن الاقتصادى العام [١] . وقد لخص والراس نتائج أبحاثه عن التبادل الحر بالشكل التالى :

« ان التبادل بين نوعين من الأموال فى سوق قائمة على المنافسة الحرة هو عملية يستطيع فيها الحائزون على هذا المال أو ذاك أو كليهما الحصول على أكبر اشباع ممكن لحاجتهم التى تتفق مع

---

(١) كان ليون والراس Leon Walras مؤسس نظرية التوازن الاقتصادى العام الذى عرضها فى كتابه : Elements d'economie politiques pure en théorie de la richesse Sociale 1874. (الطبعة الاخيرة باريس ١٩٢٦) وينظر بصفة خاصة فى هذا الكتاب الفصل الثانى.

الظروف التى يتنازلون فيها عن الأموال ويقبلون ما يباع منها بنسبة موحدة متساوية للجميع » . ومن المهم فى هذا الشأن أن نشير الى التعليق التالى الذى قال به K. Wicksell [1] حيث يعتقد فى « خطأ » نظرية والراس هذه « على النحو الذى فهمت به بصفة عامة وكذلك على النحو الذى طبقت به من والراس ذاته » :

« وعلى الرغم من أن معضدى نظرية المنفعة الحدية لم يكونوا مسئولين بالتأكيد عن ذلك التفاؤل الكبير فى مزايا حرية التجارة ، الا أن بعضهم لا يمكن له أن يتنصل من الاتهام الخاص بأنه قد اشترك فى زيادة الاقناع عن طريق تعضيد هذه النظرية والتدليل عليها بصورة منطقية ظاهرة . وهذا صحيح بالنسبة لوالراس وأتباعه المباشرين . لقد أشار والراس ذاته (فى Etudes d'economie potilique appliquée) الى أنه فى شبابه قد وجد نفسه مجردا من أى سلاح أمـام هجوم مؤسسى نظرية التبادل الحر التى صاغها لامبرت Lambert Bey — وهو من اتباع سان سيمون — والذى كان

---

(١) كان كنوت ويكسـيل K. Wicksell من الاقتصـاديين الذين يتبعون النظرية الحدية ولكنه اشترك بنصيب كبير فى تدعيم هذه النظرية . وكانت له صفة النقد وقد أشار بوجود بعض النقص فى النظرية الحدية من وجهة النظر الموضوعية بدون أن يحدد ذلك بصورة واضحة . وتعتبر دراسته فى الاقتصاد السياسى (ترجمت الى الايطالية عام ١٩٥٠) أكبر مثل على ذلك .

يعضد أن قيم التبادل الناتجة عن المنافسة الحرة ليست فريدة فى نوعها وأفضل من غيرها . وقد اعتقد والراس أنه كان من الواجب أن تشرح النظرية بطريقة أكثر قبولا واقتناعا عما هى عليه الآن . لقد قال : « يجب التدليل على أن حرية المنافسة تؤدى الى أكبر قدر من المنفعة » . وكان هذا الاتجاه هو فى الواقع نقطة الانطلاق فى أبحاثه التى أجراها فى المجـال الاقتصادى « ومن الأمـور التراچيدية حقا أن يتوهم والراس — وهو الدقيق الواضح — أنه قد وجد الدليل الذى لم يصل اليه المدافعون عن فقه التبادل الحر بمجرد أنه قد ألبس المناقشات صيغة رياضية وهى التى كان يعتبرها غير كافية عندما كان معبرا عنها باللغة العادية » (Lezioni dieconomia poliricap-8r) وكان الفضل حقا لوالراس — على النحو الذى سنراه فيما بعد — فى أنه قد بحث عن شكل كمى محدد ، حتى ولو كان شكلا مجردا ، لكى يعطيه لنظام العلاقات المشتركة فى الاقتصاد ، وذلك فى تحليله لعملية التوازن الاقتصادى العام حيث سبق فيها جميع من سبقوه فى معالجة هذا الاتجاه من الفكر الاقتصادى . وما من شك فى أن تعليق Wicksell وتقريظه له معنى فى هذا المجال حيث لم يحاول تعميمه على الهيكل التحليلى للتوازن الاقتصادى والذى يعتبر أرفع صيغة عرفت رسميا منذ أن ظهرت النظرية الحدية . وليس من السهل أن نسبغ خصائص

المنافسة على النظام الرأسمالى ذلك لأنه قد ساد الاعتقاد بامكان مواجهتها بالصفة المميزة لطريقة الانتاج . ولقد حاولت النظرية الحدية الادعاء بأن هذه الطريقة قابلة للتطبيق على نطاق واسع ، ولكن واقعها ذاته يكذب هذا الادعاء غير المشروع . وتظهر فى نظرية التوزيع للمدرسة الحدية بصورة واضحة الرغبة فى احلال فكرة جديدة محل فكرة فائض القيمة للاقتصاد التقليدى — وهى الفكرة التى جعلها ماركس أساس نقده للنظام السياسى والنظام الرأسمالى للانتاج — مقتضاها (وهى فكرة « محايدة » فى الظاهر ولكنها فى الواقع تحتوى على معنى التأييد) أن كان عامل انتاج فى المنافسة يحصل على مكافآت تساوى تلك التى أوجدها . وهكذا على الأقل فهمت نظرية الانتاجية الحدية التى عممت من الزراعة الى جميع ميادين الانتاج والتى اعتبرها البعض — مثل كلارك J.B. clark — « كالقانون الطبيعى الجديد » . وهكذا يمكن صياغة أساس هذه النظرية على النحو التالى : يمكن استخدام الخدمة الانتاجية فى المنافسة حتى النقطة التى تتساوى فيها زيادة الانتاج الذى يرجع للوحدة الأخيرة فى الخدمة المستعملة بتكاليف هذه الوحدة . وبما أن مكافأة الوحدة الأخيرة المستخدمة فى الخدمة الانتاجية لا يمكن أن تكون أقل من القيمة التى تضيفها الى الانتاج ، فانه ينتج عن ذلك أن أجر العامل الحدى المستخدم

سيتساوى مع الانتاج الحدى . وكما قال مارشال فان مكافآت العوامل الانتاجية تميل الى أن تتفق مع التكاليف الحقيقية الحدية لهذه العوامل ذاتها : فالأجر يتفق مع عدم المنفعة الحدية للجهد المبذول ، وتتفق الفائدة مع التضحية الحدية المدعمة بالادخار . وهكذا فان نظرية الترقب "attesa" التى كان الهدف منها تفسير الفائدة تتصف بعدم صلابة أسسها المنطقية وقلة ملازمتها لحقيقة النظرية الحدية فى مجال الانتاج ومجال التوزيع .

وكان ماركس فيما مضى قد وجه نقدا لاذعا لنظرية « التقشف "Astinenza" » التى نادى بها سينيور Senior والتى لم تكن تختلف عن نظرية مارشال الا فى الاسم فقط . وأظهر ماركس أن كل فعل انسانى يمكن اعتباره على هذا المنوال كامتناع عن نقيضه ، وانه لا يكون من « المؤلم » بالنسبة للرأسماليين حرمانهم من الاستهلاك مؤكدا أنه يمكن لهم فى المستقبل استهلاك ما يملكون ويحصلون زيادة على ذلك منفعة لهم . وبالتوافق مع مقترحات النظرية الحدية يعتبر السلوك الاقتصادى بصفة عامة سلوكا يوجه لاشباع حاجات الاستهلاك بعيدا عن العلاقات الرأسمالية للانتاج التى تدفع صاحب رأس المال الى تكديسه على أساس العمل بالمنافسة ذاتها (أى على أساس نفس الآليات الاقتصادية) .

وبغض النظر عن عــدم الوفاء بالغرض حيث ينتهى الأمر « بجهد » العامل و « ترقب » صاحب رأس المال الى اعتبارهما « نفقة انتــاج حقيقية » ، نجد أن نظرية الانتاجية الحدية قد أعطت تفسيرا لعملية التوزيع وهو الأمر الذى اعتقــده رجال الاقتصاد غير كافيا بالمرة . بل ان من أكبر أتباع النظرية الحدية مثــل ويكستيل Wicksteel — الذى كان من المجددين لها عن طريق الاضافات الرياضية — انتهى به الأمر فى محاولته تفنيد أى فكرة لفائض القيمة الى بناء هيكل للتوزيع أدى الى ضياع كل معنى حقيقى لنظريته . وكان يدّعى بأنه قد حقق تمثيلا حقيقيا لتوزيع الدخل ، ويرى بلغته الجبرية أن الفئات الاقتصادية للأجر والربح والريع لا تتميز احداها عن الأخرى الا بواسطة الرموز المستخدمة لتعريفها .

ان نظرية الانتاجية الحــدية تحتوى على عيوب فى بنائها التحليلى ، وسيكون من المناسب دراستها بطريقة مفصلة فيما بعد . ومع ذلك فقد قوبلت بترحاب فى نهاية القرن الماضى واعتبرتها الأوساط الاقتصادية نجدة نظرا لصعوبة اعطاء حلول واجابات وافية للمشاكل التى أثارتها النظرية التقليدية الأمر الذى سهل للنظرية الحدية أن تحل محلها بسرعة .

وواقعة أن ماركس قد جعل فكرة فائض القيمة أساس بنائه التحليلي هي التي أضافت بالتأكيد باعثا هاما أدى ببعض الاقتصاديين الى محاربة تأثير نظريته وكذلك تأثير النظرية التقليدية . ويظهر ذلك واضحا من أقوال Bohm-Bawerk مثلا الذي يعتبر مع منجير من أكبر أتباع المدرسة الحدية النمساوية ، وذلك عندما هاجم ماركس بدعوى أنه يرغب في تصفية نظرية القيمة — العمل [1] .

وبعد حوالي نصف قرن من حياة النظرية الحدية تراكمت الشكوك والنقد الصريح وغير الصريح لها وظهرت قواعدها اليوم أقل رسوخا عما كانت عليه في الماضي . « واذا كان حقا أن كثيرا من رجال الاقتصاد قد بهروا بالأطر الشكلية الدقيقة لهذه النظرية واعتبروا المدرسة التقليدية بجانبها هيكلا بدائيا ، فان التطورات الحديثة للنظرية الاقتصادية تدل على أن طريقة بحث وتعاليم المدرسة الحدية ظلت حتى الآن صالحة ليس فقط بسبب صلابتها

(١) أنظر في هذا الشأن :

E. Roll = Storia del pensiero economico Torino, E inaudi, 1954, p. 504.

(ويحتوي هذا المؤلف لرول بالاضافة الى مؤلف Schumpeter بعنوان : Storia dell'analisi Storia الذي سبقت الاشارة اليه على عرض واسع للنظرية التقليدية والنظرية الحدية) .

وواقعيتها بل لما أدت اليه طريقة البحث فيها من تطوير للفكر الاقتصادى خاصة اذا ما عمقت ودرست بواسطة الأدوات الحديثة للتحليل الاقتصادى [1] .

(١) يرجع فى هذه النقطة الى :

P. Sraffa = Produzione di merci a mezzo di merci E (Premesse a una critica economica) Torino, Einaidiu 1960.

٢ ـ والراس وتحليل التوازن الاقتصادى العام · عدم كفاية النظرية الحدية للقيمة ولراس المال :

بناء النظرية الحدية :

يتمثل الأساس الذى تعتمد عليه النظرية الحدية كما رأينا فى فكرة اعتماد قيمة السلع على منفعتها ، ليس باعتبار هذه الأخيرة منفعة (أو اشباعا) كليا يؤدى الى استهلاك كمية معينة من السلع ولكن كدرجة نهائية للمنفعة الحدية تتفق مع استهلاك كمية صغيرة اضافية للسلع المعتبرة . ويتشابه مبدأ المنفعة الحدية الذى يتزايد مع تزايد كمية الأموال المستهلكة مع مبدأ أساسى آخر حاولت به النظرية الجديدة تفسير الظواهر الاقتصادية فى مجال الانتاج . فاذا ما عممنا القول بالنسبة للانتاجية المتزايدة من فرض الأرض الخاص الى جميع حالات « عوامل الانتاج المتوفرة بكمية دائمة » نجد أن النظرية الحدية قد استنبطت من « قانون الانتاجية غير المتناسب » تفسيرا موضوعيا يختلف عن ذلك التفسير الذى أعطته المدرسة التقليدية لقانون العرض فى السوق التى بها منافسة تامة . اذن ينتج من تنظيم هذا القانون مع الطلب ذلك التناسب بين القوتين المتعارضتين (للطلب والعرض) الذى تأسست عليه النظرية

الجديدة للقيمة ، ذلك الأساس الذى يعتمد على « فرض أن الأسباب الرئيسية فى تحديد السعر لبعض السلع يمكن تبسيطها وجمعها بحيث يمكن تمثيلها بقوسين متقاطعين للطلب والعرض الجماعى » [1] وسندرس فيما بعد تلك الصعاب والمتاعب التى تؤدى اليها طريقة تشكيل قيم السلع — وبالتالى الآثار التى لهذا القانون الخاص بالعرض المنتظم مع الطلب على تحديد أسعار السلع فى سوق المنافسة التامة — وذلك عندما نرى تنافى افتراضات نظرية المنافسة مع الظروف الحقيقية لعملية الانتاج ومع الظروف التى تؤثر فعلا فى تحديد السعر وكمية انتاج المصنع الواحد .

وقد أمكن الوصول الى نظرية لتوزيع الدخل المؤسس على مدى « اشتراك » كل عامل من هذه العوامل فى تحقيق الانتاج الاجتماعى عن طريق نفس مبدأ « الانتاجية الحدية » لعوامل الانتاج التى توجد بكمية محددة فى النظام الاقتصادى . وبهذه الوسيلة أمكن تحديد الطريقة التى يوزع بها الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال على أساس عملية تحليلية عن طريق تعميم

---

(١) يرجع فى هذا الشأن الى :

P. Sraffa = Le leggi della produttività in regime di concorrenza.

(نفس المقال الذى نشر بالانجليزية فى مجلة الاقتصاد — ديسمبر ١٩٢٦) الجزء الرابع من سلسلة الاقتصاديين الجدد صفحة ٥٩١ — ٥٩٣ .

نظرية الريع السابق ذكرها على جميع مجالات النشاط الاقتصادى . ونظرا لوجود كميات « العوامل الانتاجية » (العمل ورأس المال) متوفرة فى الاقتصاد فان النظرية الجديدة تؤدى على أساس مبدأ « الانتاجية الحدية » الى معيار موحد من وجهة النظر الشكلية للآلية التى على أساسها يتحدد تقسيم الانتاج الاجتماعى بين الأجور والأرباح والريع .

ومع ذلك اذا كان شكل هذه العملية يبدو أكثر وضوحا واشباعا من ذلك التحليل الذى تدهور بفعل أتباع المدرسة التقليدية [1] فان مضمون هذه النظرية — التى لا توجد فيها أية فكرة لفائض الانتاج — قد يكون صالحا لكى يعطى تفسيرا مناسبا للتوزيع سواء فى مرحلة التحليل الصرفة أو بالعلاقة مع الحقيقة الاقتصادية . وقد وصلت نظرية التبادل سواء فى مجال الانتاج أو التوزيع وفى لباسها الجديد الخاص بالنظرية الحدية

---

(١) نشير هنا بصفة خاصة الى التفسير «القبيح» (السطحى) الذى يعطيه بعض اتباع ريكاردو للنظريات الاقتصادية لأستاذهم بحيث تدهورت هذه النظريات وقلت الثقة فيها بعد مرت مؤلفها . ينظر فى هذا الشأن الى :

K. Marx = Storia delle teorie economiche, Vol. III. Da Ricardo all'economia volgere, Torino, Einaudi 1958. (sp. cap. II, VII).

الى أعلى مستوى لها بواسطة كل من والراس Warlas وويكسل Wickeseel [1] .

رأى والراس فى التوازن الاقتصادى العام :

لقد أسبغت نظرية التوازن الاقتصادى العام على تطور الفكر الاقتصادى الحديث أهمية بالغة بسبب كمال الدراسات التى أجريت فى نطاقها على علاقات الارتباط المتبادلة الخاصة بعناصر النظام الاقتصادى معتبرا فى مجموعه ، وكذلك بسبب الدقة التى درست بها هذه العلاقات بواسطة رجال الاقتصاد من أمثال جيفونز ومارشال . وقد أدى كذلك تحليل التوازن الاقتصادى العام فى أحدث الأبحاث الاقتصادية الى وجود بعض الأدوات التى طورها وأكملها رجال الاقتصاد المعاصرين حتى أصبحت جهازا تحليليا يتفق مع التطبيقات الكمية المجردة للاقتصاد الواقعى . ونشير هنا بصفة خاصة الى التطورات الحديثة لتحليل علاقات الارتباط المتبادلة فى مجموع القطاعات الاقتصادية والى الأدوات التحليلية للبرامج . وسنخصص لهذا الموضوع الأخير معالجة منفردة فيما بعد .

---

(١) أنظر بصفة خاصة الى ماجاء فى الفصل الأول من هذا الكتاب من هوامش تشير الى المؤلفين السابق ذكرهما فى المتن .

والذى يهمنا الآن اظهـاره هو أن البناء النظرى للتـوازن الاقتصادى العام — الذى يرجع صياغته الى والراس — كانت له أهمية واضحة للفكر الإقتصادى وذلك لأن علاقة التبـادل العام للظواهر الاقتصادية [1] قد تطورت مع مجموعة من العلاقات المنطقية المرتبطة بها . وهى الفكرة التى لم تكن جديدة فى ذاتها والتى عبر عنها لأول مرة كيزناى quesnay فى الجدول الاقتصادى الشـهير Tableau Economique . ان التحليل النظرى للتوازن الاقتصادى ولو بشكل مجرد بعيد عن الحقيقة والواقع كان يمثل فى نفس الوقت محاولة لتحديد المتغيرات المختلفة لنظام اقتصادى يبتدىء من بعض التوسعات المفترضة الخاصة به . ومن هنا جاءت تسمية التوازن الاقتصادى « العام » الذى يتميز عن ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين من أمثال مارشـال « التوازنات الجزئية » Equilibri Parzial : أى تلك التـوازنات التى لا تتعلق بالنظـام

---

(١) عرض فرانسوا كيزناى (١٧٥٨) فى كتابه « تحليل الجدول الاقتصادى » الفكرة المبتكرة الخاصة بنظام اقتصادى يبدو « كعملية للانتاج المستمر وتبدو دورة رأس المال مظهرا لعملية الانتاج هذه ، والدورة النقدية كمرحلة لدورة رأس المال . وكانت هناك فى نفس الوقت محاولة للبحث عن أساس الدخل فى عملية الانتاج هذه وكذلك علاقة التبادل بين رأس المال والدخل والعلاقة بين الاستهلاك الانتاجى والاستهلاك النهائى .... » .

(K. Marx = Storia della teoria .... cit., I, p. 92).

الاقتصادى العـــام بل بسوق خاصة فى نطاق النظام الاقتصادى أو بوحدة اقتصادية يدرس سلوكها منفردة عن الوحدات الأخرى . ونجد من هذه الأنماط مثلا التحليلات الخاصة التى تعتبر فيها بعض التوسعات الاقتصادية كمعطيات (الأسعار — الدخـــول وهكذا) ، وهى التحليلات التى يكون محل البحث فيها عن الآثار التى تقع على المتغيرات الأخرى التى يراد تحديدها .

ولندرس الآن نظرية والراس فى خطوطها العامة بما فى ذلك الخصائص المتعلقة بالعلاقات المنطقية أو الظروف التى تحدد قيم التوازن للمتغيرات الاقتصادية . وسنتعرض بمعنى آخـــر الى الأسعار فى جميع المنتجات ، وكذلك العوامل التى يطلق عليها اسم العوامل الانتاجية ، والى كميات هـــذه المنتجات والعوامل التى يشتريها جميع الأفراد والمشروعات فى الظروف التى يفترضها توازن المنافسة الكامل .

ونظرا لأن تحديد هذه القيم مرتبط بتحديد دخول الأفراد وجميع الفئات الاجتماعية للنظام الاقتصادى ، فان نظرية التوازن الاقتصادى العام تتضمن كذلك على مجال توزيع الدخل . وينتج عن ذلك البناء المنطقى للنظـــرية حيث أن المتغيرات الاقتصادية ستتحدد فى وقت واحد فى ظروف التوازن الاستاتيكى لأنها تدخل فى علاقات ارتباط متبادلة . ولقد تصوروا هذا التوازن على شكل

كيفية ملاءمة العمليات والمنتجات التى توجد فى النظام الاقتصادى على الظروف القائمة فى فترة غير محددة من الزمن . لقد أسس والراس نظرية قيمة المنافسة أيضا على المنفعة الحدية التى تعتمد على سلوك الشخصيات الاقتصادية التى تعمل فى النظام الاقتصادى بحيث تتفق مع مبدأ الوصول الى أكبر اشباع للأفراد .

ولكى نفهم الاجراء الذى اتبعه والراس فى تحليل التوازن الاقتصادى نرى أنه من المناسب أولا أن نضع فى الاعتبار الطريقة الخاصة التى عبر عنها والراس فى نظريته عن تقييم أنواع النشاط الاقتصادى والأشخاص الذين يعملون فيه . وكان التقسيم الأول الهام بين رأس المال والدخول . ويفهم من تسمية رأس المال كل مال اقتصادى يمكن استخدامه أكثر من مرة فى العملية الانتاجية وبمعنى آخر أحد أشكال الثروة الاجتماعية التى لا تستهلك فى استخدام واحد . وتنقسم رؤوس الأموال الى ثلاثة أقسام : الأموال العقارية (الأرض) ، الأموال بمعنى الكلمة أو المنقولة (الآلات ، المبانى .. الخ) ، وأخيرا الأموال التى يطلق عليها اسم الأموال الشخصية « رأس المال البشرى » أى الشخصيات الانسانية التى تمتلك قدرات تتصل بالعمل . وهذه الطريقة فى تصنيف رؤوس الأموال هى فى الواقع طريقة غريبة علاوة على أنها شكلية نظرا لأن العاملين فى الانتاج « التى أطلق عليها والراس رؤوس

الأموال الشخصية » لا يمكن اجراء البيع والشراء تجاههم كما هو الحال بالنسبة لأنواع الأموال الأخرى . وتتضمن الدخول خدمات أموال رأس المال أى استخدامات هذه الأنماط الثلاثة لرأس المال فى فترة معينة من الزمن — أمـوال الاستهلاك — والمنتجات الوسيطة كالمواد الأولية التى تستخدم فى العملية الانتاجية . وهكذا يجب أن نضع فى الاعتبار التفرقة بين مصادر الخدمات والخدمات ذاتها . وبمعنى آخر يستخدم رأس المال فى استخدامات تالية ويعتبر كل استخدام دخلا أو خدمة . وهذه التفرقة فى الواقع أساسية عند والراس ذلك لأنه لا يعتبر مديرى المشروع Imprenditori فى نظريته أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال بل أولئك الذين يطلبون فقط خدمات هذه الأموال ، وبمعنى آخـر الاستخدام الوقتى لبعض المصادر الانتاجية . وهكذا فان الخدمات المتعلقة بالأرض ورأس المال بمعنى الكلمة والعمل لهما أهمية أساسية فى هذا التقسيم . الا أن البعض يرى أن هذا التقسيم لا يعتبر مرضيا فى كثير من وجوهه .

وقد استطاع والراس على أساس هذا التقسيم الحصول على تحديد التوازن العام بواسطة عملية تقريبات تالية تحددت فى مراحل أربع . ان التنظيم النظرى الذى صاغه والراس هو بنـاء ذو أدوار أربعة سنرى الآن خصائصه الأساسية . تتكون المرحلة

الأولى للتحليل من نظرية التبادل Scambio التى تتحدد على أساسها الكميات المتبادلة وأسعار أموال الاستهلاك . وفى المرحلة الثانية حاول والراس بنظرية الانتاج أن يبين كيف تتحدد أسعار خدمات رؤوس الأموال والكميات المتبادلة علاوة علـى تحديد أسعار وكميات المنتجات الوسيطة التى تستخدم فى المشروعات الاقتصادية . وقد ذكر والراس الفروض التالية : ان كل شخصية اقتصادية ــ سواء كان منتجا أم مستهلكا ــ يتصرف بطريقة تؤدى الى تحقيق أكبر اشباع ممكن ، كما أن شكل السوق يتحدد فى المنافسة الكاملة أى فى سوق الأموال الانتاجية وسوق خدمات رأس المال . وافترض والراس علاوة على ذلك أن معاملات الارتباط الفنية للانتاج هى معاملات ثابتة ، بمعنى أن كميات عوامل الانتاج المستخدمة فى انتاج وحدة من الانتاج ثابتة نظرا لظروف الناحية الفنية . وأن للمشروعات الاقتصادية نفس السعة وأن سعر المنتجات يتساوى مع متوسط التكلفة العام والتكلفة الحدية وبعبارة أخرى ان المشروع لا يحقق مكسبا أو خسارة . وتنتج هذه النظرة الى مدير المشروع — التى تعتبره مجرد دمية — من الفرض الذى ينظر الى المشروع فى سوق للمنافسة الكاملة . وتعتبر علاوة على ذلك كميات رؤوس الأموال الموجودة فى نظام اقتصادى مغلق ، معطيات Dati أى بيانات ثابتة . وتتمثل المرحلة الثالثة فى نظرية

والراس فى « تشكيل رؤوس الأموال Capitolizzazione » تلك المرحلة التى يدخل فيها تشكيل رؤوس أموال جديدة تتأسس عليها نظرية الفائدة . ويتعلق الأمر فى هذه المرحلة بكميات رؤوس الأموال المنتجة وأسعارها ، وهى المرحلة التى تعتبر من أضعف المراحل على النحو الذى سنراه فيما بعد . وتدخل فى المرحلة الرابعة معالجة الظواهر النقدية ، وبذلك تنتظم المراحل الأربع فى أسلوب عام يشكل عملية التقريبات المتتالية عند تحديد التوازن الاقتصادى العـــام .

وهكذا نرى أن الأمر يتعلق بنظام عام للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المعقدة تتطلب استخدام أداة رياضية لاعطاء شكل كمى صحيح للبرهان المنطقى حيث يمكن على أساسه التعبير عن هذه العلاقات ولو فى شكل مجرد . وترتبط عمليات هذه المراحل الأربع فيما بينها نظرا لأن الأسواق المتنافسة التى تقع فيها المبادلة مرتبطة فيما بينها أيضا . وعلى هذا كان هذا الأسلوب نتيجة لعملية « تنظيم » جميع مراحل التحليل .

وبما أن التبادل قد نظـــر اليه فى أول الأمـــر فى علاقته مع الاستهلاك عن تجريد العملية الانتاجية ، فان مشاكل الانتـــاج بتجريدها من عملية تشكيل رأس المال هى التى توضع فى الاعتبار بعد ذلك وهكذا دواليك . وقد نظمت الأسواق الأربعة التى تتمثل

فى الاستهلاك ، الانتاج ، أموال رأس المال ، النقد فى أسلوب نهائى بطريقة تضم العلاقات بين جميع الأشخاص والتوسعات الاقتصادية معتبرة فى علاقات التبادل التى بينها . وتسمح هذه التفرقة بين الأسواق الأربعة باعطاء هيكل يصلح لوصف علاقات أو ظروف التوازن العام للمراحل التالية .

وتجمع هذه العلاقات اذن فيما بينها جميع الشخصيات الاقتصادية الموجودة فى النظام الاقتصادى . ويعرض أصحاب العقارات ، وأصحاب رؤوس الأموال بمعنى الكلمة ، والعمال خدمات أموالهم فى السوق ويطلبون فى مقابل ذلك الأموال الانتاجية من المشروعات الاقتصادية . ويحصل المقاولون على خدمات رؤوس الأموال المختلفة والأموال الوسيطة الضرورية للانتاج بينما يحصل من يملكون رأس المال من أى نوع — على أموال الاستهلاك — باعتبارهم مستهلكين ، وعلى رؤوس الأموال المنتجة باعتبارهم مدخرين . وهكذا تتأسس آلية الأسواق المتنافسة على هذا البناء المنطقى لنظرية والراس . ان فرض حرية المنافسة الكاملة هى من الأمور الأساسية للوحدة الشكلية لنتائج التحليل . وهكذا نجد مثلا أن أسعار أموال الاستهلاك وأسعار خدمات رأس المال تتحدد فى نظام التوازن العام عن طريق آلية العلاقات المتبادلة بين جميع المتغيرات الاقتصادية ، بينما تعتبر

هذه الأسعار بالنسبة للشخصيات الاقتصادية معطيـــات Dati وذلك لأن أى فرد منهم لا يستطيع التأثير فى أسعار السوق بهذه الكمية القليلة فى العرض أو الطلب . ولكن يمكن الوصول الى أسعار التوازن بعد افتراض أن الأسعار التى أعطيت تحكما لديها كميات عرض وطلب متعددة لبعض الأموال ؛ وبواسطة التعديلات التالية يمكن الوصول الى تشكيل هذه الأسعار « والتى يطلق عليها نقطة التوازن » التى تتعادل معها كميات العرض والطلب . واذا كان الطلب عاليا على العرض فان السعر سيزداد أو يقل فى الحالة العكسية . ويتعلق الأمر هنا بتحديد الأسعار فى نطاق نظام التوازن العام وبمعنى آخر معبرا عنها بصيغة السلعة المتكلفة بها كصيغة مقارنة عددية . وبالتالى ستظهر جميع السلع الأخـرى فى تناسب محدد بالنسبة لهذه السلعة . وبسبب هـذا الفرض سيكون سعر خدمة أى مال لرأس المال فى درجة يؤدى الى مساواة العرض والطلب لهذا المـال . ولكن هـذه الأسعار تشكل ريع خدمات الأرض وأجور خدمات ما يطلق عليه الأموال الشخصية والفائدة لخدمات رأس المال بمعنى الكلمة . اذن يبدو التبادل والانتاج والتوزيع فى هذا الهيكل المنطقى للنظام مظاهر مرتبطة بالتوازن العام . وتتخذ هذه العلاقات المتبادلة المرتبطة فى نظرية والراس (Elements d'economie pure ou thèorie de larichesse sociale)

معادلات تعبر بلغة رياضية عن العــلاقات المنطقية بين متغيرات الاقتصاد كله (١) .

---

(١) ويمكن تحليل هذه المعادلات على النحو التالى :

يعبر الرمز "S" عن الشخصيات الاقتصـــادية التى تظهر فى السوق على مزاجهم ورغبتهم وبكمية معينة "M" من السلع وذلك بهدف تحقيق مبادلة قوامها أكبر اشباع لحاجاتهم الخاصة . وفى هذه الحالة يكون هناك S (m - I) (معادلات السلوك) التى تفصح لجميع الشخصيات الاقتصادية عن الكميات التى تبودلت على أساس نظام علاقات تبادل معين (أى كأسعار عبر عنها بصيغة الســـلع باعتبارها وحدة قياس ـ عددى) . ويحصلون زيادة على ذلك على "S" معادلات « لميزانيات » كل شخصية اقتصادية بناءا على المبدأ الذى على أساسه يجب تحقيق مساواة مجموعة قيم كميات الأموال التى يملكها كل منهم قبل وبعد عملية المبادلة . ومن الواضح أنه بالنسبة لكل سلعة يجب أن تكون مجموع الكمية المباعة مســـاوية للمجموع الكلى لها الذى حصل عليه من السوق . ونحصل كذلك على معادلات أخرى "m" لميزانية السوق . واذا ما أحصينا عـــدد العلاقات يكون لدينا m (S+I) معادلة . ومع ذلك نظرا لأن أحد هذه المعادلات تعتمد على الأخرى فى الواقع فانه سيكون هناك معادلة بالناقص ـ أى I — m (S+I) معادلات مستقلة ـ والتى عن طريقها يمكن تحديد المتغيرات (غير المعروفة) والتى هى (m+I) أسعار التوازن و mS كميات التبادل للشخصيات الاقتصادية .

(انظر مرفق هذا الفصل حيث توجد المعـــادلات التى نتكلم عنها) .

ملاحظات نقدية :

عندما قمنا بمعالجة مشكلة رأس المال فى المرحلة الثالثة من التحليل ، وكذلك عنـدما وضعنا فى الاعتبـار العملية المنطقية الاقتصادية التى اتبعها والراس — قابلنا صعابا عديدة تدل بصورة واضحة على عدم كفاية نظرية والراس فى « تشكيل رأس المال Capi tc lizzezic n » . ولقـد رأينا أنه من الصعب فى نظرية والراس لرأس المال تحديد معدل واحد لما تعطيه رؤوس الأموال المختلفة ، وكذلك من الصعب الحصول على معدل واحد للفائدة من نظام المعادلات للاقتصاد كله . والطريقة الوحيدة لامكان الوصول الى مساواة بين معدلات ما تدره رؤوس الأموال هى امكان زيادة كمية الخدمات التى تعطى دخلا أكثر ارتفاعا ، وانقاص كمية تلك الخدمات التى تدر دخلا أقل . ويؤدى هذا الى عدم اعتبار كميات رؤوس الأموال كمعطيات Dati ، وهـو ما يخالف الفرض الأسـاسى عند نظرية والراس التى ترى أن الكميات الطبيعيـة لرؤوس الأموال هى معطيات عند تحديد معدل الفائدة . وتوجد هذه الصعوبة فى جميع نظريات الانتاجية الحدية وتؤدى الى عدم قبول أسسها التى بنت عليها التغيرات التى تعطيها لمشاكل القيمة ورأس المال والتوزيع . وتوجد هذه الصعوبة كذلك فى تحليل التوازن الاقتصادى العام الذى نادى به ك . ويكسيل . ويعتبر

ويكسيل على عكس والراس بيـانا أو معطية Dato القيمـة الاجمالية لرأس المال المستخدم فى الاقتصاد كأحـد التوسعات المحددة فى توزيع الانتاج الاجتماعى . وبمعنى آخر يعتبر كبيان رأس المال فى صورة القيمة قبل أن تتحدد معدلات الربح والأسعار المتعلقة بالسلع والتى تعتمد عليها قيمة رأس المال نفسه . ولم يكن هذا الاجراء اذن مبررا ، وتوجد المتناقضات التى شاهدناها فى حالة نظرية والراس لرأس المال فى أساس هذه النظرية . ونستنتج من ذلك أن نظريات الانتاجية الحدية لرأس المال لم تعط حلا مرضيا لمشاكل رأس المال والتوزيع والمشاكل المرتبطة بالقيمة .

حاشية رياضية لنظرية والراس :

الرموز التى استخدمت لترجمة معادلات العلاقات المنطقية فى نظرية والراس للتوازن الاقتصادى العام :

(١) أ ، ب ، جـ منتجات تنتهى فى حرف م والتى استهلكت فى فترة معينة من الزمن (يمكن افتراض أن م = ٣) .

(٢) ت ، س ، ك خدمات لأموال رأس المال لوحدة من الزمن تقدر ن (يمكن كذلك افتراض أن ن = ٣) .

(٣) ى = ف (ق) ـــ وظيفة المنفعة الحدية للشخصية الاقتصادية (سواء لأموال الاستهلاك أو لخدمات رأس المال) .

(٤) $س_{ا} = ١$ ؛ $س_{ب}$ ، $س_{ح}$ أسعار أموال الاستهلاك .

$س_{ت}$ = $س_{ب}$ ، $س_{ك}$ أسعار خدمات رؤوس الأموال .

(٥) $ق_{ت}$ ، $ق_{ب}$ ، $ق_{ك}$ .. كمية الخدمات التى يملكها الفردالاقتصادى أولا .

(٦) $ف_{ت}$ ، $ف_{ب}$ ، $ف_{ك}$ ..... كمية المعروض من الخدمات .

$ك_{ا}$ ، $ك_{ب}$ ، $ك_{ح}$ ...... كمية أموال الاستهلاك المطلوبة عند أسعار التوازن .

(٧) $ا_{ت}$ ، $ا_{ب}$ ، $ا_{ك}$ .... $ب_{ت}$ ، $ب_{ب}$ ، $ب_{ك}$ ....معاملات ارتباط فنية ثابتة للانتاج

(اى كمية العوامل المختلفة [T , P , K,.....] التى استخدمت للإنتاج وحدة من كل نوع من الإنتاج [A , B , C ....]

معادلات التبادل العام :

١ — على أساس الحالة التى تنص على أن « أكبر قدر من الاشباع » يتطلب أن تتناسب المنفعة الحدية لمختلف الأموال والخدمات مع أسعارها فاننا نحصل على العلاقات التالية :

فـ_ت (ق_ت − و_ت) = س_ت فـ_م (م١)
فـ_ب (ق_ب − و_ب) = س_ب فـ_م (م١)

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

فـ_ب (و_ب) = س_ب فـ_م (م١)
فـ_م (و_م) = س_م فـ_م (م١)

٢ — يجب أن تكون هناك لدى كل شخصية اقتصادية معادلة الميزانية التالية :

و_ت س_ت + و_ب س_ب + و_ن س_ن = م١ + م_ب س_ب + م_م س_م

وهنا يكون إجماليا م + ن معادلات كل مقادير م + ن
غير المعروفة [و_ت ، و_ب .... م١ ، م_ب]

معادلات الانتاج والتبادل :

٣ — يعرف التوازن العام للسوق بواسطة المعادلات التالية :

ان كميات الخدمات الانتاجية المعروضة والأموال المطلوبة هى وظائف لجميع الأثمان :

ع و_ت = فـ_ت (س_ت ، س_ب ، س_ك .... ؛ س_ب ، س_م ، س_ر .....)
ع و_ب = فـ_ب (س_ت ، س_ب ، س_ك .... ؛ س_ب ، س_م ، س_ر .....)
(إجمالا عدد ن معادلات) - - - - - - - - - - - - - - - -
ع م_ب = فـ_ب (س_ت ، س_ب ، س_ك .... ؛ س_ب ، س_م ، س_ر .....)
ع م_م = فـ_م (س_ت ، س_ب ، س_ك .... س_ب ، س_م ، س_ر .....)

(إجمالاً عدد م معادلات)

يجب أن تكون كميات الخدمات المستخدمة مساوية لكميات الخدمات المعروضة .

وإذا ماعلمنا أن مج ون = ون ، مج كم = ك١

... الخ فانه سيكون هناك :

أت ك١ + بت كب + حت كح = وت

أب ك١ + بب كب + حب كح = وب

- - - - - - - - - - - - - - -

(إجمالاً عدد ن معادلات)

وأخيرا يجب أن تكون نفقات الانتاج مساوية للأسعار :

أت ست + أب سب + أن سن = ١

بت ست + بب سب + بن سن = سب

(إجمالا عدد م معادلات)

فى النظام الإجمالى المعتبر هناك ٢م + ٢ن معادلات كل معادلة منها تعتمد على الأخرى . وهكذا فالمعادلات المستقلة هى ٢م + ٢ن - ١

وتبدو متساوية فى العدد للمعادلات المتغيرة (أو غير المعروفة) للنظام التى يرغب فى تحديدها .

غير معروفة .	العدد
١ - كمية خدمات رأس المال المعروفة [$ق_{ت}$ ، $ق_{س}$ ، ....]	ن
٢ - الكمية المطلوبة من المنتجات الجاهزة [$ك_{م}$ ، $ك_{ب}$ ....]	م
٣ - ثمن الخدمات [$س_{ت}$ ، $س_{ب}$ ، $س_{ك}$ ....]	ن
٤ - ثمن المنتجات الجاهزة [$س_{ب}$ ، $س_{م}$ ....]	م - ١
المجموع الكلى	٢م + ٢ن - ١

(لن نذكر هنا العلاقات الخاصة « بتشكيل رأس المال Capitolizzazione » التى تتطلب تحليلا أكثر دقة للتدليل على كيفية أنه ليس من السهل فى نطاقها تحديد معدل موحد للربح فى الاقتصاد كله ، ونحيل القارىء فى هذا الشأن الى الكتاب السابق ذكره للمؤلف « ب . جارنيانى P. Garegnani » الطبعة الثانية (الفصل الثانى والثالث) .

٣ ـ نظرية التنمية الرأسمالية . تحليل ج. شومبيتر : مـــدى التشابه والاختلاف مع تحليل ك. ماركس :

ان نظرية والراس كما رأينا فى الفصل السابق هى أســاسا نظرية استاتيكية . اذن لم يكن من المستطاع على أساس هــذه النظرية الحصول على تمثيل للنظام الاقتصادى فى حركته وكذلك الحصول على تفسير للعمليات الدينامية للاقتصاد . ولقد تركت نظرية والراس ونظرية مارشال — وكل نظرية تدخل فى نطاق ما يطلق عليه الاتجاه التقليدى الجديد — خارج نطاق بحثها كل ظواهر التنمية الاقتصادية التى تختلف أساسا عن التغيرات المتعلقة بنوع من التوسعات الاقتصادية ، وعن الآثار التى تحدثها هــذه التغيرات على الأخرى والتى تدخل دراستها فى « الاستاتكية المقارنة » . وقد أدت هذه الحالة بالنظريات الاقتصادية السائدة الى اعتبار المشاكل الخاصة بتغيرات النظام الاقتصادى أى مشاكل التنمية مسألة تتعلق بالتاريخ الاقتصادى وأبعدتها لهذه الصفة عن كيان التحليل الاقتصادى .

ولم تعتبر مشاكل التنمية الاقتصادية من محتويات النظرية الاقتصادية ذاتها الا أخيرا بل اعتبرت جزءا هــاما فى التحليل

الاقتصادى المعاصر تحت دفعة الأحداث الاقتصادية التى وقعت فى السنين العشر الأخيرة . وهكذا بدت نظرية التنمية الاقتصادية لشومبيتر [1] التى نشرت عام ١٩١٢ كاستثناء بحث فى السنين العشر الأولى للقرن العشرين عندما كانت دراسة التوازن العام والجزئى للنظام الاقتصادى هى السائدة فى مجال البحث الاقتصادى . وقد اعترف شومبتير نفسه بأن النظرية الأولى للتنمية الاقتصادية التى ظهرت بقوتها الدافعة بفعل التطور التاريخى « كانت لكارل ماركس اذ نراه فى كتابه « رأس المال » قد حلل القوى الداخلية للنظام الاقتصادى التى تعمل فى أعماق عمليات التنمية الرأسمالية » .

وهذا ما يفسر أننا فى عرضنا للتنمية الاقتصادية فى هذا الفصل سنضع فى الاعتبار نظريتى هذين المؤلفين . وما من شك فى أنه ليس من السهل عرض الكيان التحليلى لنظريتى التنمية لماركس وشومبيتر بطريقة تحليلية تنظيمية كافية ، وهما النظريتان اللتان تشتركان فى نقاط متشابهة ولكنهما تختلفان اختلافا أساسيا سواء فى مقدمتهما أو فى تطور التحليل بهما . وسيتعلق الأمر اذن بابراز

---

(١) Theorie der wirtschafilichen Eutwicklung الطبعة الثانية ــ Lipsia ١٩٢٦ ــ الترجمة الانجليزية نظرية التنمية الاقتصادية ــ كامبردج ــ ١٩٣٤) .

تلك العناصر الخاصة بالنظريتين التى تلقى الضوء بصورة أفضل سواء على النقاط المتشابهة أو تلك التى لا تتفق فى كلتا النظريتين .

وقد ذكر شومبيتر نفســه الرابطة بين فكرته فى التنميــة الاقتصادية وبين تلك الخاصة بكارل ماركس وذلك على النحو التالى :

« لم يكن منذ البداية واضحا لى ذلك الذى قد يعتبره القارىء كذلك : وهو أن هذه الفكرة وهذا الهدف هما بالضبط نفس الفكرة والهدف التى وضع كارل ماركس تعاليمه على أساسها . والذى يميز كارل ماركس عن رجال الاقتصاد فى عصره وأولئك الذين سبقوه هى النظرة الى التطور الاقتصادى كعملية مستقلة متولدة عن النظام الاقتصادى نفسه (.....) وترجع فكرة التنمية الاقتصادية اليه وحده . ومن المحتمل أن جيلا بعــد آخر من الاقتصاديين يرجعون اليــه لهــذا السبب ...... » [1] وأدرك شومبيتر « عظمة الفكرة » التى وردت فى نظرية ماركس والتى اعتبرها الأول « النظرية الاقتصادية الوحيــدة المتطورة حقا » (للفترة التى توجد بين ١٧٩٠ و ١٨٩٠) . ومن السهل ملاحظة

---

(١) من المقدمة حتى مجموعة الأبحاث : أكبر عشرة من رجال الاقتصاد : من ماركس حتى كينز أشارت اليهــــا اليزابيث ب. شومبيتر .

أن هذه « النظرة الواسعة للتطور الذاتى للعملية الانتاجية » التى قال بها ماركس قد أثرت فى اتجاهات دراساته ، ويوجد هذا التأثير بصفة خاصة فى أبحاثه عن الدورة Ciclo وعن التنمية Sviluppo ، وسنرى الآن بالاشارة الى نظرية التنمية الاقتصادية ماهية التشابه والاختلاف مع الهيكل التحليلى لماركس .

فرض الاقتصاد الثابت عند ماركس وشومبيتر :

يوجد أول تشابه فى النظريتين عنـــد نقطة البداية فى تحليل شومبيتر التى سنقف عندها بعض الشىء لتوضيح الفروض التى على أساسها اعتمدت نموذجها التاريخى . وترجع نقطة البداية هذه الى هيكل « التدفق الدورى » Cicular flow التى تتشابه مع هيكل « الانتـــاج العـــام البسيط » riproduzione semplice لماركس . والتدفق الدورى هو فرض مجرد يخدم كارل ماركس على اظهار النتائج المحدثة للقوى الاقتصادية والمحركة للتنمية فى النظام الاقتصادى . ويتكون التجريد هنا من الاعتداد فى هذه المرحلة من التحليل بوجود نشاط مدير المشروع Entrepreneur وهو يطلق عليه شومبيتر « العامل الرئيسى للتحول الاقتصادى والتنمية الاقتصادية » . وقد أدخل شومبيتر هذا الشخص فى التحليل وهو الذى يعتبره محركا للتنمية لأنه يحقق التجريدات

التكنولوجية الحاسمة . وهكذا يظهر هيكل نظريته مبسط للغاية صالح لاعطاء الفروض التحليلية لبناء التنمية حيث يبرز فيه نشاط مدير المشروع كعنصر دينامى رئيسى . اذن تستخدم فكرة التدفق الدورى فى تمثيل الاقتصاد الثابت بصورة مبسطة حيث يتحرك فيه الأشخاص الاقتصاديون بسبب الرغبة فى الاستهلاك التى تحدد توزيع المصادر فى فروع الانتاج المختلفة . وفى هذا النوع من الاقتصاد لا توجد التنمية : فالدخل لا يأتى على المستوى السابق ذكره (أى كتدفق دورى) . ونظرا لعدم وجود طبقة من الرأسماليين فان المجتمع يقسم الى طبقتين فقط : أصحاب الأراضى والعمال ، ويذهب الدخل كله لكلا الطبقتين الأخيرتين ، وهكذا يوجد هيكل مجرد لمجتمع ما قبل المجتمع الرأسمالى Precapitalistica الذى يؤدى فيه عدم وجود الرأسماليين أصحاب المشروع الى عدم وجود الشروط الخاصة بتكوين الربح الذى تتميز به دينامية المجتمع الرأسمالى . ونظرا لأن الفائدة ليست الا جزءا من الربح فان الفائدة تختفى أيضا . ولا يمكن صبغ صفة رأس المال على الأرض نظرا لأنها لا تخضع للبيع .

وكما جاء فى النظرية ان : جميع أموال الاستهلاك الموجودة (أى الانتاج) تنتمى الى مقومات العمل والأرض (التى تضيق

فى الوقت نفسه) ، وهكذا تستهلك الدخول جميعها تحت اسم الأجر وريع الأرض » .

وهذه الافتراضات التى تعتبر أساس التدفق الدورى تمثل فى الواقع نمطا من الاقتصاد الثابت حيث يستهلك فيه الدخل كلية ولا يوجد هناك احتمال تكوين الادخار وتجميع رأس المال ؛ وهكذا فان نقطة البـداية هى غياب التغيرات الاقتصـادية : « فالتوسع الوحيد للاقتصاد كما يظهر فى زيادة السكان أو زيادة الثروات ليس عملية تنمية وذلك لأنه لا تتولد ظواهر جديدة من وجهة النظر الكيفية بل تحدث عملية أقلمة من نفس النوع تشبه الى حد ما المعطيات الطبيعية ، وهذه العمليات من وجهة نظرنا هى مجرد تغيرات للمعطيات . ولكى نرى بصورة أوضح ما يهمنا سنحتفظ بالافتراضات الاستاتيكية مبتدئين بصفة عامة من اقتصاد ثابت غـير متحرك أى الذى يمثل ثبـاتا للسكان وللتنظيمات السياسية — الاجتماعية ...... الخ وبصفة عامة عدم وجـود تغيرات اقتصادية باستثناء تلك التى تظهر من حين لآخر » ؛ واستطاع شومبيتر على هذا الوجه ايضاح الموقف فى حالة ما اذا كان الاقتصاد ثابتا غير متحرك وبدون أن يقوم المشروع بتنفيذ التجديدات الاقتصادية ، أما اذا دخل فى هذا الاطار نشاط مدير المشروع فانه لابد أن تحدث تغيرات أساسـية فى نمط هـذا

الاقتصاد ، ان مدير المشروع يأخذ دور العامل الحاسم لأى تغير عن طريق القيام بعمليات مزج جديدة لعوامل الانتاج ، ويعتبر التجديد الفنى هو العامل الرئيسى للتنمية فى هذا المجال الدينامى للاقتصاد ، والذى يحقق ظواهر وهياكل الاقتصاد الرأسمالى ألا وهى : الربح — الفائدة — تجميع رأس المال — الدورة الاقتصادية .

وهكذا نصل الى آلية التغيرات الاقتصادية مبتدئين من الفرض الاستاتيكى للتدفق الدورى للاقتصاد الثابت حيث لا يوجد الربح وينسب الدخل الى ما يطلق عليه العوامل الأصلية للانتاج ، فالبضاعة تغطى دائما نفقاتها ولن يكون هناك زيادة من المال لأصحاب البضاعة . من هذا نرى كيف حقق ادخال مدير المشروع التغير الحاسم . فقد خرج الاقتصاد من الحالة الثابتة عن طريق نشاط مدير المشروع الذى يدخل فيه تجديدات بحيث يخترع منتجات جديدة ويحاول ترويجها وايجاد أسواق لها ، وهكذا فان زيادة النفقات الناتجة عن ذلك ووجود الادخار والربح ، والفائدة التى تدفع لأصحاب رؤوس الأموال النقدية ، والتدفق ذا الخطوات العريضة للاختراعات والتجديدات بما ينتج عنها من ظواهر دورية — كل ذلك يشكل العوامل المكونة لاقتصاد دينامى متحرك يكون مركزه مدير المشروع .

ويلاحظ أن التدفق الدورى الذى يعتبر نقطة البداية عند شومبيتر يشبه الى حد كبير الانتاج البسيط عند ماركس فى الجزء الثانى من كتاب رأس المال . وقبل أن يدرس ماركس عملية التوسع الاقتصادى أو « الانتاج التوسعى العام » أعطى فرض الحالة الثابتة فى الاقتصاد حيث يسير هذا الأخير فى دورة السنوات السابقة وينتج الحالة السابقة بتمامها وكمالها . وهذا الاطار (المبسط لأغراض التحليل) هو ما يطلق عليه « الانتاج البسيط » . ومع ذلك توجد بعض الاختلافات بين هذا الاطار وبين التدفق الدورى . ففى الانتاج البسيط لكارل ماركس توجد أشكال مختلفة للدخول الرأسمالية : فتوجد مع الأجور فائض القيمة الذى يتحقق بالاستقلال عن تجميع رأس المال وفى غياب كل تقدم للوسائل الانتاجية .

فكرة التنمية ووظيفة مدير المشروع :

وهكذا تمثل الاختلاف الهام بين الهيكل الذى صاغه شومبيتر وذلك الذى صاغه ماركس فى النموذج « الدينامى » . ولقد تحددت فكرة التنمية أو التطور الاقتصادى فى نظرية التنمية الاقتصادية على النحو التالى :

« ان التنمية ظاهرة اجتماعية يمكن تمييزها نظريا وعمليا ،

وهى لا تحدث بين ظواهر الدورة أو الميل الى التوازن على الرغم من أنها تؤثر عليهما من الخارج . والتنمية هى تغيير المدار الذى تتم فيه الدورة وفى عكس حركة الدورة . فهى الاخلال بحالة التوازن على نقيض عملية الاتجاه نحو حالة التوازن .. ولكن لا تعتبر جميع التغيرات « تنمية » ولكن التنمية هى تلك التغيرات التى تنبع فى أول الأمر مؤقتا من الاقتصاد ، ثم تلك التغيرات التى تظهر بعد ذلك بصورة مستمرة نظرا لأن التغيرات الأخرى من السهل فهمها ولا تثير أية مشكلة خاصة ،، وهكذا تبدو نظريتنا هذه بوجه خاص صالحة لدراسة ظاهرة التنمية ونتائجها . انها نظرية التغيرات محصورة فى الطريقة السابق ذكرها ، نظرية مجاوز الدورة ، نظرية انتقال الاقتصاد من مركز جذب الى مركز آخر (دينامى) . وهى مضادة لنظرية الدورة ذاتها ، أى النظرية الخاصة باستمرار تأقلم الاقتصاد مع المراكز المتغيرة للتوازن وآثار هذه التغيرات (الاستاتيكية) » .

ويوجد لمدير المشروع — كما سبق أن ذكرنا — وظيفة رئيسية فى هذه المرحلة غير المستمرة للتنمية ، وهو الذى يمثل فى الهيكل الذى وضعه شومبيتر نمطا اجتماعيا خاصا أى بمعنى أوسع من ذلك الذى يرمى اليه المعنى الاقتصادى . ويرى شومبيتر فى الواقع أن مدير المشروع هو المدير والرئيس الذى لديه القدرة

على تنفيــذ الاختراعات والابتكارات التكنولوجية بنجاح فى النشاط الانتاجى ، مازجا بطريقة جديدة كلا من مصادر الانتاج وأدوات الانتاج التى توجد تحت تصرفه ومحققا بذلك نماذج جديدة من الانتاج .

ويرمى شومبيتر أساسا « بالتنمية » أو « التطور » الى : « تغيرات العملية الاقتصــادية التى تحقق بواسطة الاختراعات والابتكارات » والتى تكون « الواقعة الرئيســية فى التاريخ الاقتصادى للحقيقة المعاصرة » (١) .

وتضع نظرية التنمية الاقتصادية موضع الاعتبار الأشــكال الآتية للتجديدات فى المجال الاقتصادى :

١ — ادخال طرق انتاجية جديدة .
٢ — ادخال منتجات جديدة .
٣ — فتح أسواق جديدة .
٤ — تطبيق مناهج تنظيمية جديدة .
٥ — اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية .

ان مدير المشروع الذى يتميز عن مجرد المدير أو الادارى فى شركة هو الذى لديه الأهلية لتنفيذ هذه الابتكارات فى المجال

---

(١) انظر الى : Business cycle, New York 1939, I. p. 86.

الاقتصادى ، وذلك لأن عمل شيء جديد يعتبر أكثر صعوبة من تنفيذ شيء يتعلق بعالم الروتين : اذ أن الوظيفتين تختلفان من حيث الكيف لا من حيث الكم » . « فمن الأمور المختلفة العمل تبعا لشيء جديد وكذلك العمل وفقا للعادة ، تماما مثل بناء الطريق ثم السير عليه » . ومع ذلك يجب التغلب علــى « رد الفعــل الاجتماعى ضد من يريد أن يفعل أمرا جديدا » . ان أولئك الذين ينجحون فى القضاء على الروتين وتنفيذ خليط انتاجى جــديد يحصلون على أرباح جديدة وبذلك يتبعهم فى العمل كثير من المقلدين . وهذا يفسر لماذا تميل الابتكارات الى الظهور جماعات وليست منفردة ، ولماذا تتركز فى قطاعات محددة خلال فترة تاريخية معينة . وأكثر من ذلك لا تتحقق التنمية عند شومبيتر — وكذلك عند ماركس — بطريقة متوازنة . ان التحول الاقتصادى هو « بطبيعته غير متوازن ومتقطع ، كما أن انعدام الانسجام يكمن فى الطريقة التى تعمل بها عناصر التقدم والتطور » [1] .

وقد سلطت الأضواء على هذه العملية فى نظرية شومبيتر فى ظروف المنافسة السائدة .

وتكاد تكون الهياكل على النحو التالى : فى أول الأمر يجر

---

(١) انظر : Business cycles, p. 102.

مدير المشروع وراءه مجموعة من أصحاب المشاريع الأخرى الذين يقلدونه عن طريق ادخال مناهج انتاجية جديدة للحصول على أرباح غير عادية ، وتجبر المنافسة مديرى المشروع على ادخال الابتكارات بصورة مستمرة للاحتفاظ بالأرباح وتفادى الخسائر . وتكون نهاية أولئك الذين لا يستطيعون متابعة الخطى مع عملية التأقلم المستمرة وادخال التعديلات الثورية على مناهج الانتاج القديمة — أن يتدهور حالهم ويتركوا الميدان .

والى جانب مديرى المشروع المجددين يعمل فى عالم الاقتصاد أصحاب رؤوس الأموال وهم الذين أطلق عليهم شومبيتر اسم « الرأسماليين » لكى يميزهم عن أولئك الذين يملكون رأس المال النقدى من أصحاب المشروع الحقيقيين . ان صاحب البنك هو « المراقب الذى يشرف على اقتصاديات التبادل » ، ووظيفته الخاصة هى توريد قوة الشراء الجديدة الضرورية للتغيرات الجديدة التى لها فاعلية أكثر بالنسبة لمدير المشروع . من هذا فان نظام الائتمان قد أعتبر القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية .

التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية :

تابع شومبيتر تحليل ماركس مؤكدا ان التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا (كالخليط الكيميائى) بظاهرة الدورة .

ويمكن تلخيص بناء آلية الدورة عند شومبيتر على النحو التالى : يزيد مديرو المشروعات المجددون ــ ويقلدهم آخرون ــ طلبهم لوسائل الانتاج وذلك بفضل القوة الشرائية التى تضمنها لهم القروض التى يحصلون عليها من البنوك . وينتج عن ذلك زيادة فى الانتاج وفى أثمان الأموال الوسيطة يفوق الزيادة الخاصة بالأموال الأخرى . وبعد أن يحقق مديرو المشروعات الربح عن طريق بيعهم لمنتجاتهم فى السوق يقومون برد القروض التى حصلوا عليها من البنوك . وهنا نجد أن زيادة الانتاج ورد القروض من شأنها أن تخفض الأسعار الى درجة أنه فى مرحلة الرخاء تظهر مرحلة الكساد Recesso . ويعنى الرخاء الابتعاد عن التوازن ، أما الكساد فهو الميل الى اعادة بناء التوازن على قواعد جديدة . ويضاف الى هاتين المرحلتين الرئيسيتين مرحلتين أخريين ــ الانتعاش والتدهور ــ تتأسسان على ما يطلق عليه « الموجه الثانوية Onda secondaria » . ويتكون هذا الشكل الأخير بانتشار القوة الشرائية الاضافية وبواسطة الاستثمارات الجديدة للمشروعات التى لا تجدد فى انتاجها ، وأخيرا عن طريق القوة الرافعة لتحقيق انتاج أكبر وازدياد الأخطاء فى التطبيق ومن هنا كانت الخسائر الواضحة التى تحول التدهور الى أزمة . ويعبر كل من الانتعاش والتدهور عن ميل الى تحقيق توازن جديد .

وهكذا اعتبرت الدورة فى مضمونها هدما للتوازن وقالبا يحدث فيه تحول النظام الاقتصادى [1] . اذن فالدورة والتنمية عند شومبيتر ظاهرتان مرتبطان ارتباطا وثيقا . وكما هو الحال عند ماركس نجد أن التموجات الدورية لا تعتبر تحركات حول خط مفترض للتوازن . اذن فالدورة هى الشكل التى تتخذه عملية التنمية : وكل منهما وجهان لحقيقة واحدة (وهى حقيقة اعتقد بعض الاقتصاديون أنهم قد اكتشفوها حديثا بعد حوالى قرن من صياغتها لأول مرة بواسطة ماركس) .

وقد شرح شومبيتر بصورة أوسع تحليل ظاهرة الدورة فى كتابه المسمى « دورات العمل Business cycles » وهو الكتاب الذى كان حتى الحرب العالمية الثانية أكثر أهمية عند الاقتصاديين من نظرية التنمية الاقتصادية . وقد أجرى شومبيتر هذا التحليل سواء على الصعيد النظرى أو بالاشارة المباشرة الى تاريخ الدورات عند كبار رجال الاقتصاد الرأسماليين وذلك عن طريق استخدام المادة الاحصائية كمادة مساعدة فى التحليل الاقتصادى . وقد جاء فى كتابه : « تاريخ التحليل الاقتصادى » ملاحظات متعددة على

---

(١) ينظر فى هذا الشأن كتاب :

P. Sylos Labini = Il Problema dell'osviluppo in Marx e in schum = peter, in Teoria e politica dello sviluppo economico, Milano Giuffré 1954

التنمية والدورة الاقتصادية . وكما سنرى نجد أن تحليل التنمية الاقتصادية الرأسمالية قد ورد ذكره فى كتاب : « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » ويكون من المناسب هنا أن نشير انى بعض النقاط الهامة فى نظرية التنمية الرأسمالية لماركس حتى يمكن لنا تقدير بعض الأفكار المتشابهة للنموذجين النظريين وكذلك تلك التى لا تتشابه عند شومبيتر وماركس .

ماركس وعملية تجميع رأس المال :

بدأ ماركس فى تحليله لدينامية طريقة البرجوازية فى الانتاج من المقدمة الرئيسية للنظرية التقليدية فى التنمية الاقتصادية والتى مقتضاها أن التقدم الاقتصادى للمجتمع يمكن تحقيقه بواسطة تجميع رأس المال والسعى وراء تحقيق الربح . وترجع أصالة تحليل ماركس الى أنه نظر الى التغيرات فى النظام الرأسمالى كعملية تنظمها قوانين خاصة فى طريقة الانتاج هذه ، حيث يكون تحول « فائض القيمة » (الذى يحققه العمال فى عملية الانتاج) فى رأس المال هو محرك التنمية ومصدرا للمتناقضات التى تعبر عنها القوى المتصارعة التى تعمل فى النظام الاقتصادى . وبخلاف مارشال فى نظريته الخاصه « بالانتظار » حيث يحل الرفض المؤقت للاستهلاك الحالى محل رغبة الرأسمالى فى تجميع

رأس المال ، وكذلك بخلاف كينز الذى صاغ فى اصطلاحات سيكولوجية عملية الاختيار بين الاستثمار والاكتناز Tesoregg-iamento — نجد أن ماركس قد حاول تفسير سلوك الرأسمالى على أساس « الآلية الاجتماعية ذاتها التى يعتبر هو بذاته عجلة فيها » . لقد كتب ماركس فى مؤلفه « رأس المال » :

« ... ان تنمية الانتاج الرأسمالى تجعل من الضرورى تحقيق زيادة فى رأس المال المستخدم فى مشروع صناعى ، وتفرض المنافسة على كل رأسمالى اتباع القوانين التى تنبع من طريقة الانتاج الرأسمالى كقوانين ملزمة خارجية . وتجبره هذه القوانين على زيادة رأسماله باستمرار حتى يستطيع الاحتفاظ به ، ولا يستطيع زيادة رأسماله الا عن طريق التجميع التصاعدى Accumulazione Progre :iva (...) ان تجميع رأس المال هو انتصار لعالم الثروة الاجتماعية . وتمتد هذه الثروة الاجتماعية حتى تشمل كلا من المادة الانسانية المستغلة والسيطرة المباشرة وغير المباشرة للرأسمالى » [1] .

وكانت نوايا ماركس موجهة بصفة خاصة للبحث عن « قوانين الحركة » للنظام الرأسمالى بخلاف ما كانت تهدف اليه نظريتنا

---

(١) K.Marx = Il capitale, Roma, Editori Riuniti, 1956, Libro I, Tomo 3, p. 37.

التوازن الاستاتيكية والدينامية . ولهـذا فان عمـلية تجميـع رأس المال وكذلك التناقضات التى تتولد كانت أساس تحليل ماركس فى مؤلفه الشهير « رأس المال » . وقد أدرك ماركس — على خلاف النظرية التقليدية ذاتها — تلك التغيرات فى المناهج الانتاجية وكذلك الثورة التكنولوجية على انها شىء تابع للظروف الضرورية الحيوية اللازمة لاستمرار الانتاج الرأسـمالى وليس باعتبارها مرتبطة باختراعات وتجديدات عرضية . وهكذا بحث عن الاستثمار وزيادة معدل تجميع رأس المال — على أساس الثورة المستمرة سواء فى العلاقات الاجتماعية أو فى أدوات الانتاج — فى العلاقة مع القوى الحقيقية التى تتحرك فى النظام الاقتصادى والتى تحدد فى صراعها الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه حركة النظام الاقتصادى . وهكذا ان منطق التجميع الرأسمالى هو الذى يدفع بالرأسماليين الأفراد الى ادخال تكنولوجية أفضل فى الانتـاج باستمرار ، مخفضين بذلك نفقات الانتاج للحصول على أكبر قدر من الربح (ربح « استثنائى » أو « فارق ») . ونتيجة لذلك تزيد العلاقة بين رأس المال « الدائم » (الآلات ، والمواد الأولية ، الأبنيـة) ورأس المـال « المتغير » (الأجـور) — وتسمى فى اصطلاحات ماركس « التكوين العنصرى لرأس المال » . الا أن ادخال النظم الانتاجية الجديدة التى توفر استخدام القوى العاملة

له تأثير فى تكوين مجموعة من العاطلين التى تؤثر بدورها فى العلاقة بين طلب وعرض العمل . وينتج عن ذلك ميل الى تخفيض مستوى أجور العمال بينما يتحدد مستوى الربح فى علاقته مع مستوى الأجور — طبقاً لآخر تحليل اقتصادى — بواسطة « الصراع المستمر بين رأس المال والعمل » ، وهكذا يصل الأمر الى مسألة خلافات القوة بين الأطراف المتصارعة » [1] .

ان الظاهرة التى تعرف بالبطالة الفنية تظهر فى آلية التجميع الرأسمالى كجزء لا يتجزأ من عملية تكوين رأس المال . وبهذه الطريقة أخرج ماركس نظرية ملطس للسكان — التى سماها «فقه الاقتصاديين» ، من الجوانب الخاصة لعملية زيادة رأس المال وذلك باعتبار أن « البطالة » تعبير عن عملية ولادة رأس المال ذاتها . ومن محاسن تحليل ماركس — على النحو الذى أشار اليه شومبيتر كذلك — أنه فى محاولته تفسير التنمية الاقتصادية وطرق وأشكال تكوينها لم يبحث فى العوامل الخارجية عن النظام الاقتصادى وانما بحث عن القوى الداخلية التى تعمل فى النظام الاقتصادى والتى تجد جذورها فى عملية تكوين رأس المال وتنميته . وهكذا ركز ماركس فى بحثه عن التغيرات الاقتصادية

(١) K. Marx = Salario, Prezzo e Profitto. Roma, Editori Riuniti, 1961, p. 91.

على الحتمية التاريخية المجردة حيث كانت فكرته هى التعبير النظرى عنها .

اذن تعتبر عملية تجميع رأس المال فى البناء النظرى لماركس المفتاح الذى بواسطته يمكن فهم طبيعة النظام الرأسمالى وطرق التنمية الخاصة به . وهكذا نرى أنه فى خلال هذه العملية ، يصل تركيز رأس المال والإنتاج فى وقت معين الى درجة كبيرة كفيلة باحداث تغيرات وتعديلات بعيدة المدى فى النظام الاقتصادى القائم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج . وهكذا تحددت لأول مرة عملية تركيز صناعى يسير الى الأمام على أساس آليته الذاتية . ويدفع الميل الى تحقيق أكبر قدر من الربح مديرى المشروع الى زيادة أدوات الانتاج وادخال التحسينات عليها ، بينما تزداد أحجام المشروع الرأسمالى باستمرار ويصبح من الأفضل العمل للانتاج على شريطة الوصول الى الأبعاد التى حددها التكنيك .

وتصبح عمليات التركز والتمركز لرأس المال فى عملية التجميع الحقيقية المحددة للتغير الذى يصيب النظام الرأسمالى ، والتى اعتبرها ماركس — وهو ما يجب أن نضعه فى الاعتبار — نتيجة لفعل قوانين معينة تعمل فى نظام اقتصادى معين ، أو كنتيجة للقوى التى تعمل داخل طريقة الانتاج البرجوازى .

آفاق الرأسمالية عند ماركس وشومبيتر :

ينتج من كل ما سبق ذكره أنه اذا كانت هناك نقاط التقاء بين نظرتى ماركس وشومبيتر للتنمية الاقتصادية ، فهناك أيضا نقاط أساسية فارقة بين النظريتين . ويلاحظ قبل كل شيء ذلك الاختلاف الذى يوجد بين تحليل ماركس لتجميع رأس المال والتحليل الاجتماعى (السيسيولوجى) لشومبيتر بالنسبة لوظيفة مدير المشروع فى عملية التنمية الرأسمالية . والأمر الجديد عند شومبيتر هو أن وظيفة مدير المشروع وكذلك الربح وتجميع رأس المال تجد أساسا لها فى النشاط التجديدى لمدير المشروع . وتتفق وظيفته هذه منطقيا مع الاجراء المستخدم فى نظرية شومبيتر وذلك حتى يمكن التدليل على كيفية الانتقال من الاقتصاد الثابت الى الاقتصاد الدينامى حيث يكون كل من الربح وتجميع رأس المال نتيجة لنشاط مدير المشروع . ولكن هذه العلاقة عند ماركس مقلوبة بطريقة أكثر واقعية . ان الباعث الى الربح هو فى الواقع المحرك لتجميع رأس المال فى نظرية ماركس . ولكن بينما تعتبر العملية التراكمية لرأس المال شرطا للاحتفاظ بالربح وزيادته نجد أن قوانين المنافسة تعمل بطريقة تفرض على العاملين فى الاقتصاد الطريقة الموجهة للانتاج ، وبمعنى آخر تفرض على الرأسماليين مديرى المشروع ضرورة تغيير وتحسين التكنيكيات الانتاجية

بالاستمرار خوفا من ابعادهم من السوق . اذن نجد أن التجديدات عند ماركس هى نتيجة « ضرورية » لعملية تجميع رأس المال . وبمعنى آخر ان عملية التنمية التكنولوجية تصاحب زيادة«التكوين الآلى لرأس المال » . وبهذا لا يستبعد فى اطار نظرية ماركس الجانب الشخصى للعملية ، أى نشاط مدير المشروع الذى أسس على قاعدة واقعية هى التجميع لرأس المال ، وذلك كعملية محددة للآليات الاقتصادية الاجتماعية . علاوة على ذلك نجد أن نظرية شومبيتر ينقصها ذلك الجانب الأساسى للتحليل عند ماركس وهو : « الاستخدام الصناعى للاحتياطى » كأحد العوامل الهامة التى تحدد وتعبر عن دينامية الدورة . وأخيرا نجد أنه بينما تعتبر التدفقات الدورية عنـــد شومبيتر نتيجة لنشاط مدير المشروع المجدد ، نرى أن أساس الدورة عند ماركس يوجد فى التناقض بين الميل الى التنمية « المحددة » للقوى الانتاجية والحد الذى يضعه الكسب الخاص لهذه التنمية كمنظم للاقتصاد .

وبعد الاطلاع على أحدث مؤلف لشومبيتر « الرأســمالية والاشتراكية والديموقراطية » [1] يمكن القول بأنه يعرض أفكارا ناضجة عن آفاق التطور الرأسمالى وذلك باتباع الخطوط العامة

---

(١) Capitalism, Socialism and Democracy, Londra 1954.
الترجمة الايطالية ــ ميلانو ــ طبعة Comunità عام ١٩٥٥ .

لما يطلق عليه « عملية الخلق — التوزيع » Creazione - distribuzione (التى تغذى بثورة دائمة الأشكال الاقتصادية والمناهج الانتاجية) . وفى هذه العملية نجد أن القاعدة الاقتصادية لصغار المنتجين سيقضى عليها لا محالة ، بينما نجد أن التركيز المتزايد للانتاج « يتبخر » أو « يتفرغ » فكرة الملكية كلما قلت الوظيفة الرائدة لمدير المشروع فى الظروف التاريخية الجديدة المعهد الاحتكارى . ومن المهم الوقوف لحظة أمام هذه الجوانب لفكرة التنمية عند شومبيتر التى صاغها أخيرا والتى تكمّل الخطوط العامة للتحليل الاقتصادى فى نظريته . ويعالج شومبيتر فى فصل : « الجدران الساقطة » تدهور وظيفة مدير المشروع والتفكك الذى لحق بتكوينات المجتمع الرأسمالى .

لقد كتب يقول : « ان العملية الرأسمالية تميل الى التآكل مثلها مثل الطريقة التى قضى بها على مكونات المجتمع الاقطاعى » . وحاول شومبيتر أن يثبين كيف أن « نجاح المشروع الرأسمالى يؤدى الى زيادة الثقل والمركز الاجتماعى للطبقة التى ترتبط به ، وكيف أن الوحدة الاقتصادية الضخمة تسلب البرجوازية وظيفتها المستمدة من ثقلها الاجتماعى . ومن السهل تحديد التغير فى المعنى والنقد فى الحيوية التى تصيب النظم والأوضاع الخاصة بالعالم البرجوازى » .

ويرى شومبيتر أنه « عندما تدار المشروعات الضخمة بطريقة تدعو للتصفيق الحاد ، نجد مع ذلك أن النتائج السياسية للتركيز ستظل كما هى . ان التكوين السياسى للدولة يصيبه التغيير العميق عند ازالة الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يكون لأصحابها مع العاملين فيها من خدم وأتباع — تأثير كمى فى الانتخابات ويمارسون على ما يطلق عليه رجال الطبقة العليا تأثيرا لا يمكن أن تحلم به المشروعات الكبرى . فمن المعلوم أن أسس الملكية الخاصة ذاتها وكذلك حرية التعاقد تتحطم فى بلد تختفى فيه النماذج الحيوية من الآفاق المعنوية للشعب » [١] . ويرى شومبيتر أن الرباط التكوينى القديم يزول أيضا داخل الوحدات الانتاجية الكبيرة : فالمدير الادارى الموظف يحل محل مدير المشروع ، وبنظام الأسهم تزول صفة المادية وتختفى شيئا فشيئا حتى تصل الى « اليوم الذى لا ينهض فيه أى فرد للدفاع عنها — فلن يوجد أحد فى الداخل أو فى خارج حدود الشركة الضخمة » [٢] .

وتخلق العملية الاقتصادية ذاتها والتى تقلل من أهمية وظيفة مدير المشروع « جوا من العداء المنتشر يأكل من الداخل القوى

---

(١) « الرأسمالية ، الاشتراكية ، والديموقراطية » الترجمة الايطالية ــ صفحة ١٣٢ .

(٢) المرجع السابق ــ صفحة ١٣٣ .

الحيوية للرأسمالية » ، وتتيجة لذلك يسجل النظام الرأسمالى اتجاها الى القضاء على نفسه ، ويتخذ هذا الميل فى أول الأمر صورة ميل لتأخير التقدم »[1] ووصل شومبيتر الى أن هذه الحالة لا تمهد فقط الى القضاء على الرأسمالية ، بل تؤدى كذلك الى ميلاد حضارة اشتراكية . (... انهم جميعا يسيرون فى هذا الاتجاه . فالعملية الرأسمالية لا تقضى فقط على أسس تكويناتها ، بل تخلق الظروف لظهور مجتمع آخر . واصطلاح « الهدم » قد لا يكون الاصطلاح الصحيح ولذلك يجب التكلم عن «التحول») . وهنا يوجد التشابه بين تحليل ماركس وتحليل شومبيتر : « ان نظرة ماركس من هذين الوجهين هى بلا شك نظرة صحيحة . ويمكننا أن نتفق معه فى ربط التحول الاجتماعى الخاص الذى يتحقق أمام أعيننا فى عملية اقتصادية حيث يعتبر هذا التحول أول عنصر فيها .. وفى النهاية لا يوجد خلاف كبير بين القول بأن انحدار الرأسمالية نتاج لنجاحها والقول بأنه نتاج لفشلها » . وكان شومبيتر على اقتناع تام بأنه لا توجد أسباب اقتصادية صرفة تمنع الرأسمالية من التقدم « خطوة أخرى على الطريق » .

وهنا يجب أن نقول بأن ماركس لا يرى — كما يعتقد

---

(١) المرجع السابق ـ صفحة ١٥١ .

شومبيتر — أن الرأسمالية سيقضى عليها لأسباب اقتصادية بحتة .
فالتحول الثورى للنظام الرأسمالى القائم على الملكية طبقا للنظرية
الماركسية يستبعد الحتمية القدرية التى تنسب خطأ الى نظرية
التطور الرأسمالية لماركس . ويكفى للاقتناع بذلك أن نفكر فى
واقعة ان تطور الرأسمالية لا تعتبره النظرية الماركسية نتيجة
أوتوماتيكية للتناقضات الموجودة فى « النظام البرجوازى للانتاج ،
ولكن كنتيجة للصراع الثورى التى تنظمه الطبقات العاملة المستغلة
بواسطة رأس المال . وفكرة التدهور الأوتوماتيكى للرأسمالية
يتعارض مع فكرة الانتقال من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع
الاشتراكى » .

٤ ـ الرأسمالية المستغلة والنظريات الأخرى حول « الأشـــكال الجديدة للسوق » :

الانتقال من رأسمالية المنافسة الى الرأسمالية الاحتكارية والنظريات الاقتصادية :

لقد أدت عملية تجميع وتركيز رأس المال ذاتها — التى سبق الكلام عنها فى الفصل السابق والتى حققت فى لحظة معينة تطور الرأسمالية — الى تحويل الرأسمالية الى نظام اقتصادى سيطرت عليه تركزات ذات طبيعة احتكارية . وقد حدث هـذا التحول من ظروف المنافسة البحتة (فى الواقع لم تتحقق المنافسة الحـرة التى وصفت فى الكتب) الى ظروف الاحتكار فى غالبية الدول الرأسمالية المتطورة فى الفترة ما بين نهاية القرن التاســع عشر وبداية القرن العشرين . ولقد تمت عملية التحول هذه بشكل يتفق مع الظروف التاريخية والاقتصادية لكل دولة ، ولكنها أظهرت قدرا من الخصائص العامة الرئيسية المشتركة بين جميع هـذه الدول بغض النظر عن شـكل السلطة السياسـية والسياسات الاقتصادية الخاصة المطبقة فى كل منها . ولهذه الواقعة أهمية خاصة ليس فقط من وجهة نظر التاريخ الاقتصادى بل بالنسبة للتفسير

النظرى لظاهرة تشكيل الاحتكارات فى الاقتصاديات الرأسمالية .
وهناك اختلاف أساسى حول هذه النقطة بين التفسير الذى أعطته
النظرية الليبرالية ، وذلك المستمد من النظرية الماركسية . وترى
النظرية الأولى أن وجود الاحتكارات مرتبط بصفة خاصة بالأشكال
السياسية التى تتخذها هذه الدولة أو تلك فى التشريعات
الاقتصادية — وهى اجراءات الحماية التى تهدف بصفة عامة الى
حماية المجموعات الرأسمالية الكبيرة (تبعا لآراء كل من Hayek
و Robbins و Einaudi) . أما الثانية فترى أن ظهور وتطور
الاحتكارات الحديثة مرتبط مباشرة بانتشار وتقوية الميول الى
تركيز رؤوس الأموال ومركزيتها والتى تؤدى الى تحالف ذى صبغة
احتكارية وزيادة سلطة الرقابة على الانتاج وعلى الأسواق . وهذا
الاختلاف فى التفسير له أهمية بالغة . فالنظرية « الليبرالية »
Liberale التى كانت تؤسس تحليلها على النظريات الاستاتيكية
للانتاج الحدى لرأس المال لم تكن فى درجة تسمح لها باعطاء
تفسير لتجميع راس المال أو للقوانين التى تحكم العمليات الأساسية.
(ولا يمكن مثلا مواجهة هذه المشكلة اذا ما بدأنا من الافتراض
الأساسى الخاص بهذه النظرية والمتعلق بالمعطيات المتزايدة بناء
على « الكميات الحدية » عند استخدام رؤوس الأموال) .
ولم تستطع هذه النظرية معالجة مشاكل تجميع رأس المال وتركيزه

بطريقة ديناميكية ، وهى المشاكل التى تنتج عنها الميول نحو تكوين المجموعات الاحتكارية ، التى تعتبر من خصائص الرأسمالية المعاصرة .

أما نقطة البداية عند النظرية الماركسية فانها تختلف اختلافا جذريا عن النظرية السابقة ، اذ انها تستخلص من مقدماتها ذاتها الخاصة بالتحليل الديناميكى لطريقة الانتاج البورجوازى والتطورات الأخيرة المتعلقة بالمرحلة الجديدة للتنمية الرأسمالية . لقد ظهرت فى عهد ماركس فقط الدلائل الأولى لعملية تحويل الرأسمالية المتنافسة الى رأسمالية احتكارية . ولهذا اقتصر ماركس فى كتاباته الاقتصادية الأخيرة فى مؤلفه رأس المال على الاشارة الى هذه الظاهرة والى بعض النتائج المحتملة لتطور النظام الاقتصادى . ولم يستطع ماركس دراسة تلك الظواهر التى طرأت بعد ذلك والتى تختلف اختلافا نوعيا عن الرأسمالية الاحتكارية . وعلى خلاف أنصار المذهب الليبرالى التقليديين ، نجد ان ماركس قد ألقى الضوء على الارتباطات الداخلية بين ما أطلق عليه التركيز Concentrazione والتمركز Centralizzazione لرؤوس الأموال وما يترتب على ذلك من ظهور أشكال احتكارية جديدة ، اعتبرها ماركس نتاجا للتطور اللاحق للنظام الاقتصادى ، وبمعنى آخر كنتيجة

وتعبير عن فعل القوى الاقتصادية — الاجتماعية ذاتها التى تعمل فى داخل رأسمالية المنافسة [1] .

ولكن الغالبية العظمى من الاقتصاديين ذوى النزعة الليبرالية فى العشرين سنة الأولى من هذا القرن — عندما حلت المشروعات الصناعية الضخمة الحديثة محل الورش الحرفية التى توجد فى عهد سميث ، وكذلك عندما حلت شركات المساهمة الكبيرة وأشكال التضامن الصناعى « الكارتل » القوية محل المشروعات الصغيرة — ما زالوا يعتبرون حرية المنافسة كنظام اقتصادى « طبيعى » . حقيقة ان الاحتكارات قد اعتبرت شيئا « ضارا » وكعامل « هدم للثروة » ، الا أن تشكيلها لم يعتبر مرتبطا ارتباطا وثيقا بقوانين التنمية الرأسمالية ذاتها ، وأن ذلك كله يظل خارج كيانها النظرى . ولم يبتعد كل من والراس وباريتو Bareto كثيرا عن التحليل الاحتكارى لكورنو Cournot الذى وجه اهتمامه بصفة خاصة الى تحديد ظروف التوازن الاستاتيكى فى سلوك الاحتكارى وأحل فرض الاحتكار محل المنافسة التامة . ومن مقارنة الحالتين أى حالة توازن الاحتكارى وحالة المنافسة التامة وصل الى نتيجة

(١) وجد هذا التحليل بصفة خاصة فى الكتـــاب الأول جزء ٣ من مؤلف « رأس المال » (الترجمة الايطالية المذكورة) وفى الكتاب الثالث .

مقتضاها أن الوصول الى أعلى ربح فى ظروف الاحتكار يؤدى الى سعر للسلع يكون أعلى من السعر الذى يوجد فى ظروف المنافسة مع تعادل الظروف الأخرى وكذلك الى نقص كمية المعروض . ومن هنا يظهر فى الواقع التقدير السلبى لآثار الاحتكار على الاقتصاد .

الا أن تحليل مسألة تحديد السعر وكمية الانتاج فى فرض الاحتكار كان معزولا كلية عن مجرى التطور الاقتصادى للرأسمالية . ففى السنوات العشر الأولى للقرن الحالى ظهرت تحالفات اقتصادية قوية — اتحادات نقابات ، تضامنات الكارتيل والترست ، شركات تمويل ، دخول كبيرة — كأشكال جديدة يسيطر عليها الرأسماليون الذين كانوا يتمتعون بقوة كبيرة وبصفة خاصة فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد (الحديد والصلب — الكهرباء — الآلات — الكيمياء ... الخ) . الا أن النظرية الاقتصادية التقليدية قد ظهرت فى هذه الحقبة مغلقة على خططها القديمة التى يبدو فيها فرض المنافسة التامة مسيطرا بما ينتج عنه من سيطرة المستهلك و « حرياته » فى الاختيار الاقتصادى .

وأبدت هذه النظرية بطئا شديدا فى قبول الأشكال الانتاجية الجديدة والأسواق الجديدة التى بدأت تتدعم بصورة لا مثيل لها فى الاقتصاديات الرأسمالية . ومن جهة أخرى قام بعض أتباع

النظريات ذات الاتجاه الماركسى بالكشف عن الرابطة بين الظواهر الجديدة للاحتكار — وبين الدينامية الداخلية للاقتصاد الرأسمالى ، اذ أنهم يرون ضرورة ربط هذه الظواهر بالتحليل الدينامى الماركسى للعملية الاقتصادية . ونذكر هنا بصفة خاصة مساهمات كل من هليفردينج R. Hilferding ولينين V.I. Lenin فى تحليل الرأسمالية الاحتكارية باعتبارها مرحلة جديدة مختلفة للتطور الرأسمالى قبل أن ينتقل الى تحليل ما يطلق عليه الأشكال الجديدة للسوق . وهكذا فاننا نرى قبل القيام بعملية التحليل أن نقوم بتقييم ضرورى للرأسمالية الاحتكارية فى مجموعها أى باعتبارها ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية والتى لا يمكن النزول بها الى مجرد الأشكال التى تدرس سلوك أصحاب المشروعات الاحتكارية (فى ظروف التوازن طويلة الأجل وقصيرها) .

وهذه الطريقة فى معالجة الموضوع تبتعد عن الطريقة التقليدية التى تنظر الى الظاهرة الاحتكارية فى نطاق التطور التاريخى للنظام الاقتصادى وبذلك تعزل بعض جوانبها — مثل تحديد السعر والكمية المنتجة — فى المجال الشكلى البحت ، عند البحث عن ظروف التوازن . وهكذا يبدو من المناسب أولا دراسة الظاهرة فى عناصرها الدينامية والماكرسكوبية ثم بعد ذلك دراسة الجوانب

ذات الأهمية الكبيرة فى التحليل الاستاتيكى للاقتصاد فى معناه الميكروسكوبى .

التحليل الاقتصادى ـ السياسى للرأسمالية الاحتكارية :

يقول المؤرخ الألمانى هرمان ليفى Herman Levy أحد أوائل الباحثين فى تطور الرأسمالية الصناعية الحديثة انه : « يبدو واضحا تأثير التركز على نشأة الاحتكارات فى الصناعات الكبيرة » [1] .

ان التغير العميق فى الأسواق الذى حدث نتيجة للتقدم الكبير فى وسائل النقل والاتصال قد جعل من السهل انتاج ونقل الأموال الصناعية الى مسافات بعيدة حتى تصل الى أسواق لم تكن مفتوحة من قبل . وقد أدى ذلك الى دفع الانتاج الى التركز فى نقاط معينة لامداد أسواق مجمعة . وقد أدت أسباب تتعلق بالقوة الاقتصادية والكفاية الفنية الى عمليات تكوين المشروعات الكبيرة المتحالفة وظهرت الاتحادات الاحتكارية — وهنا تكلم ليفى بصفة خاصة عن حالة انجلترا حيث كانت الضرائب التى تفرض للحماية الاقتصادية منخفضة عن مثيلاتها فى الدول الأخرى — عندما تقلصت المشروعات المتنافسة وبلغت حدا يمكن عده على الأصابع » .

---

(١) H. Levy = Monopole, Kartelle, und Trusts ; Jena 1909, p. 296.

وفى بداية عـام ١٩٠٠ ظهر مؤلف الاقتصـادى الانجليزى هوبسـون J.A. Hobson الذى يحمل عنـوان : « الامبريالية Imperialismo» [1] والذى جـاء به وصف مفصـل للخصائص الأساسية للرأسـمالية الاحتكارية سواء من الجوانب الاقتصادية أو من الناحية السياسية . وقد قام هوبسون بشرح بعض الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد وشخصها فى مجال المنافسة بين الامبرياليات المختلفة « التى تتحرك كل منها فى سبيل رغباتها الأنانية للتوسع السياسى وتحقيق الأرباح التجارية » وكذلك فى « ظهور سيطرة المصـالح المالية المتعلقة بسيطرة رؤوس الأموال عـلى الأرباح التجارية » . (صفحة ٣٢٤) . ونتيجة لذلك تعتبر ظاهرة تصدير رؤوس الأموال الى الخارج ذات أهمية حيوية لا مثيل لها بالنسبة للامبريالية . وقد ظهر كتاب هيلفردنج R. Hilferding وعنوانه « رأس المـال الممول Capitale Finanziario » بعد ذلك بفترة وجيزة وبصفة خاصة فى عام ١٩١٠ بفينيا [2] . وقد حاول هـذا الباحث الماركسى النمساوى فى هذا الكتاب القيام بتحليل نظرى « للمرحلة الحديثة لتطور الرأسمالية » على أساس الخبرة الواسعة لألمانيا وللولايات المتحدة فى الفترة ما بين عام ١٨٩٠ والأعـوام

(١) J. Holson = Imperialism (A Study) Londra, 1902.

(٢) R. Hilferding = Das Finanzkapital.

العشرة الأولى من ١٩٠٠ . وقد شرح بصورة خاصة العلاقات بين التركز الصناعى والتركز البنكى Concentrazione bancaria بمعنى إندماج رأس المال الصناعى بالمشروعات الكبيرة مع رأس المال الذى يوجد فى البنوك ، كما أظهر سيطرة النوع الأول من رأس المال على النوع الثانى بعد أن عمم بعض الشىء الخصائص المتعلقة بالبنوك الألمانية المختلطة . ويزيد البنك من عملية الاحتكار الاقتصادى ويتمها عن طريق توسيع سيطرته ورقابته وزيادة علاقاته مع الصناعات الكبيرة . وهكذا توجد تلك الوحدة الشخصية الوثيقة التى تربط فى مجالس الادارات كبار الشخصيات فى البنوك وفى الصناعة فى جميع الدول الرأسمالية المتقدمة . ويعتبر هيلفردنج رأس المال الممول ذلك « المال الذى يخضع لرقابة البنوك والتى تستخدمه الصناعات ، وذلك لأن هناك عددا متزايدا من البنوك الكبيرة تقوم « بالرقابة على الانتاج الاجتماعى كله » . (صفحة ٢٨٣) .

وقد قبل لينين جزئيا نظرية هيلفردنج ، وقام بنقد جزء منها فى كتابه « الامبريالية مرحلة قصوى للرأسمالية » الذى كتبه فى زيورخ عام ١٩١٦ فى خضم الحرب العالمية . ولم يقبل لينين كلية فكرة الرأسمال الممول لهيلفردنج حيث وجد فى هذه الفكرة اغفالا لأحد الوقائع الهامة وهى زيادة تركز الانتاج ورأس المال بدرجة

تؤدى الى الاحتكار » . ويرى لينين ان الاحتكارات هى فى المقام الأول نتيجة لتركز الانتاج وعلى هذا الأساس يحدث الاندماج بين رأس المال الصناعى ورأس المال البنكى « الذى يتلخص فيه — كما قال لينين — تاريخ تكوين رأس المال الممول ومضمون الفكرة المتعلقة به » . ويعتبر تصدير رؤوس الأموال الى الخارج ، والاتحاد الدولى لأقوى المجموعات الاحتكارية فى الدول المختلفة ، وكذلك الصراع الدائم بين هؤلاء لتوزيع مناطق النفوذ والأسواق ومصادر المواد الأولية — حتى ينتهى هذا الصراع بالحروب الامبريالية — من العوامل الأخرى التى يتصف بها تحليل لينين للرأسمالية الاحتكارية ، معتبرة فى مجموعها سواء من جوانبها الاقتصادية أو السياسية كمرحلة جديدة بالنسبة للرأسمالية التى تعتمد على المنافسة وبصفة خاصة المرحلة الأخيرة للرأسمالية التى لايكون وراءها سوى التحول الثورى الى المجتمع الاشتراكى .

وهكذا فان الامبريالية لدى لينين تمثل «عشية »الثورة الاشتراكية حيث تزيد حدة التناقضات البحتة لطريقة الانتاج الرأسمالية وتدفع حتى النهاية الخلاف، والصراع بين القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية للانتاج . « ... ولا يقضى على الاحتكاريين بعد مرحلة المنافسة الحرة بل يتعايشون محدثين بذلك مجموعة من التناقضات

المفاجئة والمنازعات والخلافات . ان نظام الاحتكارات هو الانتقال من الرأسمالية الى نظام أعلى فى الاقتصاد » [1] .

وقد قام لينين بدراسة أسباب وأشكال التنمية الاقتصادى قبل قيام أصحاب النظريات المعاصرة بدراسة مشاكل التنمية بفترة طويلة . وقام لينين كذلك بدراسة أسباب وأشكال التنمية غير المتوازنة للرأسمالية الاحتكارية وذلك سواء بالاشارة الى العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة أو بعدم التوازن الداخلى لكل دولة على حدة . وفى هذا يوجد — كما أوضحت الدراسات الحديثة [2] — أحد معطيات التفكير الماركسى فى تحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول المتفاوتة من حيث درجة نموها الاقتصادى . وترجع المساهمة الكبرى من جانب النظرية الماركسية فى اعطاء مفاهيم للرأسمالية الاحتكارية الى أن هذه النظرية قد قامت بدراسة أصول الرأسمالية الاحتكارية وتطورها على أساس تغيرات التكوين الاقتصادى ذاته والعلاقات الوظيفية Relazioni Organiche للظواهر التى أفسحت الطريق لهذه المرحلة الجديدة للتطور

---

(١) I. Lenin = L'imperialismo, fase suprema del capitalismo Roma, Ediz. Rinascità 1956, p. 99-100.

(٢) Vittorio Marrama = Saggio sullo sviluppo dei paesi arretrati, Torino Einaudi 1958, p. 89-93.

الرأسمالى . ولم تحاول أية نظرية اقتصادية من تلك التى درست حتى الآن [١] القيام بتحليل عام للامبريالية .

النظريات الاقتصادية عن الأشكال الجديدة للأسواق :

وأمام هذه التغيرات الواسعة النطاق مثل تلك التى تحققت فى الاقتصاد بفعل الاحتكارات ، كانت النظرية الاقتصادية — على النحو الذى سبق ذكره — بطيئة فى ملاءمة تكويناتها الفكرية بحقيقة الواقع الجديدة . وفى نفس الوقت زادت الشكوك والحيرة من جانب الاقتصاديين تجاه امكانية الأفكار العتيقة للمنافسة الحرة وقدرتها على مقاومة هذه الحقيقة الجديدة . ووصلت هذه الحالة الى درجة ظهر منها بوضوح الخلاف بين النظرية التقليدية والوقائع الاقتصادية الجديدة . الا أنه عند محاولة بذل الجهود لتقريب النظرية الاقتصادية من تلك الوقائع الجديدة ظهر عدم التطابق بين هذا التقارب الواقعى وامكانية الاحتفاظ بالوحدة الداخلية للنظرية نفسها . وكان الاقتصادى الايطالى بيرو سرافا Piero Sraffa هو الذى وجه أول انتقاد جذرى للنظرية التقليدية فى المنافسة وذلك فى مقال له ظهر عام ١٩٢٦ بعنوان : « قوانين الانتاجية فى

---

(١) Antonio Pesanti = Lezioni di economia politica, Roma Ediz. Riuniti, 1959, p. 241-44.

نظام المنافسة » [1] . وعلى عكس الرأى الذى كان سائدا والقائل بأن عدم انتظام الأسواق يرجع الى الصدامات Attritti « التى تعطل أو تغير بصورة طفيفة آثار القوى العاملة فى المنافسة والتى تنتهى موضوعيا — فى تحليل أخير لها — باتخاذ موقفه المباغتة » ، نجد أن سرافا قد أشار : « الى أن كثيرا من العوائق التى تحطم فى الواقع وحدة السوق —وهى الوحدة التى تعتبر شرطا أساسيا للمنافسة — ليس لها طبيعة (الصدامات) Attritti بل هى فى ذاتها قوى عاملة نشيطة تنتج آثارا دائمة وغالبا ما تكون آثارا متراكمة » [2] .

وقد أشار سرافا فى النقطتين التاليتين الى الخلاف الراديكالى بين نظرية المنافسة السائدة وبين الحقيقة الواقعة حيث قال :

« أولا : توجد الفكرة القائلة بأن المنتج الذى يوجد فى مجال المنافسة لا يستطيع بحرية التأثير على سعر السوق وبذلك يمكن اعتباره كعنصر ثابت مهما كانت كمية السلع التى يلقى بها الى

---

(١) هذا هو النص الايطالى للمقال الذى نشر باللغة الانجليزية فى صحيفة Economic Journal فى ديسمبر ١٩٢٦ ، وورد فى الجزء الرابع من « السلسلة الجديدة للاقتصاديين » التى نشرت عن دار النشر UTET الايطالية .

(٢) Piero Sraffa, art. cit., p. 597.

السوق شخصيا ، ثانيا : توجد تلك الفكرة القائلة بأن كل منتج فى مجال المنافسة يجب أن ينتج بصـــورة عادية فى ظروف الاثمان الفردية المتزايدة » . ان الطريقة التى تتفق مع الحقيقة الواقعة والتى يجب وضعها فى الاعتبار عند معالجة هذه المسألة هى الاهتمـــام بالظروف المجردة التى تعمل وتوجد بها الغالبية الكبرى من الشركات والتى لا يوجد حد الانتاج فيها عند الظروف الانتاجية الداخلية والتى لا تسمح بزيادة الانتاج دون زيادة النفقة [1] . ان صعوبة التوسع الانتاجى للشركة الواحدة لا توجد فى نفقة الانتاج التى قد تبدو كذلك متناقصة ، ولكن تتمثل الصعوبة فى رؤية كمية كبيرة من السلع بدون تخفيض لأسعارها . ونظرا لضرورة تخفيض الأسعار لامكان بيع كمية كبيرة من المنتجات فان السعر لا يبدو كبيان ثابت أو معطية dato للشركة الواحدة بل يتناقص السعر بقدر زيادة الكمية المباعة . اذن يعود للظهور بالنسبة لكل شركة ذلك الخط البيانى المتناقص للطلب الذى يربط الأسعار بكميات الطلب المختلفة . ويعنى ذلك اهتزاز فرض وحـــدة السوق التى تتأسس عليه نظرية المنافسة ذلك لأن كل شركة يجب عليها أن تمثل بسوقها الخاص التى تحاول فيه التوسع بكافة الطرق (الاعلان ،

---

(١) انظر كذلك فى هذا الشأن : Volrico Travegliani = Punti controversi della teoria del costo crescente, Roma 1933.

التسهيلات التى تعطى للزبائن ... الخ) وبذلك تزيد الرغبة التى توجد فى السوق للشراء . ويعنى ذلك أيضا أنه لا يمكن اعتبار المشترى فى حالة عدم اهتمام بالحصـــول على السلع من شركة أو أخرى ، وهكذا فان الثقة فى منتجات شركة معينة والمفاضـــلة الشخصية والاعتيـــاد عـــلى ســـلع معينة ، والقـــرب من محل الشراء ... الخ تحطم السوق « العام » وتفتته الى عـــديد من الأسواق بقدر عدد الشركات . وتظل المنافسة بين الشركات قائمة وتحل منتجات كل منها فى الواقع محل الأخرى بقدر معين . ولكن الأمر هنا يختلف كل الاختلاف عن المنافسة الحرة الكاملة التى تفترضها النظرية التقليدية مثل نظرية مارشال التى وجه سارفا لها النقد بصفة خاصة .

وكان تأثير هذا النقد الموجه نحو البحث عن أشكال جديدة للسوق واضح المدى ، فقد أفسحت هذه الانتقادات الطريق فى الواقع الى الدراسات التى قام بها الاقتصادى الانجليزى روبنسون J. Robinson على « المنافســـة الكاملة Concorrenza perfetta » وكذلك الدراسات على « المنافسة الاحتكارية C.monopolistica » التى قام بها الاقتصادى الأمريكى شامبرلين E. chamberlin [١] .

(١) J. Robinson = Economis of imperfect competition, Londra 1933. E.A Chamberlin = The theory of monopolistic competition, Cambridge, Mass. 1933.

وهى الدراسات التى قام بها كل من هذين العالمين بصورة مستقلة ولكنها انصبت على موضوع واحد كان الفضل لسارفا بتوجيه الأنظار اليه . وفى الواقع قام روبنسون فى تحليله بدراسة أسباب وآثار « عدم تكامل السوق » . ان صنف بعض المنتجات المسجلة ، والتسهيلات التى تعطى من البائعين وكذلك الاعلان والقرب من مكان البيع — تحدد « تمسك » مجموعة معينة من المشترين لمنتجات شركة معينة وذلك بحيث يحصل زبائن هذه الشركة على سلعها ليس فقط اعتبارا لأسعارها ولكن بسبب البواعث التى سبق ذكرها . وهذا التفضيل من جانب المشترين لشركة عن أخرى هو الباعث السائد الذى يوجد فى تحليل شامبرلين الذى ركز تحليله على ما يطلق عليه « الانتاج الفارق » differenzazione del prodotto الذى يرجع الى النوع المختلف للانتاج أو التعبئة الفارقة أو لماركة انتاج معينة أو لحسن أخلاق الباعة . وقد تكون هذه الفوارق بين أنواع المنتجات المتماثلة حقيقية أو ظنية ، ولكن تقسيم السوق يعنى نمطا من المنافسة يختلف عن ذلك النمط من المنافسة الذى تفترضه السوق الكاملة وذلك لأن فى هذا النمط الأول توجد عوامل احتكارية ترجع الى الأسواق الخاصة لكل شركة على حدة . وهكذا فان الشكل الذى تمثله هذه الحالة لا يمكن اعتباره منافسة حرة كاملة ولا احتكارا صرفا ، فهو يوجد فى مركز وسط

بين المحورين السابقين . فالمنافسة توجد ولكنها منافسة احتكارية . ولا تتعلق المنافسة بالسعر وحده بل بالنوع المختلف للمنتجات التى تستبدل فيما بينها . ونتيجة لذلك حلت مجموع الشركات ذات الانتاج المتماثل محل مجموعة "gruppo" الشركات التى تنتج سلعا ذات نوع "qualità" مختلف ، حيث يعتبر السعر بالنسبة لكل منها ذا وظيفة متناقصة للكميات المباعة . وبذلك يظهر الشكل التحليلى لتوازن الشركة مشابها لشكل الاحتكار ، بينما يختلف تمثيل توازن « المجموعة » للشركات المتنافسة عن ذلك الذى تعطيه نظرية المنافسة الكاملة للصناعة حيث ان الشركات التى توجد فى المنافسة الاحتكارية تنتج كمية أقل بنفقة متوسطة لا تعتبر حدا أدنى لها وذلك مع اختلاف الظروف المفروضة للصناعة (والتى تنتج فيها كل شركة بأقل نفقة موحدة) .

الا أن هذه النظرية لم تكن كافية فى كثير من الوجوه وذلك على النحو الذى أظهرته الانتقادات المعاصرة . وعلى أية حال ليس من السهل الوصول على أساسها الى تحديد شكل للتوازن بالنسبة للشركات التى توجد فى نظام المنافسة الاحتكارية . وعدم التحديد هذا يبطل شكل التحليل الذى تؤسس عليه النظريات الجديدة فى أشكال السوق حيث انه من الصعب أن نستنتج منها تأكيدات عامة عن السعر الذى قد يكون مختلفا من شركة لأخرى . وبهذه

الطريقة ينتهى الأمر الى اعتبار هذا التحليل وسيلة لتحديد كل الظروف الخاصة التى توجد فيها كل شركة .

وقد وجهت الانتقادات كذلك الى الخط البيانى للطلب ذاته الذى توجد أمامه كل شركة على حدة حتى وصل الأمر الى الشك فى صلاحية البناء النظرى الخاص بنظرية الاحتكار هذه . وليس من المشروع افتراض أن كل شركة توجد فى درجة تسمح لها مقدما بمعرفة قائمة الطلب أو ما ستكون عليه الكمية المباعة بالمطابقة مع أى سعر محتمل تبعا لما يمثله الخط البيانى للطلب .

ومن الواضح من جهة أخرى أنه اذا ما أعتبر ذلك احدى دعائم بناء نظرية الاحتكار فان القليل هو الذى سيبقى من هذا البناء . ولهذه الاعتبارات جميعها لا يبدو فى الامكان اعتبار نظرية المنافسة الاحتكارية الحالية نظرية كافية [1] .

وتثور مشكلة أخرى تختلف عن تلك التى تتعلق بحالة كثير من الشركات الصغيرة المتنافسة فيما بينها ، التى تتمتع بقوة خاصة

---

(١) انظر فى هذا الشأن : Claudio Napoleoni = Il pensiero economico del 1900, Torino, ERI, 1961, p. 57-61.

ويمكن الاعتداد بهذا المؤلف أيضا فى معالجة ومناقشة بعض المسائل الأخرى . ولكن التفسير الذى أعطى هنبـــا يختلف كل الاختلاف .

فى السوق — عندما نضع فى الاعتبار حالة مجموعة صغيرة من المشروعات ذات درجة عالية من التركز ، والتى تسيطر على الانتاج كله أو الجزء الأكبر منه . وهذه الحالة هى التى تقابلها عادة ولها أهمية اقتصادية كبيرة (وكذلك أهمية اجتماعية وسياسية) فى الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة — ويتعلق الأمر بظاهرة تطلق عليها النظرية الاقتصادية اسم « السيطرة الاحتكارية Oligopolio » والتى اعتبرها بعض الاقتصاديين [1] بحق محاولة مباشرة للاقتراب من حقيقة المشروعات الكبيرة الحالية ذات التركيز العالى وبصفة خاصة فى المجال الصناعى .

فعندما تسيطر وحدات صغيرة ذات أحجام ضخمة على السوق بأكمله — وهو ما يحدث كثيرا فى الوقت الحاضر — فستكون هناك فرصة كبيرة لفهم تكوين دينامية الرأسمالية المعاصرة على النحــو الذى أظهـره التحـليل الماركسى (والذى أشرنا اليه فيما سبق) .

وقد درست نظريات « السيطرة الاحتكارية » بصفة خاصة « سلوك » هذه التجمعات الصغيرة للشركات الكبيرة التى تسيطر على الأسواق . وبينما نجد أنه فى حالة المنافسة الاحتكارية التى

(١) يرجع بصفة خاصة الى : P. Sylos Labini = oligopolie & Progresso tecnico, Milano, Giuffré 1957.

درسناها منذ قليل أن كل شركة لا تتأثر كثيرا بسلوك الشركات الأخرى وتحدد السعر والكمية المباعة تبعا لخط بيانى « مفترض » للطلب ، نجد أنه فى حالة المنافسة للسيطرة الاحتكارية يجب أن يضع المشروع فى اعتباره الرجوع المحتملة للمشروعات الأخرى على سلوكه . فماذا ستفعل المشروعات الأخرى اذا ما قامت احداها برفع أو خفض السعر ؟ وكيف سيكون رد فعل هذه الشركة على السلوك المحتمل للشركات الأخرى ؟

وقد قام بعض الاقتصاديين بدراسة هذه المسألة بطريقة تشابه دراسة تحركات لاعبى الشطرنج ، ولهذا قاموا بصياغة جداول لا نهاية لها للسلوك بحيث ظهرت النظرية بشكل جميل لكنه خال من التفسير الواقعى المقنع لحقيقة الظاهرة فى جميع فروضها الاقتصادية والاجتماعية [1] . ولا يمكن القول كذلك بالنسبة لهذه النظرية ان النتائج التى جاءت بها كانت كافية فقد ظهر أن الحلول التى نادت بها ليس لها نهاية . ويبدو ذلك مثلا فى حالة ما اذا ووجهت صناعة كبيرة ونقابة كبيرة للعمال (أى فى حالة الاحتكار الثنائى) . كل ما يمكن قوله منطقيا هو أن الحل يبدو لا نهاية له خلال نطاق معين ، بينما نجد أن علاقات القوة للأطراف المتنازعة

---

(١) المرجع السابق صفحة ٤٢ ـ ٤٣ .

أو التفاهم المحتمل هو الذى يحدد فى الواقع المجرد نتيجة واحدة محتمـــلة .

ويبدو اذن أن النظريات الحديثة عن « الأشكال الجـــديدة للســـوق » قد قابلت صعوبات جمـــة لا يمكن اجتيازها بحيث لا تستطيع تحقيق الوحدة الداخلية لبنائها عند اقترابها واقعيا من الظواهر الاقتصادية والتى تتصف بها التكوينات فى العـــالم الاقتصادى المعاصر .

٥ ـ نظرية ج٠م٠ كينز والسياسة الكينزية :

نقد النظرية التقليدية وخلاصة النظرية الجديدة :

أدت الاضطرابات الخطيرة التى أصابت الاقتصاديات الرأسمالية فى عام ١٩٣٠ ـــ وذلك ابتداء من الأزمة الضخمة التى حدثت فى عام ١٩٢٩ والتى تلتها حالة ركود طويل الأمد واسع النطاق ـــ الى حث العاملين فى مجال الفكر الاقتصادى لاعادة تقييم النظرية التقليدية التى لم يصبح فى الامكان أن يوجد فى رحابها تفسير للظواهر التى تثير القلق والمتعلقة بعدم كفاية استخدام القوى الانتاجية وبصفة خاصة قوة العمل . وقد تعارضت ظاهرة البطالة الجماعية التى سجلت على مستويات مرتفعة طوال فترة الركود السابق ذكرها ، مع افتراضات الفكرة التحررية التى مقتضاها أنه يمكن بواسطة معاملة القوى الحرة للسوق الوصول فى نفس الوقت الى حالة استخدام تام لما يطلق عليه عوامل الانتاج. وفى الواقع لم يكن من المستطاع تفسير أسباب ظاهرة البطالة على أساس الفروض التى قبلت من الجميع والخاصة بصلابة الأسعار وبمعدل الفائدة التى تمنع الوصول الى حالة الاستخدام الكامل لجميع المصادر المتوفرة فى النظام الاقتصادى . وهذه الفروض

— مع الافتراضات الأخرى التى كانت النظرية التقليدية تعتمد عليها فى تفسير الاضطرابات المؤقتة للتوازن الاقتصادى — قد ظهرت جليا معارضة ومخالفة لحقيقة الوقائع .

وفى هذه الفترة استطاع ج . م . كينز صياغة نظرية تختلف عن تلك التى كانت محلا للقبول بصفة رسمية . وهى النظرية التى شرحها الاقتصادى الانجليزى فى كتابه عام ١٩٣٦ الذى كان بعنوان : « النظرية العامة للعمل والفائدة والنقد » [١] . ويرجع النجاح الذى حققته هذه النظرية حتى بعد الأعوام اللاحقة للحرب العالمية الثانية سواء فى مجال النظرية الاقتصادية أو فى مجال السياسة الاقتصادية للدول الأكثر تطورا فى الصناعة ، الى قيامها بدراسة وصفية ونقدية فى نفس الوقت حتى ان البعض اعتبرها « ثورة » فى الفكر الاقتصادى .

وكانت نقطة البداية فى تحليل كينز — الهادفة الى البحث » عما يحدد العمالة الفعلية للوسائل المتوفرة فى الاقتصاد — تتكون من النقد الذى وجهه الى النظرية التقليدية التى تسبغ على قوى

---

(١) J. M. Keynes = The General Theory of Employment Interest, and money, London.

والترجمة الايطالية هى بعنوان :

Occupazione, interesse e moneta, teoria generale, Torino, UTET.

السوق القدرة على اشباع العمالة الكاملة بصورة آلية . ان الجمود الذى يعترى الأجور كسبب للبطالة قد اعتبر فرضا لا يتفق مع الواقع : اذ « ليس من الأمور المشجعة للغاية تعضيد أن البطالة التى سجلت بالولايات المتحدة فى عام ۱۹۳۲ ترجع الى رفض العمال المصمم عليه قبول تخفيض أجورهم النقدية ، أو ترجع الى تصميم العمال على الحصول على أجر حقيقى أعلى من ذلك الأجر الذى تسمح بتوفيره الآلية الاقتصادية »[1] . وكما سبق أن ذكرنا أن النظرية الحدية للتوزيع كانت تفترض أن من صالح أصحاب المشروع الذين يوجدون فى ظروف المنافسة التامة ، زيادة حجم العمالة حتى لا يتعدى الأجر المدفوع للعمال القيمة الانتاجية الحدية للعمل . وهكذا اذا لم تتعد نفقة الوحدة الاضافية للعمل قيمة انتاجها فان العمالة يمكن لها أن تزيد حتى تستغرق جميع قوى العمل المتوفرة . وهكذا نسبت البطالة الى التجمد الطارىء للأسعار (أو معدل الفائدة) .

ولا يتعلق الأمر بواقعة أن عوامل الانتاج المعطلة لا تقبل مقابلا يتفق مع انتاجها الحدى على النحو الذى قالت به النظرية « التقليدية الحديثة » . فالبطالة « الاضطرارية » لا يمكن تفسيرها

---

(۱) المرجع السابق : الترجمة الايطالية صفحة ۹ .

بأية حالة من الأحوال على أساس افتراضات هذه النظرية . وقد قام كينز من جهة أخرى بنقد الفكرة القائلة بأن العرض يخلق الطلب والتى ارتبطت بصفة خاصة باسم العالم الاقتصادى الفرنسى J. B. Say. ويمكن عرض هذه النظرية على غرار ذلك العرض الذى قدمه J. S. Miel : تتكون الوسائل التى توجد لدى الفرد لكى يدفعها مقابلا لمنتجات الآخرين من مجرد المنتجات التى يمتلكها هو . ان جميع الباعة هم بالضرورة فى نفس الوقت مشترون . وهكذا فان القيمة الاجمالية للسلع المطلوبة فى السوق لا يمكن لها أن تكون أقل من قيمة الكمية المعروضة . وقد افترضت هذه النظرية علاوة على ذلك أن الامتناع عن الاستهلاك يتفق بالضرورة مع استثمار تلك الوسائل (رأس المال والعمل) التى لم تخصص للاستهلاك . وهكذا فان قانون العرض « لساى » ينص على أن قيمة الكمية المعروضة من السلع فى السوق تتفق مع القيمة المساوية لكمية الطلب مهما كان مستوى الانتاج والعمالة وذلك لأن الدخل كله قد أنفق فى الحصول على الأموال المنتجة . ويتساوى ذلك القول مع الرأى الذى يؤكد بأنه لا توجد أية عقبة فى طريق العمالة الكاملة على الأقل فى الأحوال العامة (أى بغض النظر عن احتمال وجود مظاهر فائض الانتاج العرضية) .

ولقد ناضل كينز من أجل صلاحية هذا القانون الذى يربط

بين وظيفة الطلب ووظيفة العرض الكلى ، وأشار الى جوهر نظريته على النحو التالى . عند افتراض حالة معينة بالنسبة للوسائل الفنية وأدوات الانتاج ونفقاته نجد أن الدخل (سواء أكان نقديا أم حقيقيا) يعتمد على حجم العمالة ، فكلما زادت العمالة زاد الدخل الحقيقى الاجمالى . ان العلاقة بين دخل الجماعة والنفقات التى تصرفها فى الاستهلاك تعتمد على «الخصائص السيكولوچية» للجماعة ذاتها — وهو ما سماه « الميل الى الاستهلاك » وهكذا فان الاستهلاك سيعتمد على مستوى الدخل الكلى وبالتالى على مستوى العمالة . وعندما يزيد الدخل الحقيقى الاجمالى فان سيكولوچية الجماعة ستصل الى درجة تكون فيها الزيادة المقابلة للاستهلاك أقل نسبيا من زيادة الدخل (أى لن يزيد الدخل) . ان أصحاب المشروع سيحل بهم الخسارة اذا ما صار من المحتم استخدام العمالة (المقابلة لزيادة الانتاج) كلها لسد حاجات الطلب من أجل الاستهلاك المباشر . ومن الضرورى لكى يمكن الاحتفاظ بحجم معين للعمالة أن تجرى استثمارات بصورة كافية تسمح بامتصاص الزائد من الانتاج الكلى الذى تقرر الجماعة استهلاكه فى هذا المستوى المعين من العمالة . واذا ما قلت كمية الاستثمارات هذه فان ما يحصل عليه أصحاب المشروع سيكون منخفضا عن المستوى الضرورى لحثهم على عرض هذا الحجم المعين من العمالة .

ونظرا لاستعداد الجماعة للاستهلاك فان مستوى توازن العمالة سيعتمد على كمية الاستثمارات الجارية ، بينما ستعتمد كمية الاستثمارات هذه بدورها على ما اذا كان من المناسب القيام بالاستثمار . وسيظهر بعد ذلك أن الحافز الى الاستثمار سيكون فعالا حتى تكون « الكفاية الحدية لرأس المال » (أو معدل الربح المنتظر) مساويا أو أعلى من معدل الفائدة . وبمعنى آخر ستزيد كمية الاستثمار حتى الدرجة التى تكون فيها ذات فائدة لأصحاب رؤوس الأموال .

وسيكون هناك مستوى معين من العمالة نظرا لوجود نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك وتلك المخصصة للاستثمارات الجديدة . ولكن لا يوجد هناك أى سبب يؤدى الى الاعتقاد بأن هذا المستوى يساوى مستوى العمالة الكاملة . وبذلك يمكن اعتبار الطلب الاجمالى الفعلى أقل من العرض الاجمالى ما عدا الحالة التى تصل فيها الاستثمارات الى تغطية الفرق بين الدخل للعمالة الكاملة وبين الاستهلاك . ويظهر هذا النقص فى الطلب الفعلى بالنسبة للانتاج على شكل ميل — فى الدول الرأسمالية الأكثر تطورا ــ تبدو فيه زيادة الدخل غير متناسبة مع زيادة الاستهلاك ، ولا تغطى الاستثمارات زيادة الانتاج على الاستهلاك . ولا يعنى تراكم الادخار ـــ منذ اللحظة

التى لا يتفق فيهـا مع الاستثمار المتساوى فى القيمة ـــ عند كينز ، انه ضمان لعملية تجميع رأس المال الى مستوى العمـالة الكاملة . بل على العكس يكون زيادة الادخار بالنسبة للاستثمار سببا لبطء النشاط الاقتصادى والركود الاقتصادى فى الدول ذات المستويات المرتفعة من الدخل .

واذا لم يكن الطلب الفعلى فى درجة تسـمح له بامتصاص الانتاج الكلى فان حجم العمالة سيكون أقل من العمالة الكاملة . ويعتمد عدد العمال الذين يقرر أصحاب المشروع تشغيلهم على عاملين : النفقة المنتظرة فى الاستهلاك ، والقدر الذى ينتظر تخصيصه من الجماعة للاستثمارات الجديدة . وهاتين الكميتين هما فى الواقع ما يسميهما كينز « الطلب الفعلى » . اذن فقدر العمالة فى ظروف التوازن يعتمد عند كينز على : (أ) « الميل الى الاستهلاك » (ب) وظيفة العرض الاجمالى وبمعنى آخر ما ينتظر أن يرضى أصحاب المشروعات لعرض ذلك القدر من العمالة . (جـ) وأخيرا على حجم الاستثمار . وسيكون هناك مستوى وحيد للعمالة فى حالة التوازن وهو ذلك الذى يكون فيه محصول العرض الاجمالى مساويا لمحصول الطلب الاجمالى ، وذلك نظرا للعلاقات الوظيفية التى تربط القيمة المختلفة للعرض الاجمالى مع حجم العمـالة المفترض المقابل من جهـة ، والعلاقات التى تربط القيم المختلفة

للطلب الاجمــالى (أو ما ينتظره أصحاب المشروع من فائدة) بمســتويات العمالة المقابلة من جهة أخرى . ويوجد فى هــذا المستوى — الذى هو مستوى الطلب الفعلى — كمية محددة من العمل يمكن سدها بأكبر قدر من الانتاجية الذى ينتظره أصحاب المشروع . وهذا هو جوهر النظرية العامة للعمالة عند كينز .

معدل الفائدة والادخار والاستثمار :

هناك بعض النقاط الهامة التى يجب علينا أن نذكرها فى هذا المجال . لقد رأينا كيف أن مستوى العمالة يعتمد على العلاقات التى تربط بين قيمة العرض الاجمالى والطلب الاجمالى وبين مستويات العمالة . ورأينا كذلك الاختلاف بين الدخل للعمالة الكاملة ونفقة الجماعة فى الاستهلاك ، الأمر الذى ينتج حالة من الركود فى العمالة والتى يحاول كينز تفسيرها بواسطة نظامه فى التوازن الذى يتعارض مع أفكار المدرسة التقليدية . ويبقى الآن أن نوضح العلاقات بين الدخل والاستثمار وتحديد معدل الفائدة فى نظرية كينز . ان التحليل هنا كذلك يكون على أساس توجيه النقد العنيف للنظرية السابقة . ان من افتراضات المدرسة التقليدية التى ترتبط مــع قانون Say السابق ذكــره واقعة ان حــركات الادخـــار والاستثمار تعتبر منظمات لمعدل الفائدة بصورة تجعل من السهل الوصول الى توازن بين التوسع فى هذين المجالين . وقد أسس

هذا الافتراض على أن أفعال الاستثمار لها حساسية كبيرة تجاه تغيرات معدل الفائدة ، وهي التغيرات التي يجب أن يوضعها أصحاب المشروع في الاعتبار عند اتخاذهم قرار استخدام رؤوس الأموال التي لديهم . فاذا كان المحصول الذي ينتظره آصحاب المشروع أعلى من معدل الفائدة الجاري فانهم يعملون على رفعه حتى النقطة التي يكون فيها معدل العائد عليهم مساويا لمعدل الفائدة . وكانت النظرية السائدة رسميا في الفترة التي كتب فيها كينز نظريته العامة تفترض أن للاستثمار حساسية تجاه تغيرات معدل الفائدة ، وبالتالي يكون في الامكان دائما الوصول بالاستثمار الى مساواة للادخار عن طريق حركة معدل الفائدة . وبمعنى آخر كانت العلاقات بين الاستثمار ومعدل الفائدة قد افترضت على النحو السابق بحيث اذا ما نقص معدل الفائدة زاد الاستثمار والعكس صحيح . بينما افترضت العلاقة بين الادخار ومعدل الفائدة بحيث اذا ما زاد معدل الفائدة زاد الادخار الموجود .

ومن القيام بعملية الاتساق بين هاتين العلاقتين حصلت النظرية التقليدية على المبدأ القائل بأنه يمكن الوصول الى التوازن بين الاستثمار والادخار في نظام اقتصادي يعتمد على المنافسة وذلك لأن آلية السوق تولد ميلا للوصول الى هذا التوازن طالما كان

الادخار والاستثمار ليسا فى حالة متساوية . وهكذا يكون لمعدل الفائدة وظيفة تنظيمية للتوازن اذ يكفى مثلا نقص معدل الفائدة ما دام الاستثمار أقل من الادخار حتى يحث مقاولى المشروعات على القيام باستثمارات جديدة والعكس صحيح . وهذا الفرض كما سبق أن رأينا هو جزء لا يتجزأ من النظرية التى سبق ذكرها والتى كانت تفترض أن قوى السوق فى درجة تسمح لها بتحديد المساواة بين قيمة الأموال المنتجة وقيمة الأموال المطلوبة فى مجموع النظام الاقتصادى . وكان نقد كينز فى هذا المجال يعتبر تطورا أساسيا فى النظرية التى نادى بها . فالاستهلاك بالنسبة للخصائص السيكولوجية للجماعة يزيد بصورة أقل نسبيا فى مواجهة زيادة الدخل ، وقد وصف الاختلاف بين الدخل والاستهلاك على أنه ادخار . ولكن اذا لم يكن الاستثمار قد بلغ درجة تغطى هذا الاختلاف — أى يمكن له امتصاص كل الادخار الذى يوجد فى النظام الاقتصادى — فلن يكون هناك توازن بين الادخار والاستثمار على مستوى العمالة الكاملة . واذا لم يظهر الاستثمار — على النحو الذى ذكره كينز — حساسية لحركات معدل الفائدة بل يظل جامدا تجاه هذا الأخير ، فلن تتطابق زيادة الاستثمارات مع معدل الربح المنخفض للغاية — وذلك بكمية كافية لضمان مستوى العمالة الكاملة .

ويعتمد فى الواقع الطلب للاستثمارات على ما يُنتظر من ربح ، ويمكن أن تكون الاستثمارات المربحة أقل من الكمية الواجبة لامتصاص المجموع الكلى للادخار . وبهذا النقد كان كينز يرمى الى هدم البناء الذى قالت به النظرية التقليدية على أساس أنه آلية منظمة تعمل مؤقتا — مع بعض الآليات الأخرى — على تحديد حالة العمالة الكاملة . أما بالنسبة للربح فقد كان كينز يرى أنه يتعلق أســاسا بظاهرة ذات صبغة نقــدية Monitario وهو الربح الذى عرفه كينز بأنه المكافأة التى بسببها يُتنازل عن السيولة » . وبمعنى آخر كان كينز يعتقد أن هناك سببين لتفضيل البعض الاحتفاظ بشكل سائل لجزء من الدخل : هما الحاجة الى النقود للقيام بعمليات التبادل ، وكذلك امكان ايجاد اعتمادات سائلة لقضاء الحاجات الطارئة أو للقيام بنشاط المضاربة (فى أسواق الأوراق المالية) . وفى هذا المعنى يعتبر كينز الفائدة كتعويض أو مكافأة للتنازل عن السيولة . اذن كلما كان معدل الفائدة أكثر انخفاضا كلما كان الميل للاحتفاظ باعتمادات سائلة (وبصفة خاصة لسبب المضاربة) مرتفعا . وهكذا تعتمد كمية النقود المطلوبة على معدل الفائدة وعلى مستوى الدخل ، بينما يفترض تثبيت كمية النقود المتداولة بواسطة السلطات المالية على مستوى معين . وكانت هذه العلاقات كافية فى نظرية كينز لتحديد معدل التوازن وفى نفس

الوقت لتحديد مستوى الدخل والعمالة التى تضمن المساواة بين الطلب والعرض للنقد وبين الاستثمار والادخار [١] .

وهكذا تبدو أجزاء النموذج النظرى لكينز مرتبطة احداها بالأخرى ارتباطا وثيقا ، وتظهر مجموعها كنظرية بديلة للنظرية التقليدية وفى نفس الوقت نقد لفكرة الحرية التى لم تستطع اعطاء تفسير نظرى لظواهر عدم استخدام العمل وكذلك عدم استخدام أدوات الانتاج فى الاقتصاديات الحديثة الأكثر تطورا .

السياسة الكينزية :

يبدو من التلخيص السريع لجوهر نظرية كينز أنها تحتوى على أهداف ذات علاقة وطيدة بالمشاكل العملية ، وأن الاقتراحات التى يقول بها المؤلف بالنسبة للسياسة الاقتصادية هى فى ذاتها جزء لا يتجزأ من تفكيره . ويبدو ذلك واضحا عندما نضع فى الاعتبار النتائج التى تخلص من تحليله ونقده للنظريات السابقة بالنسبة للواقع المجرد لاجراءات السياسة الاقتصادية . فالذى يطلق عليه سياسة « تعضيد الطلب الفعلى » هى فى الواقع على علاقة مباشرة بتحليله ونقده للنظرية التحررية (الليبرالية) وبالتالى لاتجاهات

---

(١) انظر الشرح الوافى لهذه النظريات المقترن بالجداول الاحصائية والرسوم البيانية فى :

D. Dillard = The Economics of J.M. Keynes, New York 1948.

السياسة الاقتصادية التى كانت سائدة حتى عصر الأزمة الكبرى .
فاذا لم تكن قوى السوق فى درجة تسمح لها بتغليب ميل العمالة لجميع المصادر المتوفرة — نظرا لعــدم وجود آلية أتوماتيكية للسوق لها القدرة على افساح المجال لهذا الميل — فمن الطبيعى والمنطقى أن يكون من الضرورى حدوث تدخلات أجنبية خارجية توجد تحركات مكملة تسعى الى تحقيق التوازن فى العملية الكاملة التى لا يمكن ضمانها فى السوق . وكان يدور فى خلد كينز حينذاك الاضطرابات التى أصابت بقوة كبيرة الاقتصــاديات الرأسمالية الأكثر تطورا فى فترة الأزمة والكساد كما أنه يرجع الى هـــذه الحالة فى صياغة جهازه التحليلى للنظرية .

ولهذا اعتبر هذه التدخلات الخارجية وظيفة مضادة للكساد ، أى تدخلات صالحة لسد الفراغات وعدم الكفاية فى القوى المؤقتة للسوق وبالتالى للمشروعات الخاصة . ومن هنا يأتى تدخل الدولة الذى اعتبره كينز أداة يمكن بواسطتها سد النقص وعدم الكفاية وكذلك لاعطاء قوة وحيوية لوظيفة النظام الاقتصادى . ونجد أن سيكلولوجية الجماعة ـــ تبعا لكينز ـــ فى الاقتصاديات الرأسمالية الأكثر تطورا تصل الى درجة لا يستطيع معها الاستهلاك الزائد الوصول الى مستوى الدخل بحيث يكون من المحتمل أن تحدث زيادة فى الميل الى الاستهلاك بصورة كافية لرفع مستوى العمالة .

ونظرا لأن الطلب الاجمالى يتكون من الانفاق على الاستهلاك ومن مجموع الاستثمارات الجديدة فسيصبح فى الامكان العمل على هذه الاستثمارات الأخيرة بواسطة زيادة مناسبة للنفقة العامة التى تقوم هنا بوظيفة تغطية الفرق بين دخل العمالة الكاملة من جهة والاستهلاك الأكثر للاستثمارات الخاصة من جهة أخــرى (وذلك لأن هذه الأخيرة لا تكفى لامتصاص كمية الادخار) . ويكفى عند كينز أن يتغطى هذا الفراغ بأى شكل كان وبمعنى آخر بأى تكوين للنفقة العامة ســواء منحت للنشاط الانتاجى وللأعمال المدنية أو « لعمل حفر فى الأرض ثم ردمها بعد ذلك » . المهم هو أن تفسح النفقة العامة الاضافية — طبقا لمقدمات تحليله — الى زيادة فى الطلب الفعلى وبالتالى الى تحريك زيادة مطابقة فى العمالة وفى الدخل . ولتحقيق هذا الهدف على أســاس عملية التضاعف تكفى نفقة عامة تقل عما يعتبر ضروريا لسد الفراغ السابق ذكره وذلك لأن النفقة العامة الاضافية تسبب — فى ظروف نقص المقدرة الانتاجية والعمل — كمية من النفقة الاجمالية تزيد عنها (والتى تساوى كمية نفقة عامة مضروبة فى معامل ارتباط هو العامل المضاعف moltiplicatore) . لقد اعتبرت النفقة العامة اذن أحد الأدوات ذات الأهمية فى السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة وذلك لمواجهة ظروف الكساد الاقتصادى والبطالة . وهنا تبدو واضحة آمال مالطس فى الطريقة التى يدرك بها استخدام الاعتمادات

العامة كوظيفة مضادة للكساد ، أى كعامل مساعد للطلب الفعلى (وقد استخدم مالطس هــذا الاصطلاح قبل كينز) . . ويعطى كينز الأسبقية للدين العــام أكثر من فرض الضرائب كوســيلة تمويلية للنفقة العامة المناسبة للوصول الى الاستخدام الكامل (وذلك حتى يمكن تجنب « أثر استبدال » نفقة الأفراد التى سيحصل عليها من الضرائب) . وتنصح التجربة بتحويل العجز فى النفقة "deficit spending" عن طــريق تنظيم الأوراق المــالية العامة لدى مؤسسات الائتمان بصفة خاصة . وفى هذا الشأن أيضا نجد أن سياسة كينز تعارض بصورة واضحة السياسة التقليدية الخاصة بتعادل الميزان والتى اعتبرت من الاقتصاديين المتحررين فرضا ضروريا لا غنى عنه للمالية السليمة وللاقتصاد البعيد عن خطر التضخم النقدى . ويجب أن نذكر هنا أيضا أن النص الكينزى Percetto يتفق مع مقدمته التحليــلية التى تفترض أن ســياسة التمويل عند العجز المالى فى ظروف عدم الاستخدام الكامل للمقدرة الانتاجية وللعمل لن تحدث زيادة فى الأسعار ولكن ستؤدى الى توسع فى الانتاج وفى العمالة .

معنى النظرية الجديدة وعدم كفايتها من وجهـــة النظر التحليلية والعملية :

كيف يمكن ربط نظرية كينز بمجال تطور الفكر الاقتصادى الحديث ؟ سنقتصر هنا على عرض بعض الاعتبارات الأساسية التى

تتعلق سواء بالكيان التحليلى للنظرية أو بتطبيقها على السياسة الاقتصادية التى تحققت بصورة واسعة بعد الحـرب فى غالبية الدول الرأسمالية .

لقد كان للنقد الذى وجهه كينز للنظرية التقليدية — والى النظرية التحررية بصفة خاصة — دورا واضحا فى القاء الضـوء على بعض أوجه النقص الخطير فى الفكر الاقتصادى السائد والذى ظهرت آثاره واضحة من التطور الحديث للنظام الرأسمالى . وقد أسهم هذا النقد أيضا فى هدم مجموعة من القواعد الفقهية التى سلّم بها معظم رجال الاقتصاد . وعلاوة على ذلك نجد أنه قد جذب الانتباه الى عدم ملائمة النظرية الاقتصادية السائدة لاعطاء تفسير للحقيقة الجديدة وبالتالى الى الفصل التام بين الهياكل النظرية والظواهر المجردة للاقتصاد . ويفسر ذلك على نطاق واسع زيادة تقبل نظرية كينز سواء فى المجال الأكاديمى أو فى المجال السياسى ، وكذلك تطبيقها فى مجموعة من الدول من جانب الحكومات التى تواجه اضطرابات اقتصادية أو كسادا أو بطالة . ومن جهة أخرى فان حدود نظرية كينز تعتمد على نفس المقدمات التى قامت على أساسها أفكاره . وفى الواقع يتعلق الأمر بتحليل لا يضع فى الاعتبار التغيرات التى تحدث فى التكنولوجيا وفى ظواهر تجميع رأس المال وبالتالى فى العملية الاقتصادية بالمعنى الصحيح . وكما رأينا فى

العرض التحليلى الذى سبق ذكره نجد أن النظرية العـامة قد اقتصرت على حالة القدرة المعطلة للنظام الاقتصادى والتى تعتبر فيها العناصر التكوينية وعملية تجميع رأس المـال كمعطيات فيها . ولم توضـع فى الاعتبار كذلك الظواهر التى تميز الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة مثل تشكيل الاحتكارات وعلاقتها مع وظيفة النظام الاقتصادى الذى يعتبر أيضا موضوعا لبحث كينز . وهذه الحدود التى أحيطت عن ادراك ووعى بالتحليل هى التى جعلت نظـرية كينز غـير ملائمة وكافية لتفسـير الظواهر التطورية للاقتصاديات الرأسمالية الحديثة وبصفة خاصة معرفة الأسـباب الجذرية لعدم التوازن الذى درسته النظرية ذاتها . ويبدو بكل تأكيد من الوجهة النظرية البحتة عدم كفاية الطريقة التى يحدد بها كينز فى نظريته معدل توازن الفائدة وبالتالى مستوى العمالة . ان ما ينتظره مقاولو المشروع لا يبدو قائما على أساس اقتصادى متين . ان مقاولى المشروعات يسلكون على أساس بعض التوقعات ، الا أن كينز لم يذكر لنا عـلى أى شىء يعتمدون فى تقـديراتهم وتوقعاتهم . ولا يستطيع كينز ذكر هذا الشىء لأنه لم يقم بدراسة العملية الاقتصادية واستبدل بذلك الباعث النفسى الذى يحدد على أساسه عملية الاختيار بين الاستثمار والاكتناز بدون أن يربطهما بالميول السائدة فى النظام الاقتصادى وبالقوى الحقيقية

التى تتحدد على أساسها عملية الاختيار . وقد درس كارل ماركس هذه المشكلة بصورة أكثر تعمقا وأكثر واقعية حيث وضع الميول الموضوعية Oggettiva التى تحدد نمط سلوك الرأسماليين الأفراد فى مركز عملية تجميع رأس المال .

ولقد دلت الخبرة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكنيزية على نطاق تطبيقها وعلى حدودها الظاهرة . فمثلا ظهر فى الولايات المتحدة — حيث وجدت نظرية كينز تطبيقا واسعا لها فى هــذه الأعوام — عدم كفايتها فى استخدام الكيان الانتاجى وقوى العمل . كما أن الصعوبات التى ووجهت عند محاولة اجتياز مراحل الكساد قد أظهرت عدم كفاية الأدوات التى نادى بها كينز فى نظريته والخاصة بالتدخل الاقتصادى . والأمر هنا هو أن كينز قد اعتبر الدولة كقوة يمكن استخدامها فوق مستوى المصالح الاقتصادية المتنازعة وذلك لكى يمكن اصلاح الخلل الذى طرأ على الآلة الاقتصادية عندما تكون فى سيرها الطبيعى . والآن نجد أن هذه الأداة وهى الدولة لا تقف على الحياد ، والرغبة فى ازالة عدم التوازن الاقتصادى يحيل الى تحليل أسبابها الاقتصــادية والاجتماعية وهو الأمر الذى لم يضعه كينز فى الاعتبار . وفى الواقع لم يكف زيادة « الطلب الفعلى » بالنفقة العامة — لكى يمكن اجتياز ظواهر الكساد والتضخم أو عدم كفاية التنمية الاقتصادية ،

وهذا ما وضح بصورة حاسمة بالنسبة لنفقات التسلح فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى يتفق مع الطريقة التى وضعت فى الاعتبار بشأن تكوين النفقة العامة . وهكذا فان سياسة كينز ذاتها هى فى النهاية التى أدت الى توجيه النقد لها لعدم دراسة عملية السببية للظواهر المعتبرة . والبحث فى هذه العملية فقط هو الذى يمكن به الوصول الى معرفة سير العملية الاقتصادية وكذلك كل ما هو ضرورى لتعديلها خصوصا فى حالات التعطل الرئيسية .

وقد سلطت الأضواء على جميع قيود ما تسمى بسياسة كينز للتدخل فى الاقتصاد بواسطة الخبرات الحديثة للاقتصاديات الرأسمالية الأكثر « نضوجا » : فالاجراءات التى اتبعت لاجتياز ظروف الكساد قد خلقت بصفة عامة هذه الضغوط التضخمية وخطر تدهور الانتاج من جديد ، الأمر الذى يحرك القوى التى تميل الى ابطاء عملية التطور الاقتصادى (كما حدث مثلا فى الولايات المتحدة فى هذه السنين الأخيرة) .

وتدل هذه الحدود على عدم كفاية الكيان التحليلى لنظرية كينز حيث ظهر بصورة واضحة عدم ملائمتها لادراك العمليات الجذرية التى تسبب الاضرابات الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد الرأسمالى المعاصر .

٦ ـ النماذج الاقتصادية الكلية ومناهج التخطيط : اســـــتخدام الرياضة فى الاقتصاد :

مسائل عامة :

سندرس فى هذا العرض المختصر أهم الاتجاهات فى الفكر الاقتصادى المعاصر تلك التطورات الحديثة التى وجدت فى التحليل الاقتصادى عن طريق تطبيق المنهج الرياضى فى الأبحاث الخاصة ببناء نماذج الاقتصاد الكلى macroeconomici ، أى تلك المشاريع الخاصة بدراسة العلاقات بين التوسعات العامة للنظام الاقتصادى — وكذلك لصياغة مناهج جديدة لدراسة العلاقات بين القطاعات الانتاجية المختلفة وللبحث عن حل لمشاكل البرامج فى المجـال الاقتصادى . وقد أطلق على هذه المناهج باللغة الاقتصادية المعاصرة اسم : تحليل الارتباطات المتبـادلة فى القطـاعات الاقتصـادية Analisi della interdependendenza settoriale ومنـــاهج البرامـج الاقتصادية المتتالية metodi della programmazione Lineare . ويرجع استخدام الرياضة فى الأبحاث الاقتصادية والتوسع فى ذلك على النحو الذى يمكن به دراسة المشاكل التى أشرنا اليها — للحاجة الى توفير تحديد كمى للعلاقات بين التوسعات الاقتصادية التى تدرس

بواسطة النظرية ، ذلك لأن العلاقات عادة ما تكون متغيرة ومعقدة بحيث يكون من الصعب دراستها بدون استخدام الطرق الرياضية . فمثلا رأينا بالنسبة لنظام التوازن الاقتصادى العام عند والراس أن العلاقات المنطقية بين عناصر هذا النظام يمكن تحديدها بصورة دقيقة — اذا ما مثلت على شكل ارتباطات رياضية بين التوسعات السابق دراستها وذلك لأن هذه هى اللغة الصالحة للتعبير عن العلاقات الكمية التى تتميز بها الظواهر الاقتصادية . ولقد أثارت نظرية والراس اهتمام الجميع ، وقام رجال الاقتصاد وبعض رجال الرياضة بادخال تعديلات وتكميلات عليها بصورة رسمية . ويمكن أن نرى من بين الطائفة الأولى الاقتصادى الانجليزى هايكس Hicks الذى حاول دراسة ظروف « الثبات stabilità » فى نظام اقتصادى من طراز والراس (١) . ونجد من بين الطائفة الثانية والد Wald الذى بحث فى الظروف التى يمكن فيها اسباغ معنى اقتصادى على حل نظام العلاقات المعتبرة فى هذا الاطار النظرى (٢) .

---

(١) J.R. Hicks = Value and Capital, Oxford, 1939.
(الترجمة الايطالية) Valore e Capitale, UTET, 1959.

(٢) A. Wald = Ueber einige Gleichungssysteme der metemastic-hen Oekonomie, in Zeitschrift fur Nationanaloekonomie 1936.

ويمكن لنا أن نذكر من الفروع المختلفة للاقتصاد الرياضى ذلك الفرع الذى يطلق عليه اسم « الاقتصاد القياسى Econometria » وذلك لتعريف الاتجاه الذى ظهر بهذا التنظيم الجديد (فى بداية سنة ١٩٤٠) الذى يهتم — على حد قول وتعريف الأستاذ لانج Lange — بتحديد القوانين الكمية المجردة التى تعمل فى الحياة الاقتصادية وذلك بواسطة المناهج الاحصائية (١) . وهذا الفرع من العلم يختلف سواء عن النظرية الاقتصادية أو عن الاحصاء . ويبدو اختلافه عن هذا العلم الأخير من واقعة أن الاقتصاد القياسى يرمى الى اعطاء تعريف كمى للعلاقات التخطيطية فى النظرية الاقتصادية مازجا فى ذلك الاحصاء والنظرية الاقتصادية معا . وهكذا نجد مثلا بينما تدرس النظرية الاقتصادية بعض العلاقات بين متغيرات الدخل القومى والطلب على بعض السلع فى الأسواق ، نجد أن الاقتصاد القياسى يشير الى هذه الدراسات مدخلا بذلك فكرة مرونة الطلب تجاه الدخل القومى . وبطريقة أخرى فان الاقتصاد القياسى يدرس الطريقة التى تتغير بها الكمية المطلوبة لبعض السلع وفقا لتغير الدخل . وبهذه الطريقة يكون البحث عن هذا النوع من العلاقات الكمية بين الظواهر الاقتصادية

---

(١) Oskar Lange = Introduzione alla econometrica Torino, Boringhieri 1963, p. 13-14.

المجردة بواسطة المناهج الرياضية والاحصائية ، وكانت هذه هى الوظيفة التى يقوم بها هذا العلم عندما أطلق عليه الاقتصادى والاحصـــائى النرويجى راجنــر فريش Ragner Frish اسم « الاقتصاد القياسى econometrics » . وفى عام ١٩٣٢ تكونت « الجمعية الدولية للاقتصاد القياسى » التى أصدرت بدورها مجلة تسمى (Econometrica) تنشر فيها هذا النوع من البحوث الخاصة بالاقتصاد القياسى . ويمكن ربط تأكيد هذا الفرع من الاقتصاد الرياضى وتطوره بصفة خاصة فى الدول الرأسمالية خلال فترة تطور الاحتكارات ورأســمالية الدولة — بالمقتضيات الحديثة بالنسبة للمشروعات الخاصة الكبيرة وبالنسبة لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بحيث يمكن التكهن بسير الحياة الاقتصادية ومعرفة الآثار التى يمكن أن تنتج عن بعض اجراءات السياسة الاقتصادية . ومن الواضــح أن الهدف من ذلك كله هو التأثير على ظروف الاقتصاد ذاته . وهكذا مثلا نجد أن دواعى دراسة مرونة الطلب لبعض المنتجات وكذلك دراسة مستوى الأســعار الذى يحقق أكبر ربح للمشروع — توجد فى الظروف ذاتها التى توجد فيها التجمعات الاحتكارية الكبيرة فى الوقت الذى تطورت فيه بالذات الأبحاث الاقتصادية القياسية .

ومن هنا تظهر الأهمية التى تسبغ حديثا على أبحاث السوق

بواسطة أدوات لا تعتبر نابعة عن هذا العلم . وهنالك مجال آخر للبحث حيث وجد فيه هذا العلم تطورا خاصا فى خلال الحرب الأخيرة بالنسبة للمقتضيات الاقتصادية فى فترة الحرب — وهذا المجال يتعلق بتنظيم النشاط الاقتصادى على سلم الاقتصاد القومى . ويتعلق الأمر فى هذه الحالة بدراسة الآثار التى توجد نتيجة لبعض قرارات السياسة الاقتصادية . وهكذا تطورت المناهج فى الاقتصاد القياسى بالعلاقة مع وظائف تنظيم بعض النشاط الاقتصادى وذلك لتحقيق أهداف معينة (مثل تطوير أفرع جديدة للانتاج) ولضمان التوريدات اللازمة واجتياز مظاهر الضيق الاقتصادى المؤقت .

نماذج الاقتصاد الكلى :

لقد استخدمت الرياضة فى مجال النظرية الاقتصادية كما سبق أن ذكرنا لبناء هيكل أو نماذج اقتصادية كلية ظهرت « كمودة » بعد تطبيق فكرة كينز لتحليل مشاكل « التوازن الدينامى » وبمعنى آخر يتعلق الأمر بانتشار نمط من التحليل سبق أن ذكرناه فى عرضنا السابق لنظرية كينز يرتبط بالمشاكل الاقتصادية لنظام فى حالة توسع حيث درست ظروف التوازن بطريقة دينامية . وتظهر فى هذه الحالة مشاكل جديدة ذلك لأن الأمر يتعلق بالبحث عن

العلاقات بين التوسعات الاجمالية (الاستثمارات ، الاستهلاك ، الدخول ... الخ) للنظام الاقتصادى الذى يوضع فى الاعتبار على أساس فروض لا تنفصل عن التغيرات فى المقدرة الانتاجية أو فى الناحية الفنية ولكنها تتضمن تلك التغيرات وبالتالى فانها تفسح المجال لنوع آخر من العلاقات بين التوسعات الاجمالية . وتتخذ بعض الفروض المبـدئية بصفة عامة فى هذه النماذج الاقتصادية الكلية وظيفة آلية يمكن الوصول عن طريقها الى تحقيق التوازن .

ولننظر من قريب وبصورة مجردة الى مكونات هذه النماذج .

يعتبر كل من هارود Harrod ودومار Domar من الاقتصاديين الذين يسيرون وراء نظرية كينز ، وهما اللذان اهتما بذلك النمط من الدراسات واقترن اسم كل منهما بالنماذج الاقتصادية التوسعية نظرا لتشابه كل منها بالأخرى . ومن المناسب هنا الاشارة الى هذه النماذج وأن نعرض بصورة مبسطة بعض الفروض والعلاقات الوظيفية لهذا النمط من النماذج الاقتصادية الكلية . ان الأمر يتعلق هنا بوصف ظروف التوازن الدينامى ، وبمعنى آخر وصف عملية اقتصادية ذات تجميع لرأس المال — ويظهر بين المتغيرات المعتبرة كل من الادخار والاستثمار والدخل كتوسعات اجمالية grandezza globali ، ولذلك فانهـا تدرس العـلاقات التى تعتمد عليها الزيادة النسبية للدخل ومعدل زيادة الاستثمار ذاته .

ويبدو الاختلاف هنا عن خطة كينز من واقعة أنه يوضع فى الاعتبار العملية الدينامية التى تتكون بواسطتها وعن طريق الاستثمارات للمقدرة الانتاجية الجديدة والتى تعتبر هنا كمتغير لا كبيان ثابت أو معطية .

وتتكون الفروض الأساسية التى يعتمد عليها ذلك النمط من النماذج كالآتى : يفترض الدخل الخاص بفترة معينة من الزمن (سنة مثلا) على أنه نسبة متغيرة للدخل الذى يتحقق خلال فترة الزمن . وبمعنى آخر أن يكون ما يطلق عليه « الميل الى الادخار » (بلغة كينز) ثابتا . ويفترض كذلك ان الاستثمارات التى أجريت فى فترة معينة من الزمن تتناسب مع زيادة الدخل الذى يوجد فى نفس الفترة .

وبمعنى آخر تعتمد الاستثمارات « تبعا » لمبدأ الاسراع Principio dell'acceleratore على السرعة التى يتكون بها الدخل . وهكذا نجد مثلا فى نموذج هارود [1] أنه نظرا لعامل

---

(١) يمكن عرض نموذج هارود الذى يعبر عن ظروف التوازن الدينامى على النحو التالى وبصورة مبسطة • نفترض أن الادخار (S) فى فترة معينة من الزمن (سنة مثلا) يمثل نسبة غير متغيرة من الدخل (Y) الذى يتشكل فى الفترة ذاتها • ويمكن تمثيل هذا الفرض بالمعادلة التالية :

السرعة (أو معامل ارتباط رأس المال) يبدو أن الاستثمار يعتمد على عامل الاستعجال وعلى زيادة الدخل .

ويمكن توفير ظروف التوازن الدينامى عندما يكون الادخار

= $S_t = S Y_t$ [١]

وهذه النسبة $S_t / Y_t = S$ يقال عنها بلغة كينز « الميل الطبيعى للادخار » . واذا ما فرض بعد ذلك طبقا لما يطلق عليه «مبدأ عامل السرعة» أن الاستثمار (١) الذى تم فى الفترة المعتبرة يعتمد على السرعة التى يزيد بها الدخل فاننا نحصل على العلاقة التالية بين الاستثمار وزيادة الدخل :

$$I_t = K (Y_t - Y_{t-1}) \quad [٢]$$

حيث ان $(Y_t - Y_{t-1})$ هى الفرق بين دخل الفترة t ودخل الفترة السابقة . كما أن K هى « معامل رأس المال » أو عامل السرعة .

وبضرورة وجود ظروف التوازن التى هى متساوية فى الاستثمار والادخار فى الفترة المعتبرة نحصل على :

$$S_t = I_t \quad [٣]$$

واذا ما وضعنا فى الاعتبار العلاقات ١ ، ٢ فانه ينتج من العلاقة رقم (٣) أن

$$S Y_t = K (Y_t - Y_{t-1}) \quad [٤]$$

والتى يمكن الحصول منهما على :

$$\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t} = \frac{S}{K}$$

والاستثمار متساوين بالاشارة الى نفس الفترة الزمنية . وتتكون العلاقات الناتجة عن النموذج من اعتماد معدل زيادة الدخل على نسبة الدخل المدخر وعلى عامل التناسب بين الاستثمار وزيادة الدخل . ويمكن القول أنه قد ظهر من الفروض الموضوعة أن المعدل الذى يزيد الدخل يتساوى مع العلاقة بين نسبة الدخل المدخر وعامل السرعة . (فمثلا اذا كانت النسبة المدخرة للدخل ١٥٪ والقيمة التى تعطى لعامل السرعة ٣ فان ظروف توازن معدل الزيادة للدخل تكون ٥٪ فى السنة) . وكما نرى تظهر هذه النتيجة من نفس نمط الافتراضات التى صيغت والتى تمثل بصورة واقعية الظروف الحقيقية لتلك العلاقات الوظيفية بين التوسعات المعتبرة فى عملية تنمية اقتصادية محددة . وهكذا نجد مثلا أن الفروض الرئيسية لنموذج هارود ودومار هى تلك التى على أساسها تفترض شروطا خاصة فى عملية التناسب بين ما يطلق عليه عوامل الانتاج fattori produttiovi .

وهكذا يبدو أن حالة العمالة الكاملة التى توجد بصورة ضمنية فى النموذج لا تضع فى الاعتبار تلك الآلية التى يمكن بواسطتها الوصول الى تحديد لمستوى العمالة . ولهذا السبب يبدو تحليل النظام الاقتصادى الذى يوجد فى حالة توسع متوازن خارجا عن نطاق الواقع والحقيقة ، وهو ما يوجد فى الخطط

النظرية (على النحو الذى رأيناه سابقا) التى يهدف الاقتصاد منها الى تحقيق التوازن الاستاتيكى .

وقد ذكر ج . روبنسون J. Robinson [1] أن دومار أكد فى نموذجه الخاص بالاقتصاد الكلى انه يوجد هناك عمالة كاملة ما دامت هناك زيادة فى الانتاج الموحد ولكنه لم يفسر كيف يتحقق ذلك فى الواقع [2] . بينما نجد أن هارود لم ينجح فى توفير أى سبب مقنع لما يحرك عملية تجميع رأس المال عندما يتعرف على الأرباح المنتظرة لمقاولى المشروعات وعلى حاجات الشعب . ومن البديهى ان الزيادة السكانية بذاتها لا يمكن اعتبارها منشطا آليا للاستثمار . ويوجد فى الواقع هوة عميقة تفصل بين بعض الفروض الموجودة فى هذه النماذج وبين العملية الحقيقية للاقتصاد وهو فى حالة توسع . لقد لاحظ كالدور Kaldor ذاته — الذى أصاغ حديثا نموذجا مشهورا للتوازن الدينامى عدم كفاية التوازن الاقتصادى للعمالة الكاملة الذى يفترض تقسيم الدخل الحقيقى

---

(١) انظر : J. Robinson = The Model of an expanding Economy, in the economc Journal, Mars 1952, pp. 42-53.

(٢) انظر : E. D. Demar = Epantion and Employment.
بحث يوجد فى مجموعة كتاباته التى بعنوان :
Essays in the theory of Economic Growth.

بنسب معينة بين الاستهلاك والاستثمار . وذكر كالدور « اذا لم توجد هذه النسب فى توزيع الطلب بين الأموال الانتاجية وأموال الاستهلاك فانه لن توجد ظروف العمالة الكاملة وتحدث مظاهر « الضيق Strozzature » فى بعض النقاط المحددة . ويثير الافراط فى رأس المال وفى المقدرة الانتاجية وقف الاستثمار فى لحظة معينة والميل الى تدهور الانتاج فى كلا القطاعين » [١] وعلى خلاف نموذج هارود — دومار نجد ان نموذج كالدور الذى أشرنا اليه قد أدخل وظيفة التقدم الفنى التى تبدو منفصلة عن الميول الاقتصادية التى تعمل فى أعماق العملية الاقتصادية . بينما نجد ان حالة التوازن الدينامى التى تتحدد فى هذا النموذج على أساس الفروض المبدئية تبدو بدورها مجرد نتيجة للفروض التى صيغت . ونجد من بين تلك الفروض السلوك الذى لا يمكن تفسيره لمقاولى المشروع الذين يقومون باستثمارات انتظارا لتحقيق الربح دون أن يكون لهذا السلوك تبرير مقنع » .

وتبدو فائدة هذا النموذج — الذى يتفق مع نظرية كينز ، محصورة فى نطاق العلاقات الشكلية ذاتها التى ينوى النموذج ذاته دراستها ، وذلك لأن الفروض فى هذه العلاقات قد بسطت

---

(١) انظر : Economic Journal, Dicember 1948, p. 644.

للغاية أكثر مما يجب فى نموذج يمثل العلاقات الوظيفية التى تربط بعض التوسعات الموجودة فى النظام الاقتصادى . ويضاف الى هذه الاعتبارات التى ذكرت حتى الآن ذلك الاعتبار الذى يتعلق بالكيان ذاته الذى بنيت به هذه النماذج . وكما رأينا يتعلق الأمر بالتوسعات الكلية أو المضافة التى يمكن للنظرية استخدامها بغية التبسيط . ولكننا نجد أن لهذه التوسعات حدودا هامة ذلك لأن مدى الاضافة للعناصر المكونة لنظام النماذج الاقتصادية الكلية لا يسمح بأن يوضع فى الاعتبار تلك الآثار التى تعتمد كل منها على الأخرى Interdependenti . وتوجد تلك الآثار اذا ما وضع فى الاعتبار بطريقة واقعية التغيرات والتعديلات التى تتدخل فى تكوين الاستثمارات والانتاج . وقد عملت الاتجاهات الحديثة فى الدراسات الاقتصادية المعاصرة المتعلقة بالنماذج الاقتصادية على الاشارة الى هذا النوع من النقص بينما تظل خافية عن الأنظار بعض العيوب التى قد تفوق فى الأهمية أوجه النقص التى سبق ذكرها .وعلاوة على ذلك نجد أنه على الرغم من أن هذه النماذج تمثل انحرافات التوازن التى تعتبر كالتموجات الاقتصادية fluttuazione economiche الا أنه مع ذلك تعتبر الظروف المسببة للاضطرابات فى التوازن الدينامى غير كافية [1] على النحو الذى

(١) انظر : M. Kalecki = Observations on the theory of Growth in the Economic Journal, Mars, 1962.

آكده كاليشكى Kalecki وهو من أشهر من صاغوا هذه النماذج الاقتصادية .

اذن فخلاصة القول انه اذا كان استخدام الرياضة قد ساعد بصورة فعالة على اعطاء تحديد كمى لتحليل العلاقات التى تربط وظيفيا المتغيرات فى نظام اقتصادى معين ، فان نظـرية النماذج الاقتصادية الكلية ما زالت حتى الآن تمثل نطاقا ضيقا فى المجال التطبيقى . ومن جهة أخرى نجد ان تطبيق تلك النظرية فى النظم الاقتصادية المعاصرة كان نتيجة للعمل بالسياسات البرامجية ذاتها التى طبقت بصورة جزئية — وذلك فى الأعوام التالية للحرب العالمية الثانية سواء فى بعض الدول الرأسمالية المتطورة أو فى تلك التى لم تتطور بصورة كافية . ويهتم اليوم عـدد كبير من رجال الاقتصاد بالنماذج الاقتصادية ومن أشهرهم — فضلا عن أولئك الذين سبق ذكرهم — صامويلسون Samuelson وسولو Solow وباومول Baumol من الولايات المتحدة ، وماهالانوبيس Mahalanobis وراج Raj اللذان قاما بتطبيق بعض أنماط نمـاذج الاقتصاد الكلى فى خطط السنوات الخمس بالهند . ويلاحظ بالنسبة للتطبيق العملى لبعض هذه النماذج الاقتصادية انها ولا شك تعطى امكانية معرفة بعض الظروف — فى مجال الخطط المدرسية — التى يجب توافرها للوصول الى الأهداف المحددة للتنمية . ومع ذلك فهذه

النماذج تعمل فى النطاق المحـــدود لتلك الفروض المبسطة التى لا تسمح باستيعاب جميع العلاقات الهامة التى يجب مراعاتها من أجل الوصول الى الأهداف المحددة . ولذلك ينبغى أن نضع فى الاعتبار عدم تشابه بعض النتائج المستخلصة من العلاقات الآلية التى تفترض بين بعض التوسعات الاقتصادية المعينة . وأن نضع فى الحسبان كذلك النتائج الناجمة عن بعض المتغيرات والتى قد تؤثر فى العلاقات الوظيفية المعتبرة وذلك على النحو الذى أشار اليه أخيرا الأستاذ تسورو Tsuru بالنســبة لنموذج ماهالانوبيس الاقتصادى .

تحليل الارتباطات المتبادلة للقطاعات الاقتصادية وتحليل البرامج المتتالية :

واذا ما أشرنا مرة أخرى الى تحليل الاقتصاد القياسى الذى نوهنا عنه من قبل فاننا نهتم هنا بصفة خاصة بالجوانب التى تتعلق بتحليل البرامج المتتـــالية والمدخلات والمخـــرجات Input-output analysis ، وهو تعبير يستخدم فى اللغة الانجليزية والذى يترجم الى : تحليل الارتباطات المتبادلة للقطاعات Analisi delle interdipen-denze settoriali . ويتضح من التعبير الانجليزى انه ينصب على العلاقات القائمة بين عوامل الانتاج والانتاج نفسه وذلك حتى يمكن تحديد العــلاقات بين قطاعات الانتاج المختلفة للاقتصاد

وبالتالى تحديد النتائج التى ترتبها زيادة الانتاج فى أحد القطاعات أو فى بعضها على القطاعات الأخرى .

وفى الواقع ان هـذا التحليل الذى يعـرف باسم « تحليل الارتباطات المتبادلة للقطاعات » صالح لمواجهة مشاكل التخطيط الاقتصادى المتعلقة بتحديد بعض الأهداف مثل زيادة الدخـل والاستثمارات وغيرها من المسائل . ويتيح هـذا التحليل أيضا التكهن بالتغيرات فى المستويات الانتاجية التى يجب أن تتحقق حتى يمكن الوصول الى الأهداف المحددة . ومن البديهى انه نظرا لكون اعتماد كل قطاع اقتصادى على القطاع الآخر فان أى تغير فى أحد القطاعات سيكون له رد فعل على جميع القطاعات الأخرى . لهذا اذا أخذنا فى الاعتبار هذه العلاقات فى مجموعها وكذلك بالنسبة بين هذه القطاعات فانه يمكن التكهن بالنتـائج الاجمالية التى قد تتحقق عندما تتغير الظروف الانتاجية لبعض منها . وترجع أهم التطورات التى طرأت على هذا الأسلوب فى التحليل الى رجل الاقتصاد الأمريكى و . ليوتتيف W. Leontiev — الروسى الأصل — الذى طبق هذا الأسلوب فى دراساته على الاقتصاد الأمريكى . وقد تضمن هـذا النموذج أيضا بعض الفروض المبسطة حتى يمكن تطبيق هذه الفروض على الظروف الاقتصادية المجردة . ونخص بالذكر تلك الفروض التى يطلق عليها

اسم « معاملات الارتباط الفنية Coefficenri tecnici » الثابتة والمتعلقة بالانتاج ، أى تلك الحالة التى تعتبر فيها العلاقة بين استخدام كل عامل للانتاج وبين مستوى الانتاج علاقة ثابتة غير متغيرة . وعلى أساس مجموعة العلاقات هذه صيغت بعض الجداول — كما حدث فى ايطاليا — على غرار « جدول ليونتيف » المعروف . ويمكن الوصول الى تلك العلاقات احصائيا عن طريق ارتباطات البيع والشراء بين مختلف القطاعات الانتاجية . وهكذا يسمح المنهج التحليلى بالمدخلات والمخرجات input-output بتحديد ظروف التوافق أو الالتحام الداخلى للبرامج الاقتصادية والتى يوضع للأهداف المختلفة المحددة فيها مستويات انتاجية فى جميع القطاعات تتفق بالذات مع تلك الأهداف السابقة . وعندما تكون العلاقات الواقعية المتبادلة بين القطاعات مختلفة عن تلك التى توجد فى النموذج فستظهر سمات عدم التوازن التى يمكن تجنبها فقط فى الفرض الذى يسجل فيه الاقتصاد الواقعى تطورا يتفق مع العلاقات المفترضة فى طريقة سير البرنامج . ويتعلق الأمر هنا بشيئين مختلفين . وقد تظهر أدوات التحليل هذه — كما ذكر ليونتيف ذاته — عدم كفايتها فى الاقتصاد الرأسمالى اذا ما أدت المعرفة الدقيقة للآلية الاقتصادية الى الخشية من عدم استطاعة السيطرة على طريقة سير الاقتصاد [١] . وهذا هو السبب الذى

(١) انظر : W. Leontiev = Foreign Affairs, January 1960.

من أجله تبدو أفضل الظروف المناسبة لتطبيق أدوات التحليل هذه هى تلك التى توجد فى النظم الاقتصادية الخالية من المصالح الخاصة التى تعارض ادخال مناهج البحث وتطبيقها بصورة فعالة .

وكان النموذج الأصلى لليونتيف قد أظهر — فى المجال التحليلى — صعوبات لم تحل وذلك بالنسبة لادخال الاستثمارات فى جدول عمليات الانتقال المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية . ويتعلق الأمر بصفة أساسية بواقعة انه لا يمكن معاملة الاستثمارات تبعا لطبيعتها على غرار المنتجات الأخرى غير الدائمة والتى تستهلك فى فترة زمنية معينة . وفى الواقع ان خصائص الاستثمارات هى انها لا تستهلك كلية فى دورة انتاجية ، وبالتالى لا يمكن وضعها فى الاعتبار على نفس المستوى الذى يكون للعناصر الأخرى التى تدخل فى انتاج السلع الجارية .

ويظهر من عملية الانتقال المتبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أن الطلب على أدوات الانتاج الدائمة — على خلاف الطلب على المنتجات الأخرى — لا تتناسب مع المستويات الانتاجية الجارية للقطاع الذى يحصل على وسائل الانتاج . ولكن هذا الطلب يعتمد على المستويات الانتاجية السابقة للقطاع الذى يأخذ فى الاعتبار . وهذا ما يؤدى الى علاج للمشكلة بواسطة التحليل على فترات ، وهو ما يعقد للغاية الارتباطات

المختلفة فى داخل النموذج الاقتصادى . ولا نعتقد امكان التغلب على هذه العقبة عن طريق اعتبار مجموعة الاستثمارات كقسم قائم بذاته فىجدول الانتقالات Transazioni المتبادلة ، وذلك لأن أدوات الانتاج الدائمة بهذه الطريقة لا تتحقق لها ارتباطات مع جميع المنتجات الأخرى فى مجموعة واحدة متضامنة . وفى الواقع اذا ما تغيرت المستويات الانتاجية لبعض القطاعات فانه قد تظهر الأهداف المحددة للاستثمار وظروف هذه القطاعات متعارضة مع بعضها . وكان هذا هو السبب الذى من أجله اضطر مؤلف هذا النموذج الى صياغة ما سبق أن اشتهر باسم «النموذج الدينامى لليوتنيف » حيث أضيفت الاستثمارات فى الانتقالات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية على نفس مستوى المنتجات الأخرى .[1] وفى هذه الحالة يفترض — على غرار ما سبق أن ذكر بالنسبة للمعاملات الفنية الثابتة للانتاج — ثبات العلاقة بين الاستثمار وزيادة الانتاج لكل قطاع (أى لا يتغير ما يطلق عليه اسم » معامل ارتباط — رأس المال Coeffiente di Capitale) وبهذه الطريقة يتمثل تطور المستويات الانتاجية فى كل قطاع خلال فترة زمنية ولكن مع تحقق بعض الصعوبات الظاهرة فى

(١) W. Leontiev = Dynamic analysis in studies in the structure of American Economy, New York 1953, p. 53-90.

القيام بالعمليات الحسابية الخاصة بهذا التحـديد . وما تزال الدراسات جارية حتى الآن حتى يمكن ادخال التحسينات على هذا النموذج الدينامى .

وكما رأينا حتى الآن نجد أن تحليل علاقات الارتباط المتبادلة بين القطاعات هو منهج صيغ خصيصا لحل مشـاكل التخطيط الاقتصادى وذلك عندما يكون الأمر متعلقا بالوصول الى أهداف معينة محددة من قبل(زيادة المستويات الانتاجية لبعض القطاعات، زيادة الاستهلاك أو زيادة الدخل . . . . . الخ) . ولكن وجدت بعض المسائل التى لم يستطع هذا النمط من التحليل أن يشملها أو يخضعها لمجاله . ويتعلق الأمر هنـا بما يطلق عليه اسـم « مشاكل الحد الأمثل » ، وبمعنى آخر تحديد أفضل الحلول الممكنة بالنسبة للمشاكل المتعلقة باستخدام المصادر الاقتصادية ؛ وزيادة الانتاجية أو تخفيض نفقات الانتاج وذلك بعد أن توضع فى الاعتبار بعض الشروط المقيدة (وبمعنى آخر اتباع بعض الحدود الموضوعة) . وفى هذه الحالة تبدو مسألة اختيار الحل الأمثل هى المشكلة السائدة التى تحتاج للحل . ولحل هـذا الموضوع من المشاكل صيغت حديثا طريقة « التخطيط المتتالى Programmazione Lineare» [1] . ويظهـر ـــ كما يشـير اليـه

(١) انظر فى هذا الشأن : R. Dofrman, P.A. Samuelson, R.Solow
= Linear Programming and Economic Analysis, New York, 1958.

هذا الاصطلاح الأخير ـــ أن الأمر يتعلق بحل جميع المشاكل فى حدها الأدنى وحدها الأقصى التى تشكل وظائف متتــالية funzioni Lineari (خاضعة لقيــود متتالية) والتى تبســط نظم الحساب المطلوبة من معايير الاختيار الخاصة بأفضل تغيرات معتبرة . واذا ما استعملنا الاصطلاحات الاقتصادية نجــد أن الوظيفة المتتالية للاتتاج [$\times = f(a, b, C, ...)$] تعنى صياغة فرض مجموعات العائد الثــابت Rendimenti constanti والذى يسهل بلا شك التطبيق المجرد على الظواهر الواقعية والتى لاتتفق أحيانا مع الفروض البسيطة ويستدعى الأمر الى معالجتها بالوظائف غير المتتالية . وتشبه هذه المشكلة تلك التى سبق أن درسناها بشأن الفروض المبسطة لنماذج الاقتصاد الكلى وكذلك تلك التى تتعلق بتحليل الارتباطات المتبادلة فى القطاعات الاقتصادية . وبذلك تثور هنا متطلبات متماثلة للتطورات التحليلية التالية ، صالحة لتقريب مناهج البحث من الظواهر الواقعية المعقدة .

وتوجد كذلك بالنسبة للتخطيط المتتالى دراســات جارية خاصة تهدف الى تحسين هذا المنهج عن طريق ادخال أدوات أكثر تعقيدا سواء فى الدول الرأسمالية أو فى الدول الاشتراكية . ومن العاملين فى هذا المجال بل والــرواد فيه يظهر اسم الأســتاذ كانتوروفيتش Kantorovic من جامعة لينجراد الذى نشر فى عام

١٩٣٩ أول كتاب له عن معايير اختيار أفضل استخدام للمصادر الاقتصادية (والتى سنتعرض لها فى الجزء الخاص « بنظريات التخطيط الاقتصادى الاشتراكى »). وكذلك نجد فى دول الغرب كلا من دانتزج Dantzig وكوبمانز Koopman وذلك عقب الحرب العالمية الثانية اللذين قاما بصياغة هذا المنهج الجديد [١] .

ويمكن القول فى النهاية ان التخطيط المتتالى هو أداة للتحليل ، وحيث انه يهتم بمعايير تحليل الحل الأمثل لمجموعة المشاكل الاقتصادية فانه يواجه مسائل تتعلق بكفاية القطاعات الانتاجية كل على حدة أو بكفاية النظام الاقتصادى كله . ونجد أن هذه الآليات الفنية فى ظروف الاقتصاد الرأسمالى يمكن ممارستها على مستوى الشركات ، الا أنها تجد صعوبات لا يمكن اجتيازها عند محاولة التوسع فيها بحيث تشمل الاقتصاد بأكمله. ويتعلق الأمر هنا كذلك على غرار تحليل الارتباطات المتبادلة بين القطاعات الانتاجية بالاستحالة فى المجال العملى للوصول الى حلول ذات كفاية اقتصادية عليا لكل النظام الاقتصادى وذلك عندما يترك اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وبالانتاج للمؤسسات الخاصة Centri privati التى تمسك بأقدار

---

(١) انظر بالنسبة لهذه المؤلفات مجموعة المقالات التى أشرف عليها كوبمانز نفسه فى الكتاب الذى بعنوان :
Activity analysis of production and allocation, New-York 1951.

الاقتصاد . ولكى يمكن الوصول الى الحلول المثلى على مستوى الاقتصاد القومى لابد من توافر شرط امكان القيام بجميع التعديلات والتحويلات المطلوبة لتحقيق تلك الحلول المثلى . وهذا هو السبب الذى من أجله يوجد اختلاف بين الامكانيات التى تفترض نظريا على أنها تتاح لهذه الآليات الفنية ، وذلك للوصول الى أكبر حد للكفاية فى نظام اقتصادى وبين الظروف الاجتماعية والتكوينية المجردة التى تعمل فى نطاقها العملية الاقتصادية الحقيقية . ولقد سمحت التطورات التى وقعت فى هذا المجال فيما بعد (والخاصة بتحليل أوجه النشاط activity analysis أى بواسطة البحث عن علاقات تحول المنتجات المختلفة الى منتجات أخرى ــ وكذلك الخاصة بمجموعة المناهج الرياضية المعقدة) بتطبيق واسع للتخطيط المتتالى فى مجموعة القطاعات الاقتصادية (الكيمياء ــ الآلات ــ النقل . . . الخ) وذلك لحل مشاكل تخفيض النفقات الانتاجية وزيادة الدخل الى أقصى درجة وبالتالى زيادة الأرباح . ولذلك يكون للشركات الخاصة أو لمجموعة منها فى أغلب الأحيان حق اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويبدو اذن أن مشكلة اتخاذ القرار Razionalizzazione الذى يتعلق بالنظام الاقتصادى فى مجموعه يحتوى فى ذاته على ضرورة تطبيق هذه المناهج الجديدة على ما وراء الآفاق الحالية للنظم الاقتصادية.

٧ ـ التخطيط الاشتراكى والتحليل الاقتصادى :

المشاكل الحالية للتخطيط الاقتصادى :

ان مشاكل التخطيط الاقتصادى فى هذه المرحلة من التطور التاريخى للاشتراكية قد أظهرت خصائص جديدة بالمقارنة مع التطـــور السابق للاقتصـــاد ، وترتبط تلك الخصائص بدرجة التطـــور المتزايد بزيادة تعقيد الكيان الاقتصادى والتوســـع السريع للقوى الانتاجية وكذلك مع التطورات الأخيرة لعلاقات الانتاج فى النظام الاشتراكى ذاته . ويتعلق الأمر بصفة خاصـــة بالتعقيد الكبير الذى تحققه عمليات الاختيار الاقتصـــادية فى التنمية الاقتصادية المخططة التى وصلت الى مستوياتها الحاليـــة والتى تخص مثلا العلاقات بين تجمع رأس المال والاستهلاك ، وتوقع معدلات التنمية فى البرامج الاقتصـــادية طويلة الأمد ، ويضاف الى ذلك تكوين وأحجام الاستثمار واختيار الآليـــات الفنية ذات كفاية أعلى من وجهة النظر الاقتصادية وبالتالى اختيار نظام أكثر منطقية للاسعار . . . . . وهكذا . وقد صار لهـــذه المشاكل ومثيلاتها الأخرى أهمية فى الوقت الحاضر ســـواء من

الوجهة النظرية أو العملية ، وهى أهمية تزيد بالتأكيد على تلك التى كانت لها فى الماضى وخاصة فى مجال خبرة التخطيط .

وفى الواقع كانت المشكلة فى السنوات العشر الأولى فى حياة التخطيط السوفيتى تتمثل فيما يلى :

ما هى الاستثمارات التى يجب القيام بها ، وفى أى القطاعات تبدو أكثر بساطة بالنسبة للمرحلة الحالية للتخطيط فى الاتحاد السوفيتى . والسبب فى ذلك هو أن معايير الاختيار فى ذلك الوقت الخاصة بالاستثمارات وتوزيعها على القطاعات والمناطق الاقتصادية كانت تتحدد بصورة مرضية على أساس معيار الأفضلية طبقا لحاجة التنمية الاقتصادية وذلك فى وجود عدد محدود من عمليات الاختيار الأساسية الواجب تنفيذها . ولقد أثارت مقتضيات التصنيع السريع للبلاد ذاتها مشاكل عويصة فى مجال الاختيار الحاسم وذلك فيما يتعلق بالعلاقات بين الصناعة والزراعة ، ودرجة التنمية ... الخ . ولقد أدى ذلك الى تحديد مجال معين للمخططين فى الاختيار وذلك عند استخدام الأدوات المادية المتوفرة فى مجال التنمية لتحقيق وبناء وتنمية الصناعة الأساسية (الصناعة الثقيلة) باعتبارها محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية جميعها . ومن جهة أخرى كانت النسبة بين

الاستثمارات والاستهلاكات تتحدد على أســاس العلاقات التى توجد بين المصادر الانتاجية المتوفرة والأهداف المحددة لتصنيع البلاد وبين زيادة العمالة فى المجال الصناعى . وعلاوة على ذلك لا ننسى أنه بالنسبة للاتحاد السوفيتى وفى الظروف الدوليـة والداخلية الصـعبة للغاية التى وضـعت فيها أسس التخطيط الاشتراكى فى أول دولة اشتراكية ، لا ننسى أن ظاهرة المركزية التى ظهرت فى الاقتصاد كان مصدرها الرواسب التاريخية التى تركها النظام القديم . ومن المعروف أن مسألة تكوين العنـاصر الادارية والفنية كما وكيفا بصورة مناسبة مع مقتضيات تشكيل الجهاز الانتاجى الذى بنى فى الاتحاد السوفيتى ، كانت من أهم المشاكل الضخمة التى ووجهت وتم حلها بنجاح فى هذه التجربة الأولى للتخطيط .

وقد أدى كل ذلك بصورة أساسية الى تحديد اتجاه النظام الذى يعتمد على التخطيط الاقتصادى فى عمليات الاختيار التى تفرضها الأحوال . (ويلاحظ أن الحكم على مسألة درجة وشكل المركزية فى الاقتصاد هو من المسائل المعقدة بصورة كبيرة ، وهو يؤدى الى مشكلة تختلف عن تلك التى نأخذها الآن فى الاعتبار).

ومن الطبيعى أن هذه المعايير التى تدل على اتجاه ونشـاط

المخططين فى أعوام خطط التنميـة الأولى [1] ـــ فى الظروف الدولية والداخلية المختلفـة التى تتطور فيهـا نظم الاقتصـاد الاشتراكى المخطط ـــ لم تظهر مناسبتها للمشاكل التى ثارت بسبب درجة التوسع الحالية والتفرغ فى أنواع الأبنية الاقتصادية. فمثلا نضع فى الاعتبار اجراءات عدم المركزية التى اسـتخدمت بدرجات وصور مختلفة فى الأعوام الأخيرة بالاتحاد السوفيتى وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وفى الدول الاشتراكية الأخرى بأوربا . وتحقق هذه الاجراءات التى تهدف الى نقـل اتخاذ القرارات التى كانت تتخذ مركزيا من قبل الى الوحدات الاقتصادية والى الأجهزة المحلية للتخطيط (على جميع المستويات الاقليمية) ـــ تحقق اللامركزية ، ليس فقط فى تكوين الادارة العاملة فى الاقتصاد القومى بل تحققها كذلك فى حركة الآليـات الاقتصـادية التى يتحـدد عن طريقها مثلا نوع بعض أمـوال الاستهلاك وكذلك عملية اختيار مناهج الانتاج ذاتها .

ولما كان الجهاز المركزى للتخطيط يقوم بتوفير عنصر المرونة عند اتخاذ القرارات بشأن كميات وأنماط منتجات الوحـدات الاقتصادية الأساسية ، فان الاتجاه هنا يميل نحو نقل رخصـة

(١) انظر فى هذا الشأن : Stavislav Strumilin = L'economia Sovietica, p. 13-39, Roma, Editori Riuniti, 1961.

اتخاذ القرار بشأن تنوع المنتجات وكميتها الى هذه الوحـدات على أساس الظروف المحلية للسوق والمصادر الاقتصادية المتوافرة. وهـذا ما يؤدى الى مرونة أكبر فى الخطط الانتاجيـة المقترحة لكل مشروع على حدة وفى اتخاذ القرارات من جانب الأجهزة المحلية للتخطيط سواء بالنسبة لاستخدام المصـادر الاقتصادية المحلية أو بالنسبة لاختيار أموال الاستهلاك التى يجب انتـاجها بل وفى تحديد بعض الاستثمارات المحلية (وذلك تبعا لمقتضيات النظام العام التى أعلن عنها فى أهداف الخطة القومية للاستثمارات). ويتعلق الأمر اذن بتعديلات تهدف ـــ فى آخر تحليل لها ـــ الى تشكيل وتطوير الآليات الاقتصـادية التى تعمل داخل نطـاق التخطيط بطريقة تجعلها أكثر سهولة وارتباطاً بعمليات التنميـة فى الاقتصاد الاشتراكى . وتتفق من جهة أخرى هذه الخصيصة لنظام التخطيط ، التى تتحقق الآن من خلال التطـور الجارى فى بعض الدول الاشتراكية ، مع الحاجة الى أن يوضع فى الاعتبار الأوضاع المحلية ورغبات الشخصيات الاقتصادية ذاتها . وكذلك نجد أن المشروعات كل على حدة ـــ التى نرى منها اليوم ميلا كبيرا الى الاحتفاظ بسلطة تقديرية فى ادارة المرفق الاقتصادى ـــ تهدف الى بناء شبكة اتصال فيما بينها ذات خصائص انتاجيـة وتجارية مع الاقتراب بصورة كبيرة للظروف المحلية على الرغم

من بقائها مقيدة بالحاجات العامة للتنمية الاجمالية الخاضعة للتخطيط . ولهذا تشترك هذه المشروعات فى المسئولية فى اتخاذ القرارات أو فى صياغة مشروعات اقتصادية مبتكرة الى حد كبير . وتوجب هذه الميول الجديدة — على المستوى الاجتماعى العام — فى وظيفة الاقتصاديات الاشتراكية الخاضعة للتخطيط ، التوسع فى العملية الديموقراطية على مستوى الوحدات الانتاجية الأساسية وكذلك خلق ظروف أكثر مناسبة للتوسع فى الابتكارات الفردية والجماعية على جميع المستويات : من المصنع الى المجالس الاقتصادية ذات الاختصاصات المختلفة (على مستوى الجمهورية أو المستوى المحلى ومستوى المقاطعة) .

وتنحدر من هذه التعديلات فى نظام التخطيط — الهادفة الى تحقيق اللامركزية والتى تتفق مع أعلى درجة من التنمية للنظم الاشتراكية للاقتصاد الخاضع للتخطيط — تنحدر مجموعة جديدة معتمدة من الواجبات تتعلق بحل هذه المشاكل بصورة جذرية . ويتطلب ذلك كما هو معترف به من الكافة استخدام أدوات أكثر دقة للتحليل الاقتصادى وتأسيس نظرية أكثر تماسكا للتخطيط . وترتبط كذلك مع التنمية تلك الآليات الفنية للتخطيط مفهومة على أنها أداة ضرورية لترجمة التحليلات الى ارتباطات كمية دقيقة بين التوسعات الاقتصادية فى نظام يعتمد على التخطيط .

ويمكن أن نرى من كل ما سبق ذكره ، الرابطة التى توجد بين المشاكل التى أظهرتها الحياة العملية ذاتها فى الدول الاشتراكية فى مرحلة نموها ، وكذلك نرى الواجبات التى ظهرت على قــدم المساواة أمام علم الاقتصاد وأمام المخططين وذلك لكى يمكن وضع قواعد أكثر دقة وكذلك تحديد طرق ادارة الاقتصــاد . ويتعلق الأمر بصفة خاصة بتحديد العلاقات بين السوق والقوانين التى تنظم التنمية المخططة للاقتصاد ، وتطوير مناهج التحليل المستخدمة لتحديد العلاقات الكيفية والكمية بين الظواهر التى توجد فى الاقتصاد الاشتراكى . ولقد فتحت المناقشات التى دارت أخيرا حول دور « قوانين القيمة » فى الاشتراكية وحول كفاية الاستثمارات وتكوين الأسعار وحول نماذج التنمية المخططة ـــ فتحت فصلا هاما فى علم الاقتصاد بتلك البلاد وبصفة عامة فى نظرية التخطيط الاقتصادى .

السوابق التاريخية :

كانت العلاقة بين التخطيط والنظرية الاقتصاديةفىالاشتراكية ـــ وبصفة خاصة فى تاريخ الفكر الاقتصــادى السوفيتى كله والذى سنشير اليه فيما بعد نظرا لأن التجربة السوفيتية كانت الرائدة فى هذا المجال وذا أهمية تاريخية واضحة ـــ احدى المشاكل

الهامة التى ثار حولها النقاش الشديد وخاصة بالنسبة لاتجاهات ودرجات التنمية الاقتصادية [١] .

وتعتبر مسألة مناقشة « قوانين القيمة » فى نظام اشـــتراكى مثلا حيا فى هذا المجال . ويمكن القول ان هذه المناقشة قد ثارت منذ اللحظة التى وضع فيها مشروع أول خطة للتنمية لأول دولة اشتراكية . ومنذ ذلك الوقت أصبحت العلاقة بين التخطيط (أى التدخل الايجابى من الدولة لتنظيم اتجاهات التنمية بمجموعــة من القرارات) وقوانين القيمة (وظيفتها التنظيمية « أو عــدم وجود هذه الوظيفة فى النظام الاشتراكى ») احدى المســائل التى ثارت حولها المناقشات النظرية العنيفة التى تتعرض فى الواقع الى المشكلة الرئيسية للعــلاقة بين نشاط المخططين والقوانين الاقتصادية الخاصة فى النظام الاشتراكى [٢] .

---

(١) أشار لينين مثلا فى نقاشه مع بوخارين Bugharin الذى كان يحاول انكار احتمال وجود نظرية اقتصادية للاشتراكية ، الى أن معرفة العلاقات الضرورية بين توسعات نظام اقتصادى تتطلب كذلك فى الاشتراكية دراسة نظرية للعمليات الاقتصادية وللعــــلاقات بين التوسعات المعتبرة .

(٢) قد يكون من المهم اعادة بناء ماسبق أن كان جزءا من الفكر الاقتصادى (بشأن المراحل الأول للتخطيط الاشـــتراكى) والذى يرتبط معناه بالمضمون الكلى للخبرة التاريخية الفردية . ويمكن أن =

وقد امتد النقاش طوال فترة تجربة التخطيط الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ثم بعد ذلك فى الدول الأخرى بدرجات متفاوتة مختلفة[1] .

وظلت النقطة الرئيسية التى تحولت اليها المناقشة حول العلاقة بين التخطيط « الخلاق » (كما وصفه أحد كبار العاملين فى التخطيط السوفيتى وهو الأكاديمى س.ج ستروميلين S.G. Stru-Mlin وقوانين التنمية الاقتصادية) هى التعريف الدقيق لنظام التخطيط الذى يكون فى درجة تسمح له بتفادى خطر التحكم arbitrio

— نذكر فى ذلك على سبيل المثال أن بوخارين فى كتابه « اقتصادية فترة الانتقال » — موسكو ١٩٢٠ قد ذكر أن بعض المجموعات الاقتصادية كالسلع والسعر والأجر كانت تعتبر منتهية تاريخيا وان « نهاية المجتمع التجارى الرأسمالى ستكون كذلك نهاية للاقتصاد السياسى » • ومن جهة أخرى كان بريوبرز هنسكيج Preobrazhenskij يعتقد أن مبدأ التخطيط وقانون القيمة هما « منظمان متضادان » للاقتصاد السوفيتى • وكان السائد خلال برنامج السنوات الخمس الأولى أن « النشاط الواعى للتخطيط » يخضع لخدمته قانون القيمة الذى يختلف مضمونه فى الاشتراكية •

(١) فمثلا فى بولونيا أعلن بصفة خاصة عن دور السوق كعامل موجه لصياغة البرامج الاقتصادية ، بينما ظهر فى يوغسلافيا دور ما يطلق عليه « قوانين السوق » الهادفة الى تنظيم التخطيط على المستويات المختلفة بواسطة آلية السوق بطريقة يمكن معها تجنب تطرفات المركزية •

والحتمية فى العملية الاقتصادية (استحالة تعديل « المتغيرات » فى التنمية) . وهكذا صبغت هذه المناقشة بصبغة مثالية وعادت الى الظهور مرة أخرى فى الأعـوام التى تلت الحرب العالميـة الثانية [1] .

وقد ظهر كتاب لستالين (عام ١٩٥٢) للاجابة فى جزء كبـير منه على هذه المشاكل التى ثارت حول هذه الموضوعات . وأصبح هذا الكتاب بعد ذلك المرجع لكل المناقشات والمشكلات التى ثارت بعد ذلك والتى ما تزال مستمرة فى الاتحاد السـوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى [2] . ولقد أكد ستالين فى هذا الكتاب « الخصيصة الموضوعية للقوانين الاقتصادية » فى الاشتراكيـة أيضا ، ثم عضد فكرة أن قانون القيمة ما زال يمارس نفوذه فى نطاق تعايش العلاقات التجارية بين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد السوفيتى (الصناعة الاشتراكية والزراعة الجماعية) ، وأن هذا

---

(١) يجب هنا أن نشير الى المخطط والاقتصادى السـوفيتى ڤوزيسنيسكى Voznessenskj وبصفة خاصة الى كتابه : « اقتصادية الحرب في الاتحاد السوفيتى» (انظر الترجمة الفرنسية باريس١٩٤٨ صفحات ٨٩ ـ ١١١) حيث نقد فيه الاتجاهات « التطوعية » للتخطيط مثل معيار تحديد الأسعار بدون اعتبار للنفقات .

(٢) انظر : J. Stalin = Problemi economici del Socialisimo nell' URSS, Roma, Editori Riuniti, 1953.

الأثر ينصب على الانتاج نظرا لأن أموال الاستهلاك قد تحققت وظهرت على شكل سلع . الا أن الاشارة قد وجهت بصفة رئيسية الى عمليات التبادل بين صناعة الدولة والمزارع الجماعية التعاونية.

وقد اعتبر هذا التفسير بعد ذلك تفسيرا مقيدا وغير كاف ، وحاول كثير من رجال الاقتصاد فى الدول الاشتراكية تأكيد أن « قوانين القيمة » ستظل محتفظة بتأثيرها سواء فى مجال توزيع العمل الاشتراكى المبنى على التخطيط أو فى القيام بعملية التقدير الاقتصادى بصفة عامة وذلك نظرا لضرورة حساب الانتاج فى جميع قطاعات الاقتصاد على أساس العمل . [(١)] وسواء كان الأمر يتعلق فى الواقع بمسألة تشكيل نظام منطقى للأسعار أو بمسألة حساب كفاية الاستثمارات واختيار أفضل المتغيرات فى مشروعاتهما

---

(١) أدى هذا النقاش الى مجموعة من الحلقات الدراسية فى الاتحاد السوفيتى وبولندا والدول الأخرى وذلك ابتداء من عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، وتوجد كتابات غنية باللغات المتعددة وبصفة خاصة ما ظهر فى مجلات .Planovoe Khozialistivo, Voprosy Economiki (باللغة الروسية) و Economista (باللغة البولندية) وغيرها .
ويرجع بالنسبة لكتاب رجال الاقتصاد البولنديين المعاصرين الى :
Vecchia e nuova pianificazione economica in Polonia, Milano 1960 Prima Parte, (Pianificazione, Valore e Prezzi).
وبصفة خاصة نشير الى كتاب :
W. Brus = sul ruolo della legge del valore nell'economia socialista, p. 31.

نجد أن أساس معايير الصلاحية للمنـاهج المستخدمة يتركز فى طريقة تحديد نظام القيم الخاصة بها .

وقد أعيدت دراسة هذه الموضوعات فى المناقشات التالية التى ما تزال دائرة حتى اليوم وبصفة خاصـة فى شـأن ارتباطهـا بالاتجاهات الحديثة للغاية حول أسس الحسـاب الاقتصـادى Calcolo economico فى نظام التخطيط . ونرى مثلا فى هذا الشأن مسألة علاقات التبادل بين السلع ، وقد نظمت هـذه العلاقات وأدخلت عليها التعديلات بالنظـر الى الظروف التاريخيـة التى تشكلت فيهـا قبل التحول الاشتراكى للقواعد الاقتصـادية للمجتمع . وقد أثارت عمليـة التصنيع السريعة — على النحو الذى جرى فى أول الأمر فى الاتحـاد السـوفيتى ثم فى الدول الاشتراكية الأخرى — نظرا لطبيعتها الخاصة مشاكل رئيسية تتعلق بالرابطة بين الصـناعة والزراعة ، بين مصـادر ومناهج التمويل لتجميع رأس المـال فى القطاعات الأسـاسية للتنميـة الصناعية ، وبالتالى علاقات الارتباط والتبادل بين صناعة الدولة والمشروعات الزراعية فى القطاع التعاونى . ومن المعروف أنه قد واجه الاقتصاديون مشاكل هامة وتعرضوا لمناقشات عديدة فى الأعوام التالية للتنمية الاقتصـادية السـوفيتية وذلك بالنسبة للعلاقات بين المدينة والريف ، وبين طرق ومناهج تجميع رؤوس

الأموال ـــ تلك العـلاقات التى تعتبر عوامل حاسمة فى سبيل تحديد اتجاه ودرجة التنمية الاقتصادية المعتمدة على التخطيط . وفى هذا الاطار كان لمسـألة التبادل بين المنتجات الصـناعية والمنتجات الزراعية وزن خاص فى جميع الأنظمة الاقتصادية التى تعتمد على التخطيط والتى جربت حتى الآن .

وكما هو معروف فان الأسعار فى النظام الرأسمالى تمثـل النقاط الهامة التى يتخذ على أساسها أصحاب المشروع قراراتهم الخاصة . وتتطلب وظيفـة النظـام ذاته ذلك حيث يعتبر الربح الرأسمالى أكبر منظم للاقتصاد فى هذه الحـالة . ومن المعروف كذلك ـــ على عكس ما أكدته بعض النظريات الخاصة بالنظـام التفريدى للانتاج ـــ أن الأسعار فى النظام الرأسمالى (مع الابتعاد عن الأسـعار « ذات طابع الادارة Amministrativi » للعهـد الاستغلالى الاحتكارى المعاصر) لا تمثل بتاتا التعبير عن عمليات الاختيار الأكثر منطقية للأشخاص الاقتصـاديين . وهى تعتبر كذلك بعيـدة عن أن تكون ذات دلالة بالنسبة للسـوق حتى بخصوص أنماط البرامج التى يراد تطبيقها فى مجموعة من الدول الرأسمالية . وقد اعترف بهذه الصفة على نطاق واسع وعلى اعتبار أنها نقد يوجه الى النظرية الاقتصادية التقليدية .

السوابق النظرية حول « أصالة » الاقتصاد الاشتراكى :

ويكون من المناسب هنا أن تشير باختصار الى بعض الآراء التى أعلن عنها فى الماضى — قبل أن يوضع التخطيط الاشتراكى موضع التنفيذ — والتى تنسب الى بعض رجال الاقتصاد مثل : ميز Mises ولانج Lange وبارونى Barone وغيرهم .

ومن المعروف أن الأستاذ لودفيج فون ميز Ludwig Von Mises قد ذكر فى بعض كتاباته [1] أنه تتيجة للملكية العامة لوسائل الانتاج فى الاقتصاد الجماعى فانه لا توجد سوق يتم فيه تبادل رؤوس الأموال ، وبالتالى لن يكون هناك أسعار لهذه الأموال . واستمر ميز يقول انه تتيجة لذلك لن يكون هناك فى مجال أموال رؤوس الأموال أى « امكانية للاختيار ، وبالتالى لن يكون هناك استخدام منطقى للمصادر الاقتصادية ».

وقد عاد الى هذا الرأى الأستاذ هايك Hayek ولكن بصورة أخرى . فلم ينكر امكان وجود توزيع منطقى للمصادر فى الاقتصاد الاشتراكى بصورة نظرية ، ولكن أثار الشكوك حول امكانية وجود حل عملى لهذه المشكلة .

---

(١) انظر بصفة خاصة بحث :

Die Wirtscheftsreschung in Sozialistichen Gemeinwesen.

Archiv fur Sozialwissenschaften, Vol. XLII, 1920.

ونجد أن بارونى Barone فى مقاله الذى بعنوان : « نظام الانتاج فى الدولة الجماعية »[1] قد ذكر أنه فى الامكان منطقيا وجود نظام للأسعار وحساب اقتصادى فى المجتمع الجماعى ، وأنه يمكن محاولة حل معادلات للتوازن الاقتصادى فى هذا النوع من المجتمع . وترجع حدود تحليله الى الوضع الاستاتيكى لكيان نظريته والى ظهور ظروف المنافسة الكاملة التى لا تتفق مع حقيقة النظام الاشتراكى .

وعندما أشار الأستاذ هايك Hayek الى رأى بارونى Barone فى كتابه : « حالة النقاش الراهنة »[2] كان يرى أنه فى الاقتصاد المركزى التخطيط « ومع افتراض المعرفة التامة لجميع البيانات الهامة فانه يمكن تحديد قيم وكميات السلع المختلفة التى ستنتج عن طريق تطبيق نفس الطريقة التى يتمكن بها الاقتصاد من تفسير شكل الأسعار واتجاه الانتاج فى نظام المنافسة الحرة » . وأكد هايك أن ذلك ليس بالأمر المستحيل ولا يؤدى الى « تناقضات منطقية » . وأضاف أن تحديد الأسعار بهذه الطريقة يتعارض مع القول بأنه يمكن تطبيق ذلك المنهج فى مجتمع مؤسس على

---

(١) Giornale degli economisti e Annuali di economia 1908.

(٢) انظر : La pianificazione economica collettivistica, Torino : Einaudi, 1946, p. 191-231.

الملكية العامة لوسائل الانتاج » . وقد عرض ل . روبنز L. Robbins المسـألة بعبارات مشابهة حيث كتب يقول انه « يمكننـا كذلك ادراك كيفية حل هـذه المشـكلة ـ على الورق ـ عن طريق مجموعة من العمليات الرياضية (....) ولكن هـذا الحل من المستحيل تحقيقه واقعيا . ان ذلك يتطلب وضع ملايين المعادلات على أساس ملايين البيانات الاحصـائية التى تعتمد على ملايين عمليـات الحسـاب الفردية . وقبل أن تحل هـذه المعـادلات تكون البيانات التى أسست عليها قد أصبحت قديمة ويكون من الضرورى بدء عمليات الحساب من جديد » . ومن الواضح أن هذا الاعتراض قد أصبح غير مقبول اليوم نظرا لوجـود آلات حديثة وسريعة للحساب مثل آلات الحساب الالكترونية . وكان الأستاذ لانج Lange فى كتابه الذى نشر فى عام ١٩٣٧ [١] قد اعترض على ميز Mises بأنه قد خلط بين الأسـعار بمعناها الضيق أى علاقات تبادل السلع فى السـوق وبين الأسعار ـ بمعناها الواسع باعتبارها اصطلاحات تظهر فيها عمليات الاختيار . وقد ذكر لانج أن رأى ميز يتلخص فى أنه عنـد عدم وجود سوق تحدث فيه تبادل الأموال لن يكون هنـاك أسـعار لهذه

---

(١) انظر : On the economic theory of socialism, Minnesota وقد أعيد طبع هذا الكتاب .

الأموال بمعنى علاقات التبادل فى السوق . وأشار لانج بقوله : الا أن هذا الغموض يؤسس على اختـلاط « للسعر » بالمعنى الضيق مع « السعر » فى أوسع معانيه كدلالة للاختيار . وفى هذا المعنى فقط تكون الأسعار ضرورية لتحديد استخدام المصـادر الاقتصادية ، وتعطى هذه الأسعار كذلك فى اقتصاد اشتراكى على أساس الامكانيات الفنية للتحول من سلعة الى أخرى .

وقد حاول لانج على أساس نفس عناصر نظـرية الأسـعار ايضاح أنه اذا ما احتفظ الاقتصاد « بالوظيفة القياسية للأسعار » (التى تتناقش فيها مجموعة من الأسعار التى تحقق شرط التوازن عن طريق تساوى الطلب والعرض لكل سلعة) ــ فان مثل هذا التكوين للأسعار يمكن الحصول عليـه كذلك فى الاقتصـاد المخطط . «ونظرا لأن انتاج وملكية المصادر الانتاجية ــ فيما عدا العمل ــ مركزة ، فان الأشخاص الاقتصاديين يستطيعون التأثير على الأسعار بقراراتهم » . وهـكذا فان الوظيفـة البارومترية (القياسية) للأسعار يجب أن تفرض من السـلطات التى تقوم بالتخطيط كقاعدة للحسابRegola de contabitilàويجب أن تجرى جميع عمليات الحساب الاقتصادية كما لو أن الأسعار مستقلة عن القرارات التى تتخذ . ويجب أن تعامل الأسـعار فى عمليـات

الحساب هذه كبيانات ثابتة على النحو الذى يتبعه أصحاب المشروعات (المقاولون) الذين يعملون فى سوق المنافسة .

وبعد أن عالج لانج التحديد النظرى لعملية التوازن الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى ، حاول أن يوضح كيف يمكن تحقيق التوازن عن طريق عملية قوامها الجهود والمحاولات على النحو الذى يحدث فى السوق المنافسة . وتؤسس عملية الجهود والمحاولات هذه procedimento pertentativi على الوظيفة البارومترية للأسعار مع افتراض أن السلطات القائمة بالتخطيط تعطى فى البداية نظاما للأسعار اختير بطريقة عشوائية [1] .

---

(١) « تتخذ جميع قرارات أولئك الذين يديرون الانتاج ويستخدمون المصادر الانتاجية للملكية العامة ، وكذلك أولئك الذين يتخذون قراراتهم فرداى كالمستهلكين ومن يعرض العمل - على أساس هذه الأسعار . وعلى أساس هذه القرارات تتحدد لكل سلعة كمية الطلب وكمية العرض . واذا كانت كمية السلعة المطلوبة لاتتساوى مع كمية العرض فانه يجب أن يتغير سعر هذه السلعة وبصورة أدق يجب رفع السعر اذا مازاد الطلب على العرض ويخفض السعر فى الفرض العكسى . وبهذه الطريقة تحدد السلطات القائمة بالتخطيط مجموعة جديدة من الأسعار تستخدم كقاعدة للقرارات الجديدة وتفتح الطريق لمجموع جديد من الطلب والعرض . وعلى أساس عملية الجهود والمحاولات هذه تتحدد فى النهاية أسعار التوازن . وفى الحقيقة تعتبر الأسعار التاريخية المعطاة بداية لهذه العملية . وقد تكون هناك تعديلات طفيفة فى هذه الأسعار بصورة مستمرة ». ولكن =

ويمكن لنا أن نذكر كذلك أن الأستاذ تاوسيج **Taussig** قد أعلن أن الاعتراضات التى تقول ان الأموال فى الاقتصاد المبنى على التخطيط لا يمكن تقديرها « لوجـود صعوبات نظـرية أو عملية ـــ هى اعتراضـات ليس لها سند من الواقع . وان المناقشة التى دارت منـذ عدة سنين فى الدول التى جرب فيهـا التخطيط الاقتصادى حول تحديد الأسعار تتميز بجوانب عديدة. ويتمثل الاختلاف بصفة خاصة فى البحث عن حلول نظرية مناسبة لعمليات الاقتصاد المؤسس على الملكية العامة لوسائل الانتـاج التى لا تتوافق ـــ منطقيا ـــ مع هيكل المنافسة الرأسمالية التى هى نقطة الارتكاز فى الرأى الذى ندرسه .

ويلاحظ أن رجال الاقتصاد قد اعتبروا بصفة عامة مسـألة الوصول الى أعلى مستوى فى توزيع المصـادر الانتاجيـة بين الاستخدامات المختلفة معيارا أساسيا للحكم على كفاية ومقدرة النظام الاقتصادى لتحقيق النجاح . لقد أدت فكرة أن الاستخدام

= لن تكون هناك ضرورة لبناء نظام جديد للأسعار » (وقد وصف تيلور Taylor عملية الجهود والمحاولات) .

ويلاحظ أن بناء « لانج » قد أسس بصورة كبيرة على نمط من الفروض يشابه النمط التنافسى ولهذا فهو لايتسم بخاصية التأقلم بصورة واسعة على نظام الاقتصـاد الاشتراكى . وقد تغير رأى لانج فى هذا الشأن اليوم : أنظر المرجع السابق :

Vecchie e nuova pianificazione in Polonia, p. 110-124.

المنطقى للمصادر الانتاجية المتوفرة تشكل طبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها — الى أن ينظر الى المشاكل المتعلقة بنظام للأسعار وللحساب الاقتصادى بصورة استاتيكية بحتة وليس على شكل متطور نام . ولقد أظهر «التوازن الدينامى» ، باعتباره تعديلات تالية تطرأ على التغيرات المفترضة لبعض العوامل ، عدم كفايته كأداة لتحليل العمليات الأساسية للتنمية الاقتصادية . وقد أصبح كذلك لأنه من الضرورى اعتبار هذه المشاكل من وجهة نظر أعلى مستوى للتنمية التى تبدو منها مجموعات المنطق الاقتصادى ذاتها محددة للغاية . وتفرض ظروف التوازن بالضرورة بعض الارتباطات بين متغيرات النظام الاقتصادى والتى يجب أن تكون موجودة كذلك فى دينامية التنمية . الا أن ذلك يعنى أن هذه الارتباطات الداخلية يجب اعتبارها كذلك فى تحليل دينامى يضع فى مجال التنمية علاوة على مشكلة الأسعار ، مشكلة التوزيع المنطقى للمصادر ذاتها . وقد يكون ذلك صحيحا بصورة جزئية بالنسبة لاقتصاد مؤسس على آلية السوق ولاقتصاد مبنى على التخطيط ، حيث يتحدد فيه التوزيع واستخدام المصادر الانتاجية على أساس معدل التنمية وعلى اتجاهاته الأساسية . وقد أكد الواقع الاقتصادى ذلك الفرض الذى نادى به ويكسل Wicksell (بشأن آثار مستوى الفائدة على التنمية) والذى

مقتضـــاه أن « المجتمع الجمعى قـــد يعطى ضمانا أكبر لتجميع رأس المال السريع أكثر مما يعطيه المجتمع الفردى الحالى »[1].

وهكذا حث ويكسل ذاته الاقتصاديين على أن يعيدوا النظر فى الاتجاه التقليدى لطبيعة المشكلة الاقتصادية حتى يمكن اعادة صياغتها بطريقة أفضل بحيث تكون مطابقة للطبيعة الخاصـــة للتنمية المؤسسة على التخطيط الاقتصادى .

مشاكل الحساب الاقتصادى فى مرحلة التنمية الحالية المؤسسة على التخطيط الاقتصادى :

سندرس أولا الاتجاهات الحديثة لمشـــكلة الأســـعار . ان المعمول به عادة فى النظم الاشتراكية هو تحديد مستوى منخفض (بالنسبة لنفقات الانتاج) لأسعار المواد الأولية والمنتجـــات الصناعية الأساسية مع بعض الاستثناءات القليلة . وقد حددت أسعار وسائل الانتاج فى الصناعة الاشتراكية بصفة عامة على مستويات أكثر انخفاضا من كمية « العمل المباشر وغير المباشر » المطلوب لانتاجها . وحددت على العكس أسعار منتجات « الصناعة الخفيفة » ــــ أى المواد التى تستهلك على نطاق واسع ــــ على مستويات أعلى نفقة انتاجها . وقد غطى الفرق بين سعر ونفقـــة

(١) انظر : K. Wicksell = Lectures, Vol. I, p. 212.

هذه المنتجات الأخيرة فى جزء كبير منه بفرض ضريبة على عمليات التبادل التجارى ، والتى كانت أداة تمويل لتنمية الصناعة فى البلاد عن طريق ميزانية الدولة . وتشكل علاقات التبـادل بين القطاعين ـــ كما رأينا ـــ حلقة اتصال هامة لوظيفة الاقتصـاد المؤسس على التخطيط . ونجد أن ستالين فى كتابه الذى سـبق أن ذكرناه : « المشـاكل الاقتصادية للاشـتراكية فى الاتحـاد السوفيتى » قـد اعتبر الأسـعار أداة يمكن لرجال التخطيط الاقتصادى أن يستخدموها على حسب تقديراتهم ، وبمعنى آخر كنوع من « التكنيك » الذى يدخل فى « السياسة الاقتصادية » ولكنه لا يدخل فى « الاقتصاد السياسى »[1] . وقد اعترف بعد ذلك أن هذا الحائط الذى أقيم بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ليس بالأمر الصحيح وهو فى نفس الوقت ضـار

---

(١) المرجع السابق صفحات ٩٣ ـ ٦٤ حيث جاء فيـه ان مشاكل التخطيط للاقتصاد القومى « لاتعتبر موضوعا للاقتصاد السياسى ولكنها موضوعا للسياسة الاقتصادية للأجهزة التى تقوم بالادارة الاقتصادية » • ويتعلق الأمر بمجـالين مختلفين لايجب الخلط بينهما ••• ان الاقتصاد السياسى يدرس قوانين التنمية لعلاقات الانتاج بين الأفراد • أما السياسة الاقتصادية فانهـا تستمد من هذه الدراسة نتائج عملية وتبلورها وتوقع على ذلك عملها اليومى المعتاد » •

بتطور نظرية اقتصادية تتبع المعايير الاشتراكية والتى تدخل فيها المجموعات الاقتصادية كالثمن والنقـــد . . . . الخ عن حق ومشروعية . وهكذا فان المناقشة التى أثارها هذا المؤلف قـــد توجهت نحو هدم هذا الحائط الزائف بين ســـياسة التخطيط والنظرية الاقتصادية المطبقة فى الاقتصاد الاشتراكى ، مع اعتبار المسائل المذكورة فيما سبق على ضوء ضرورة وضع نظم ومناهج الادارة فى الاقتصاد على أسس علمية أكثر دقة .

وسنرى الآن فى أى اتجاه يتطور تحليل وظيفة وتطور الاقتصاد المعتمد على التخطيط فى الدول الاشتراكية ، وهو الاقتصاد الذى يدار مركزيا ولكنه يهدف الى استخدام الآليات الاقتصـــادية الجديدة عن ادراك ومعرفة ، وهى الآليات التى تبعث من نظم اللامركزية المعمول بها .

ومن الواضح أنه يوجد سوق فى الاقتصاد الاشتراكى ، ولكن الذى لا يوجد هو « آلية السوق » التى هى من خصـــائص الاقتصاد الرأسمالى . ان تنظيم علاقات التبادل يؤدى الى ضرورة ادخال نظام قيم اقتصادية فى السوق الاشتراكية تؤسس على الحساب المنطقى . ولذلك ثارت أمام النظام « الثنائى » الحالى لتشكيل الأسعار ـــ مشكلة تحديد الأسعار وبناء هيكلها الخاص تبعا لمعيار متجانس يضع فى الاعتبار « القيمة الكاملة » للمنتجات

كل على حدة ويستخدم فى كل حالة كمقياس موضوعى يشـار اليه حتى بالنسبة للتغير الذى يطرأ على الأسعار بسبب اعتبارات خاصة تتعلق بالسياسة الاقتصادية . وبمعنى آخر يوجد بجانب الأسعار الفعلية التى تباع بها المنتجات فى السوق ، أسعار أخرى للحساب (تشبه « أسعار الظل ») تعتبر أساسا لنظام منطقى للقيم الخاصة بهذه المنتجات .

وقد يكون من المناسب هنا أن نشير الى الأبعاد الخاصـة بالمشكلة ذاتها . انأسعار أموال الاستهلاك التىتباع للمستهلكين هى أسعار فعلية للسوق تتبادل مع الأجور والمرتبات الخاصـة بالعاملين . وتتضمن هذه الأسعار كما سبق أن ذكرنا ضريبة على التبادل علاوة على نصيب معلوم من أجل نفقات التوزيع . ولكن على العكس نجد أن أسعار أموال الانتاج (المواد الأوليـة ، الآلات ، الوقود . . . الخ) ، أى المنتجات التى تنتقل من مشروع لآخر فى الدولة تتحدد على أساس « النفقة المخططة Costo piani- fic.to » والتى تتكون من ثمن المواد الأولية والأجور وكذلك من ثمن الهالك Ammortamento علاوة على نسبة صغيرة من الربح المخطط Profitto pianificato » . وبهذه الطريقة وبمعنى آخر تبعا لهذه « الثنائية » فى مستوى أسعار وسائل الانتـاج وأموال الاستهلاك نجد أن « فائض الانتاج » الاجتماعى الذى

يخصص للاستثمار بالنسبة للخدمات « غير الانتاجية » وللدفاع ، يتكون بصورته النقدية فى محيط أسعار أموال الاستهلاك بواسطة ضريبة المبادلات .

وقد وجه البعض النقد الشديد فى الأوقات الحاضرة الى نظام تثبيت الأسعار وبصفة خاصة من خلال المناقشات التى أشرنا اليها سابقا . وترمى أهم هذه المناقشات الى اظهار أن هذا النظام الذى بواسطته تثبت أسعار وسائل الانتاج على مستوى أقل من مستوى الأثمان يمنع القيام بحساب اقتصادى صحيح ، كما سجل فاقدا عند استخدام وسائل الانتاج . وقد كان ستروميلين Strumilin رجل الاقتصاد السوفيتى أول من أشار بأن هذا النظام يتصف « بالتحكمية » بسبب القاعدة التجريبية التى بنى عليها وأن تعديله يعتبر شرطا أوليا لكى يمكن وضع نظام الحساب الاقتصادى على أساس منطقى . ويهدف هذا النقاش الذى وجد منذ أعوام عديدة سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى الدول الاشتراكية الأخرى الى معرفة طريقة تحديد نظام القيم النسبية التى تتفق مع المبادىء الاقتصادية للاقتصاد الاشتراكى المخطط . وقد أوجب أحد رجال الاقتصاد بالنسبة لمسألة « الثنائية » فى تشكيل الأسعار أن تكون هذه الأسعار مطابقة

للظروف التاريخية المجردة للتنمية الاقتصادية أو أن تتسم بصفة شخصية فى تقاليد التخطيط[1] .

ويعضد أولئك الذين يتمسكون بالمنهج التقليدى فى تحديد الأسعار أن وسائل الانتاج « على خلاف أموال الاستهلاك ليس لهما خصائص الأسعار فى نطاق قطاع الدولة . واذن ليس من الضرورى أن تتطابق أسعارها مع قيمتها الكاملة . ويتابعون قولهم أنه سيكون فى الامكان احترام مقتضيات الحساب الاقتصادى مع احتفاظ مستوى هذه الأسعار قريبة جدا من نفقة الانتاج الأمر الذى يحث استخدام الوسائل الفنية والأكثر كمالا ودقة . وقد ازداد كثير من رجال الاقتصاداقتناعا بأنه يجب اعتبار«الاعتمادات الثابتة » « رؤوس الأموال » المستخدمة فى الانتاج عند تشكيل جميع الأسعار (بما فى ذلك تلك الخاصة بوسائل الانتاج) ، والتى يجب أن تقدر بصورة مناسبة عند تحديد هذه الأسعار بدون أن يكون فى الامكان الهروب من خطر التحكمية أو « الشخصية » . انهم يطلبون أن تتضمن أسعار وسائل الانتاج نسبة مناسبة من رأس المال المستخدم التى تحمل هذه الأسعار

---

(١) انظر فى هذا الشأن بصفة خاصة الى ما ذكره رجل الاقتصاد السوفيتى Turestskij فى كتابه Sulla formazione pianificata dei prezzi nell' URSS Mosca 1957.

الى أقرب مستوى من قيمتها الكاملة وبالتالى تسمح بتقـدير استخدام وسائل الانتاج ذاتها بصورة اقتصادية وأن تتـكهن بتغيرات نفقات الانتاج بصورة صحيحة [1] .

ويتفق اليوم جميع من ينادون بتعديل النظام التقليـدى لتشكيل الأسعار على ضرورة أن تتضمن أسعار أموال الاستهلاك وكذلك أسعار وسائل الانتاج نسبة معينة من « فائض الانتاج الاجتماعى Sopraproduzione Sociale » وأن يوضع فى الاعتبار العمل المباشر وغير المباشر (أو المتراكم) الذى يطلب لانتاجها . وما زال الخلاف قائما حول المعايير التى تحدد على مقتضـاها نسبة « فائض الانتاج » . فهل يجب أن تسحب على أسـاس العلاقة بين الأجور فقط أو على أساس نفقة الانتاج (أو النفقة الأولى) ، أو تحسب بالتطابق مع مبدأ « أسعار الانتاج » تبعـا

(١) يرجع بصفة خاصة الى مقال ماليشيف Malyscev الذى بعنوان Alcuni qeustioni della formazione dei prezzi nell'economia socialista, in Voprosy Eknomiki, 1957, N. 3, p. 93.

وقد كتب يقول : « يجب أن يكون هناك مبدأ موحد تشـكل على أساسه الأسعار فى جميع فروع الانتاج ، ويجب أن يمثل السعر نفقة العمل الاجتماعى فى الحاضر والماضى والذى يبذل لكى يتحقق هذا أو ذاك الانتاج » .

لما ذكره ماركس فى الجزء الثالث من كتابه « رأس المال » ؟[1] .

وقد قام ستروميلين وكرونارد Kronard فى الاتحاد السوفيتى بتعضيد الرأى الأول ، وأسسوا رأيهما هذا على أنه يجب حساب الفائض بالنسبة الى العمل المباشر المستخدم ، وذلك لأن هذا العمل هو الذى يوجده . وقد عضد كل من ماليشيف Malyscev وفاج Vaag وأطلس Atlas ، وغيرهم الرأى الذى ينادى « بأسعار الانتاج » باعتبارها شكلا متحولا للقيمة « يسمح بتقدير وسائل الانتاج بصورة اقتصادية (العمل المتراكم) فى الظروف الحاضرة للاقتصاد الاشتراكى ، ويضمن فى نفس الوقت استخدام الاستثمار بصورة أكثر منطقية وكذلك القيام بأفضل اختيار بين المشاريع المختلفة المرتبطة باستخدام

---

(١) يمكن التعبير عن هذه الطرق الثلاثه الرئيسية المتعلقة بالأساس الذى يمكن بمقتضاه بناء نظام صحيح للأسعار على النحو التالى • وباستخدام نفس الرموز التى جاء ذكرها فى كتابات ماركس (م بالنسبة « لفائض الانتاج » ، ف لرأس المال المتغير ، حـ لرأس المال الثابت فى وحدة الزمن المعتبرة) • وتتحدد هذه النسبة فى الحالة الأولى تبعا للعلاقة م/ف ، وفى الحالة الثانية كاضافة نسبية للنفقة الأولى تبعا للعلاقة الموحدة م/ف + حـ ، وفى الحالة الثالثة تبعا لمعيار أسعار الإنتاج أى تبعا للعلاقة م/ف + حـ . (ملحوظة : م هى الترجمة لرمز m ، ف ترجمة لرمز V ، جـ ترجمة لحرف ٢ • المترجم) •

المصادر الانتاجية » . ويبدو أن الرأى الأول له أساس منطقى أقوى من الرأى الثانى .

وقد ثارت نفس المناقشة فى بولونيا وما تزال جارية حتى الآن حيث لم يصل رجال الاقتصاد هناك فى شأنها الى صيغة نهائية . وقد ظهرت بعض الآراء منها بصفة خاصة ما نادى به كل من و. لانج O. Lange وبروس W. Brus اللذان حاولا تحديد « السعر العادى » على مستوى يضع فى الاعتبار « الادخار الاجتماعى » للأثمان[1] . وقد حاولت هذه الدراسات التى جرت فى بولونيا [2] — والتى ما تزال جارية حتى الآن — أن تلقى الضوء على العلاقات التى يجب أن توجد فى « النموذج » الجديد للتنمية المخططة بين درجة المركزية الضرورية لأهم القرارات الاقتصادية (والتى تتعلق بالاستثمارات بصفة خاصة) وبين

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

Vecchia e nuova pianificazine economica in Polonia, p. 121-124.

وكذلك V. Vitello = Su alcuni aspetti della formazione dei prezzi nelle economie pianificate, in Economia internnzionale, 1959, N. 3.

(٢) يجب أن نقصر كلامنا هنا على الاتحاد السوفيتي وبولونيا فقط • والسبب فى ذلك علاوة على ان التجربة الروسية تمثل أحسن تجربة ـ هو أن أكثر الكتابات والمؤلفات فى هذه المسائل والتى يمكن ترجمتها توجد فى هذين البلدين ، بينما مازالت المعلومات ضئيلة حتى الآن بالنسبة للدول الاشتراكية الأخرى •

اللامركزية فى الادارة الاقتصادية على مستوى الشركة والقطاع والمطالب الاقليمية المختلفة . وكانت مشكلة العلاقة بين المركزية واللامركزية قد ثارت منذ ظهور المناقشات حول مسألة « تغيير النموذج الاقتصادى » وأصبحت مركزا لاهتمام الاقتصاديين والمخططين [1] .

(١) انظر فى هذا الشأن الى :
Vecchia e nuova Pianificazine economica in Polonia, cit. p. I, II.
وقد كتب س. بيروفسكى C. Bobrowski فى بحثه الذى فى هذا المرجع أن « النتائج الايجابية التى ظهرت من جراء هذه المناقشة توفر لنا الضمانات بالنسبة للتخطيط « الادارى » (والذى يعطى فى بولونيا كما هو معروف نظاما واحدا للجهاز الصناعى والذى يتكون من مراكز للادارة مؤسس على مبادىء تشبه تلك التى يعتمد عليها « كارتل القطاع » فى الاقتصادية الرأسمالية) ، وكذلك بالنسبة للهيكل المعارض التى وقعت ضحية له مثلا يوغسلافيا فى أحد المراحل . ومن المعروف أن هذه الدولة الأخيرة بالرغم من أنها قد قبلت الى النهاية مبدأ حل التنظيمات الاقتصادية الضخمة (بهدف احلال كيان للمشروعات المستقلة) لم تتأخر فقط حوالى سنتين فى تشكيل تنظيمات الرقابة الضرورية بل استخدمت كذلك حلول لايمكن وصفها الا حلولا كاذبة وقد تحدد بناءا على التطبيق المذهبى لآراء المعادين للمركزية » .

ويلاحظ فى هذا الشأن أنه قد أجريت عدة تصويبات على خطة التنمية اليوغسلافية حديثا عن طريق أشكال رئيسية ذات صفة استقلالية وصفة الرقابة وذلك فى محاولة للبحث عن علاقة صحيحة بين الخطة والسوق .

وما تزال هذه المسألة فى الاتحاد السوفيتى موضوع الساعة بسبب ظهور الحاجة الى اعطاء درجة كبيرة من الاستقلال والتقدير للادارة العاملة فى المشروعات عند تنويع المنتجات واختيار المناهج الانتاجية واستخدام الدخل الصافى للشركة وهكذا . يضاف الى ذلك بطبيعة الحال مشكلة تحسين نظام المنشطات للوحدات الانتاجية الفردية ، وتطور المشروعات الخاصة ذاتها علاوة على اهتمام العاملين المادى بكافة مستويات الانتاج الاجتماعى[1] .

---

(١) أظهرت السلطات فى الدولة حديثا ضرورة تحسين وتعديل بعض نظم التخطيط المتعلقة بآلية الأسعار وتكوين الأسعار والمنشطات وحساب اقتصادية العمل وهكذا دواليك • ويعتقد أنه من الضرورى « خلق نظام جديد للتخطيط ولتقدير العمل فى كل مشروع اقتصادى بطريقة تجعل العاملين يهتمون بصورة حيوية بأعلى مستوى من الأهداف التى ينتظر تحقيقها بادخال أساليب فنية جديدة وتحسين طبيعة الاقتصاد ، وبمعنى آخر الزيادة الفعلية للانتاج ذاته » • كيف يمكن اذن خلق هذا النظام الجديد ؟ لقد ثارت المجادلة والنقاش حول هذا السؤال وبصفة خاصة ما ذكره رجل الاقتصاد السوفيتى ليبرمان Liberman فى مقال له بعنوان : Piano, Profitto e premi ، وقد اشترك فى هذا النقاش رجال اقتصاد ومسئولين عن الأجهزة المركزية والاقليمية للتخطيط • وينظر فى هذا الشأن الى :

Rassegna Sovietica (1963, n. 1) : E. Liberman Piano, Profitto e premi

V. S. Nemcinov = obiettivo pianificato e incentivo materiale.

وكلما يتم تشكيل النظام الاجتماعى فى هــذا القالب من اللامركزية بحيث لا يضعف المركزية فى اتخاذ القرارات الرئيسية كلما صار من الأمور الهامة البحث عن أساس واقعى تعتمــد عليه وظيفة الآليات الاقتصادية الجديدة . وبمعنى آخر تتطلب زيادة الحرية فى الحركة للمشروعات الاقتصادية أن تتحدد بصورة دقيقة المعايير والمبادىء الاقتصادية التى يوجه على أساسها نشاط الوحدة الانتاجية فى ظروف الزمان والمكان الخاصة التى تعمل فيهما . ويمكن القول ان المناقشة التى كانت فى يوم من الأيام مناقشــة عامة والمتعلقــة بالرابطة بين « التخطيط الخــلاق » و « القوانين الموضوعية » للتنمية فى اقتصاد اشتراكى ، قد دخلت اليوم مرحلة التجريد النظــرى والعملى الذى يفتح آفاقا هامة سواء أمام علم الاقتصاد أو أمام نشاط من يعملون بالتخطيط .

وقد ظهرت تطورات هامة وجديدة فى هذا الاتجاه بالنسبة لدراسات تحديد المعايير التى على أســاسها يوضع الحســاب الاقتصــادى للاستثمارات والذى يشتمل على تقــدير صحيح للنفقات الاجتماعية للانتــاج . ويتعلق الأمر فى المجــال العملى بالمركز الأول الذى يعطى لمسألة رفع انتاجية العمل وأعلى درجة للآثار التى يمكن الحصول عليها من استخدام المصادر الانتاجية.

وسنذكر هنا وجهة نظر الأستاذ ف . ف . نوفوزهيلوف V.V. Novozhilov عن نمط جديد من سعر النفقة prezzo del costo والذى يرتبط بالاقتصاد القومى فى مجموعه (ولهذا سمى « النفقة الاقتصادية القومية ») . والجديد فى هذا الرأى أن سعر النفقة هذا قد استخرج من معامل ارتباط استثمارين قيسا على أساس اجتماعى سليم ، وتم قبولهما فى المجال المنهجى بسبب تحديد كفاية الاستثمارات ، هذا المنهج الذى اقترحه معهد الاقتصاد فى أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى بالاتفاق مع معهد جوسبلان Gosplan الاقتصادى [1] .

---

(۱) تتكون المعادلة التى ذكرها نوفوزهيلوف على النحو التالى :

ر ك + س [r K + S]

حيث S هى النفقة الأولى و K تمثل رأس المال الكلى (الاعتمادات الرئيسية والسائلة) التى تستخدم فى قطاع الصناعة ، بينما r فهو رمز يمثل « معامل كفاية الاستثمار للاقتصاد كله » . ويمكن الحصول على المعامل هذا على النحو التالى . ان توزيع الاعتماد الاجمالى للاستثمار الذى تحدد فى خطة التنمية ، يكون بين المشروعات الفنية المختلفة على أساس معيار مقتضاه اعطاء الأولوية لتلك المشروعات التى تعطى بالنسبة للأخرى معامل كفاية أعلى للاستثمار حتى ينتهى الاعتماد ذاته . وعند هذا الحد سيكون للمعامل الذى أمكن الحصول عليه قيمة « س » التى اعتبرت كأقل مستوى والتى ستكون تحته مباشرة معاملات المشروعات التى سيستغنى عنها . =

وتعد هذه المعادلة كما رأينا ــ والتى تشبه «سعر الانتاج ــ أفضل من حيث الصياغة وأسهل من تلك المعــادلات التى سبق ذكرها عند الكلام عن مسألة تحديد الأسعار . وفى الواقع نجد أن منهج تخفيض نفقة الانتاج الكلية يؤسس فى هذه الحــالة على المعامل العام للاقتصاد كله الذى لا يوجــد فى صيغ المعــادلات السابقة»[1] .

وما زالت هناك مناهج أخرى معقدة توجد فى طريق التطور تتعلق بما يطلق عليه اسم «التخطيط الأمثل Programmazione ottimale» . ويجــدر بنا أن نذكر فى مجــال معايير اختيار « الخطة المثلى » بين المتغيرات المختلفــة ما أسهم به رجــل الرياضــة الســوفيتى كانتوروفتيش Kantorovic الذى كان أول من صــاغ التخطيط المتتالى قبل أن يصل كل من دانتزيج وكويمانز فى أمريكا

= وبهذا الاجراء يمكن الحصول على أقل مستوى لنفقة الانتاج. وقد جاء ذكر المعادلة « فى المجال المنهجى » [Tipovaiametodika] على النحو التالى [$C_I + E.K_I$ = minimum] . ويرجع فى هذا الشأن الى الصياغة التى قام بها مركز الدراسات الاقتصادية السوفيتية والتى وردت باللغة الايطالية فى : Quaderni di documantazione, N. 1, Roma.

(١) يلاحظ هنا أن موريس دوب M. Dobb قد وصل الى نتائج مشابهة فى كتابه الأخير :

An Essay on economic Growth and Planning.

كل على حدة الى النتائج المشابهة . ويمكن أن ينسب كذلك الى « جدول ليونيتيف » للعلاقات المتبادلة بين القطاعات فى النظام الاقتصادى الفضل فى تأسيس الخبرات الأولى للتخطيط السوفيتى . وقد ظهرت الفكرة الرئيسية لهذا المنهج وبصورة واضحة فى الميزانية الأولى للاقتصاد القومى » (١٩٢٣—١٩٢٤) وذلك على حد قول رجل الاقتصاد السوفيتى المشهور ف.س. نيمشنيوف[1] V.S. Nemicimov الذى أكد أن « منهج التخطيط قد ظهر فى عام ١٩٣٩ فى معهد الرياضة والميكانيكا بجامعة لينينجراد وذلك محل بعض المشاكل الانتاجية التى تتعلق بتكوين الخطط الفعالة . . . . . وقد عرف هذا المنهج لأول مرة عندما ظهرت أبحاث الأستاذ كانتوروفيتش L.V. Kantorovic باسم : المناهج الرياضية لتنظيم وتخطيط الاقتصاد . وقد أطلق عليه

---

(١) راجع مجموعة المقالات الرياضية فى الاقتصاد التى جمعها هو بنفسه والتى بعنوان : Primenienie matematiki V ekonomiceskikh isledovanijakh, Mosca 1959, Vol. I, p. 9 e segg.

أنظر كذلك مقال Baum Jassey فى مجلة L'Industria لعام ٢٩٢ — عدد (١) • وقد أكد فى هذا المقال الرأى الذى أعلنه نيمشينوف والذى مقتضاه أن الفكرة الأساسية التى تعرض اليوم باسم« جدول ليونتيف» يرجع أصلها الى الخطة السوفيتية الأولى وهى الفكرة التى اهتم بها ليونتيف ذاته عندما كان يدرس هذه المشاكل فى لينينجراد خلال أعوام ١٩٢٤ — ١٩٢٥ •

كذلك اسم : « منهج عوامل التكاثر المقررة Metodo dei molt iplicatori risolutivi » (1) . وهـــو يتعـــلق فى الواقـــع بمنهج « رياضى » لحل مشاكل « التخطيط الأمثل »(2) . وقـد ثارت المناقشات بين رجال الاقتصاد تجاه هذه الأبحاث التى تضم مشاكل النظرية الاقتصادية ، وهكذا مثلا نوقشت مسألة صلاحية تعميم نظام كاتنوروفتش لتحديد الأسعار النسبية ، بينما اعترف الجميع بالمساهمة التى اشترك بها بحثه فى تطوير مناهج التخطيط للاقتصاد الاشتراكى . وقد تساءل البعض : الى أى حد يمكن

---

(1) انظر V. C. Nemcinov المرجع السابق . صفحة ١٩ .

(2) يستخدم منهج التخطيط الأمثل لحل مجموعة من المشاكل الاقتصادية عندما تكون المصادر الانتاجية بكمية محدودة وتتحـدد نتائج معينة للنشاط الاقتصادى (مثل كمية الانماط لانتاج معين) . ويحدد هذا المنهج الطريق لتحقيق هذه النتائج بالطريقة الاقتصادية ذات المنفعة (مثلا : الوصول الى أعلى مستوى ممكن فى انتاجية العمل أو باقل نفقة للمصادر الانتاجية المحددة المتوفرة) . وتعتبر هذه الدلائل كمعايير فى اختيار أفضل خطة ، وتقوم كذلك بتعريف أى متغير محتمل للخطة . وقد سميت « عوامل التكاثر » التى نادى بها كانتوروفتش » بعوامل التكاثر المقررة « لأنها تسمح باعطاء حل لهذا النوع من المشاكل . وقد ترجمت بعض أعمال هذا المؤلف الى اللغة الايطالية فى : Quaderni di documentazione, n.n. 4-5. بواسطة مركز الدراسات للاقتصاد السوفيتى ــ روما .

اعتبار نظام كاتوروفتش للاسعار صالحا فى تخطيط طويل الأمد تتغير فيه ظروف الطلب والعرض ذاتها بتغير المقدرة الانتاجية ؟ أليس من الضرورى وضع هذه المشـاكل فى اطار الديناميـة الاقتصادية ؟ لقد أدت هذه المناقشات الى تطوير هذه المنـاهج واشتركت فى جـذب الانتباه الى مسـائل النظرية والتحليل الاقتصادى التى توجـد أمام التخطيط عـلاوة على الوظائف الخاصة للآليات الأكثر تعقيدا والمطلوبة لحل مشاكل التخطيط حلا عمليـا .

وتتيجة للتطورات الحديثة فى مناهج التخطيط والتى كان لها تطبيق مجرد فى مجموعة من التجارب التى أجريت على مستوى الشركات والادارات الاقتصادية المحلية ، وقع عبء كبير وتفتحت امكانيات جديدة أمام آليات الحساب الاقتصادى وأمام الأبحاث الجديدة فى مجال تطبيق الرياضة فى الاقتصاد بواسطة استخدام آلات الحساب الالكترونية السريعة .

وقد أثار التخطيط طويل الأمد علاوة على ذلك مشاكل هامة أخرى ترتبط بدراسة العلاقات التى توجـد بين التوسـعات الاقتصادية الهامة التى تهدف الى التنمية الخاضعة للتخطيط . وقـد فتح تحليل « برامج اعادة الانتـاج » وتحليل العلاقات

الرئيسية التى توجد بين المتغيرات الاقتصادية الطريق أمام سلسلة من الدراسات يمكن لهـا أن تصـل الى نتائج هامة فى مجـال توقع الأهداف الاقتصادية وتحديد مراحل التنمية فى الخطط الطويلة الأجل[1] .

---

(١) يرجع فى هذا الشأن الى مقـال نيمشينوف عن برامج التنمية فى الاقتصاد المخطط فى مجلة Voprosy Eknomiki, 1962, n. 2.

٨ ـ النظرية الاقتصادية والرأسمالية المعاصرة :

تختلف آراء رجال الاقتصاد فى كثير من الأوجه الهامة المتعلقة بالتطور الحديث للرأسمالية المعاصرة. وتتعلق هذه الأوجه بتفسير المظاهر الفردية المميزة للنظام الرأسمالى فى عصرنا هذا أو فيما يتعلق بالنظرة العامة لمجموع التغيرات الجارية والآفاق الخاصة بها.

ويبدو أنه من المناسب ذكر هذه الآراء والاشارة الى أهم وجهات النظر الخاصة بالرأسمالية المعاصرة متبعين فى ذلك معيار جمعها فى نفس المضمون التى تشكلت فيه ومع ربطها بالمشاكل الرئيسية التى ثارت خلال التطور التاريخى الحديث . ويؤدى ذلك الى تسهيل فهم نمط المشاكل التى ثارت تجاه النظرية الاقتصادية وذلك بالارتباط مع الطرق والأشكال التى ظهرت مع هذا التطور . ولقد شرحنا فى مكان سابق أن الفكر الاقتصادى يتطور خلال نظام له أبعاد معينة من حيث الزمان والمكان. ويرجع اختلاف التفسيرات التى أسبغها رجال الاقتصاد على ظواهر الرأسمالية المعاصرة اما الى الأسلوب الذى درست به هذه الظواهر أو الى النظرة الاجمالية التى تتمثل بها العمليات التطورية موضوع الدراسة . ونلاحظ أن الاقتصاد السياسى ــ

على عكس علم الطبيعة أو علم البيولوجيا — باعتباره نظرية للاقتصاد الاجتماعى يدرس الظواهر التى بطبيعتها ترتبط داخليا مع عمليات التطور فى المجتمع الانسانى ، وذلك لأن البحث الاقتصادي يجرى بالضرورة فى مجموع موحد لا يكون الأساس النظرى للتحليل فيه بعيدا عن مظاهر الحياة اليومية Weltanschauuing للقائم بعملية التخطيط الاقتصادي . ويجب أن نضع ذلك فى الاعتبار نظرا للخلافات الجذرية التى توجد بين وجهات نظر رجال الاقتصاد فى دراساتهم . « لهذه المشكلة التى يجب فى هذا المقام دراسة بعض جوانبها التحليلية » .

ويبدو أنه من المهم أيضا أن نضع فى الاعتبار أولا نظريات الرأسمالية المعاصرة التى صيغت فى ظرف تاريخى يختلف فى كثير من الأوجه عن الظروف الحديثة . وما من شك فى أنه من المفيد التعرض للرأسمالية العالمية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين . ويجب أن نضع فى الاعتبار بعد ذلك التفسيرات الحديثة التى أعطاها رجال الاقتصاد للتغيرات التى أصابت النظام الرأسمالى فى الأعوام الأخيرة والمعنى الذى أسبغ على هذه التغيرات . ونظرا لأن هذا الموضوع متسع الجوانب ويكتنفه الغموض الشديد ، فاننا سنقتصر على دراسة جوانب التحليل النظرى التى تبدو ذات أهمية كبرى لفهم المشاكل التى أثارتها الرأسمالية المعاصرة .

الرأسمالية بين الحربين العالميتين ودعوى الركود الاقتصادى :

لقد رأينا أن معدل التطور فى الاقتصاديات الرأسمالية خلال فترة الكساد الاقتصادى الذى ساد فى عام ١٩٣٠ وحيث نضجت النظرية العامة لكينز — كان منخفضا بصورة واضحة . وجدير بنا أن نذكر بصفة خاصة — من بين الظواهر التى اتصفت بهـا اقتصاديات هذه الفترة — ظاهرة زيادة الكفاية الانتاجية بالنسبة لامكانية امتصاص المنتجات فى الأسواق ، وبالتالى ظاهرة سوء استخدام القوى الانتاجية فى المجتمع وأولها قوى العمل . وكانت ظواهر انخفاض فائدة تجميع رأس المال ، والبطء المنتشر فى كثير من القطاعات الاقتصادية للنشاط الاستثمارى مع الآثار المتزايدة التى تتحقق من جراء عملية الركود الاقتصادى ، ظواهر تميزت بها الرأسمالية فى فترة ما بين الحربين . ويكفى أن نذكر هنا أنه قبل الحرب العالمية الثانية لم تكن أكثر الدول الرأسمالية تطورا وبالذات الولايات المتحدة قد وصلت الى المستويات الانتـاجية التى تحققت فى الأعوام التى سبقت أزمة عام ١٩٢٩ . وعلى الرغم من الاتجاه الجديد New Deal الذى كان الشعار المنتشر فى ذلك الوقت والخاص بسياسة التعضيد للاقتصاد الأمريكى فى هذه الفترة ، فان البطالة الجماعية قد سجلت مستويات عاليـة للغاية . وقد أدت عمليات التمهيد للحرب الى امتصاص كميات

البطالة الضخمة وبدأت الكفاية الانتاجية تزيد شيئا فشيئا حتى وصلت الى الحالة التى ميزت الفترة السابقة .

وقد نضجت فى هذه الظروف أفكار الركود الاقتصادى كاتجاه طويل الأمد فى الكتابات الاقتصادية التى ظهرت فى هذا الوقت . وقام رجل الاقتصاد الأمريكى ا . هـ . هانسن A.H. Hansen وهو من أتباع كينز بصياغة نظريته الخاصة « بالركود المئوى Ristagno Secolare » وذلك فى نهاية فترة التدهور الاقتصادى التى اجتاحت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت . وقد بدأ هانسن من افتراضات أستاذه الخاصة بأسباب ضعف المحرك للاستثمار فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وعمم تحليله حتى شمل العوامل التى تحدد طريقة تشكيل رأس المال الجديد فى المدى الطويل[1] ويرى هانسن أن هذه العوامل هى أساسا ثلاثة : زيادة السكان ، وادخال تجديدات تكنولوجية ، والتوسع الجغرافى (الاقليمى) للنظام الرأسمالى . أما عن زيادة السكان فقد نظر اليها باعتبارها منبه للاستثمار الذى يقل بنقص الزيادة الكافية نظرا لنقص الطلب الفعلى الذى يعتبر — المنظم الرئيسى لقرارات الاستثمار. ومن جهة أخرى فان ادخال تجديدات تكنولوجية (كما رأينا

(١) A. H. Hansen = Full recovry or stagnation ? New York, 1938. Fisical Policy and Business cyelles, Londra, 1947.

بالنسبة لنظرية التنمية الاقتصادية التى نادى بها شومبيتر) تعتبر أحد العوامل ذات الأهمية الكبرى فى التوسع الرأسمالى وذلك لأن تحسين المناهج الانتاجيــة التى تسمح بتخفيض النفقــات الموحــدة والحصــول على أرباح غير عادية هو جوهر تشكيل رأس المال الجديد وبالتالى جوهر التنمية الاقتصــادية . ونجد أخيرا أن التوسع الجغرافى أى استغلال الأراضى الجديدة يسمح بخلق ظروف مناسبة اضافية للتوسع فى النشاط الاقتصــادى . ويرى هانسن أن هذه العوامل الثلاثة التى تحدد الطريقة الفعالة لسير الاستثمارات قد استنفدت خلال الفترة المعتبرة .

وكان من أثر زيادة المقدرة الانتاجية المتعلقة بعدم كفــاية امتصاص الأسواق للانتاج وكذلك انخفــاض معــدل الزيادة الســكانية وقلة ظهــور التجــديدات التكنولوجيــة ــــ وهى الخصائص التى اتصفت بها الفترات السابقة للتطور الرأسمالى ــــ أن ساد الاتجاه نحو ضعف آلية التجميع الرأسمالى . وطبقا لهذه الفكرة كان الاقتصاد الرأسمالى يتجه نحو الركود وبذلك تتحقق العوامل الأخرى التى تعمل فى نفس الوقت على عــدم تشجيع أصحــاب رؤوس الأموال فى استثمارها . اما بالنسبة للتوسع الاقليمى للرأسمالية فان وجهة النظر السابق ذكرها كانت تشير بصفة خاصة الى موقف الاقتصاد فى أمريكا الشمالية الذى وصل

الى درجة يتعذر معها — من حيث التوسع الجغرافى — القيام باستغلال المصادر الانتاجية الجديدة . وفى مواجهة نظرية الركود الاقتصادى ظهرت فكرة جديدة مؤداها أنه لا توجد أسباب واضحة لاعتبار أن الرأسمالية لم تعد لها القدرة على ادخال أساليب فنية جديدة وتطبيق هذه الأساليب على نطاق واسع فى العمليات الانتاجية . وكان صاحب هذا الرأى هو رجل الاقتصاد الأمريكى تيربورج Terborgh [1] الذى ذكر أن نظرية الركود المئوى لم يعد لها سند خاصة بعد حرب مخربة مثل الحرب العالمية الثانية التى فتحت أمام العالم كله واقتصادياته « فرصة للاستثمارات ليس لها مثيل فى التاريخ » بسبب الخراب الفظيع الذى حققته . « وعلاوة على ذلك فقد شكك تيربورج فى وجود ارتباط بين زيادة السكان ودرجة النمو الاقتصادى » .

أما بالنسبة « لغلق الحدود » أمام الاقتصاد بالنسبة لقارة شمال أمريكا فقد ذكر رجل الاقتصاد الأمريكى أن ذلك كان أمرا مؤكدا منذ نهاية القرن الماضى .

ولم تعط فكرة نضوج الرأسمالية وميلها نحو الركود الاقتصادى لفترة طويلة ، اجابة كاملة للجوانب الأخرى التى

---

(١) انظر : The Logey of economic maturity, Chicago 1946.

أثارتها نظرية الركود المئوى . وقد رأى رجل الاقتصاد النمساوى شتايندل Steindl فى كتابه « النضوج والركود فى الرأسمالية الأمريكية » Matarità e Ristagno nel capitalismo Americano [1] أن التطور الذى منى به النظام الاقتصادى الرأسمالى مثل ماحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية كان القيمة الأساسية لمثل هذا النظام الاقتصادى . وقد أدى الى هذه النتيجة نقص التجديدات التكنولوجية وكذلك تأخر تطبيقها فى العمليات الانتاجية حيث أن مراكز القوى الاقتصادية الضخمة كانت تقوم باستثمارات صافية عندما تضمن أكبر قدر ممكن من الربح . فاذا أمكن تحقيق هذا المستوى من الأرباح عن طريق استخدام المنشئات والمعدات الموجودة التى تستهلك تماما أى دون تجديد فنى لها (والذى يحدث عندما تصبح هذه الأشياء عتيقة قبل أن تقف عن العمل نهائيا) ، فان من صالح نظام السيطرة الاقتصادية Oligopoli تأخير تطبيق الأساليب التكولوجية على الانتاج . وينتج من ذلك ابطاء عملية التجميع الرأسمالى وسيادة ميل الركود الاقتصادى الذى سبق ذكره . ويرجع عدم التوازن بين المقدرة الانتاجية والامكانية الفعلية للانتاج الى وجود ميل للاستهلاك

---

(١) الترجمة الايطالية (تورنيو ١٩٦٠) لهذا الكتاب الذى بعنوان : Maturity and stagnation in American capitalism (Oxford 1952)

يقف عند مستويات منخفضة نتيجة لنمط التوزيع الذى تحقق من عملية التركز الرأسمالى .

ويرى رجال الاقتصاد — مثل هانسن — الذين يعضدون فكرة الركود الاقتصادى أن الطريق الوحيد للخروج من ذلك هو تدخل الدولة بصورة مناسبة للتوسع فى الاستهلاك عن طريق اتخاذ اجراءات لاعادة توزيع الدخل ، وهى اجراءات تهدف الى زيادة الاستثمارات العامة بواسطة تقرير سياسة التمويل الدائم للعجز deficit spending ، وذلك لسد الهوة بين الاستهلاك والاستثمارات الخاصة من جهة والدخل للعمالة الكاملة من جهة أخرى .

اذن يطبق هنا ذلك الحل الذى أصبح أمرا شائعا فى السياسة الاقتصادية بعد الحرب الأخيرة — وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية — حيث أصبحت سياسة التعضيد للاقتصاد بواسطة النفقة العامة عاملا دائما يتحقق للسياسة الاقتصادية الحكومية . ويؤدى ذلك كما سنرى الآن الى مشاكل خطيرة للغاية ظهرت أمام غالبية الدول الرأسمالية الكبيرة وتتعلق بآفاق تطور النظم الاقتصادية الصناعية الحالية ذاتها وعلاقاتها مع الدول التى لم تتطور بما فيه الكفاية .

التغيرات التى طرأت على الرأسمالية وتفسير الاقتصاديين لها :

ان من أهم صفات الرأسمالية المعاصرة التى تختلف عما كانت عليه منذ ٥٠ سنة أو أكثر هو تدخل الدولة فى الاقتصاد . ويهدف هذا التدخل الى تخفيف الهزات الاقتصادية عن طريق اتخاذ اجراءات مضادة للدورات الاقتصادية ذات الطبيعة المختلفة ، وكذلك الاحتفاظ بمستوى معين من الطلب الفعلى والعمالة بواسطة مجموعة من اجراءات التعضيد الثابتة الدائمة للاقتصاد. وقد ظهرت هذه السياسة فى الدولة التى تعتبر نموذجا للتنمية الرأسمالية المتطورة وهى الولايات المتحدة الأمريكية — بصورة متزايدة مستمرة منذ الأزمة الاقتصادية الكبيرة حتى اليوم . ومن المعروف أن كثيرا من رجال الاقتصاد فى أمريكا والدول الأخرى قد أعربوا عن اقتناعهم بأن المستوى الحالى للانتاج القومى لايمكن الاحتفاظ به الا عن طريق سياسة التدخل . ويتمثل هذا التدخل فى النفقات العسكرية المتزايدة فى مدى الزمن ، وفى الحث على زيادة الاستهلاك (عن طريق اجراءات اعادة التوزيع المختلفة) ، وفى التوسع فى النفقات العامة التقليدية لتغطية الفرق بين النفقات الاجمالية للأفراد فى الاستثمار والاستهلاك والدخل الذى يتناسب مع مستوى عال للعمالة . فمثلا اذا وجدنا أن معدل متوسط زيادة الانتاج السنوى يبلغ ٣ ٪ وقوى العمل ١ ٪

فانه من الواجب حدوث زيادة قدرها ٤ ٪ للدخل القومى حتى يتمكن تجنب زيادة البطالة وانخفاض النشاط الانتاجى . ولكن من المعروف أن معدل الدخل هذا هو أعلى مما سجل فى الأعوام الأخيرة التى تميزت ببذل مجهود شاق لم يؤد الى نتيجة مجردة للتغلب على الميل نحو الكساد .

ويعمل المتفائلون من رجال الاقتصاد على التهويل فى قيمة فعالية هذا النمط من سياسة التعضيد للنشاط الاقتصادى . وقد وصل الأمر بهم الى تأكيد أن الرأسمالية المعاصرة قد نجحت فى التغلب على التناقضات والاضطرابات الخطيرة التى لازمت تطورها وذلك بفضل تدخل الدولة وبفضل التعديلات التى حدثت خلال الخمسين سنة الأخيرة . ولتعضيد هذا الرأى اعتبر هؤلاء المتفائلون ، ما يطلق عليه اسم « ثورة الدخول » و « الثورة التكنولوجية » فى عصرنا الحاضر كمعطيات أساسية لهذا التحول فى الرأسمالية بجانب الوظيفة التنظيمية للاقتصاد التى سارت عليها فى الدول الحديثة . ويرى هؤلاء أيضا أن الرأسمالية فى درجة تسمح لها اليوم بتجنب أزمات الزيادة فى الانتاج التى تصيب دوريا اقتصاد الصناعة . ويعتقدون كذلك أن التوزيع العادل للثروة الاجتماعية — عن طريق فرض الضرائب على الثروات الكبيرة وتحويل الدخول الى المجموعات الاجتماعية

الأكثر فقرا — يستطيع أن يوفر للنظام الاقتصادى القدرة على التطور فى ظروف الركود . واذا كان من المستحيل انكار أنه مع تطور الرأسمالية قد زادت تركزات القوى الاقتصادية (النظم الأوليجرشية ، والقوى الاحتكارية) فان بعض رجال الاقتصاد — مثل جالبريث [١] Galbraith — قد أكدوا أن القوى المضادة للتركزات الاقتصادية الضخمة قد زادت بنفس المقدار مثل : نقابات العمال الكبيرة التى أصبحت اليوم فى درجة تسمح لها بمعارضة تخفيض الأجور أو المطالبة بتحسين الأجور الحقيقية. وكانت هذه هى « نظرية القوى المتصارعة » التى تضع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة على مستوى واحد وهى القوى التى تعمل فى النظم الاقتصادية الرأسمالية الحالية والتى تعطى للدولة نوعا من وظيفة الوساطة فى الخلافات التى تثور بينهما . وتظهر الرأسمالية المعاصرة — بحسب هذا الرأى — كآلية لها سلطات تنظيمية تلقائية جديدة تختلف عن تلك التى توجد فى النظرية التقليدية والخاصة بآلية المنافسة الحرة ، وهى السلطات التى لها فعالية واضحة وبصفة خاصة فى اتخاذ سياسة رشيدة فى مجال النشاط الاقتصادى .

---

(١) J. Kenneth Galbraith = Il Capitalismo Americano (il concetto di potere di equilibrio, 1953).

ومن بين التغيرات الهامة التى اتسمت بها الرأسمالية المعاصرة يبرز الاقتصاديون ذوو الميول التكنولوجية مسألة فصل ادارة المشروع الحديث عن ملكية المشروع ذاته ، والى الوظيفة الرئيسية التى يقوم بها الفنيون أو المديرون فى الدول الرأسمالية المتقدمة . وقد برزت فكرة « ثورة الفنيين » منذ أكثر من عشر سنوات فى المؤلفات الاقتصادية فى الدول الانجلو ــ امريكية . وخلاصة هذه الفكرة هى اعطاء مجموعة من الخبراء الفنيين قوة التأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية فى بلد على مستوى عال من التطور التكنولوجى (١) . ونجد من جهة أخرى أن المشروعات الكبيرة المعاصرة ذات النمط الاحتكارى تميل اليوم لتحقيق أعلى مستوى من تطور التكنولوجيا الانتاجية . وتتبع هذه المشروعات فى سلوكها قاعدة تختلف عن قاعدة تحقيق أكبر قدر من الربح على النحو الذى كان معروفا حتى وقت قريب . وبمعنى آخر فانه طبقا لهذه الفكرة نرى أن الآلية الاقتصادية للمجتمع الصناعى الحديث ــ على خلاف الرأسمالية فى عصر ماركس ومارشال ــ قد نظمت نظرا لوجود الفنيين فى المشروعات الكبيرة دون الاعتداد بباعث تحقيق الربح . ومن أمثلة ذلك تحقيق

---

(١) يرجع فى ذلك :

J. Buruham = La rivoluzione dei tecnici, Mondatori 1946.

الاستقرار والأمن للتقدم الاقتصادى ، وتأكيد مركز «الشركات» .... الخ . وقد حصلت الأفكار الجديدة « للرأسمالية الجديدة » على هذه المبادىء والتى تهدف فى مجموعها الى نتيجة مقتضاها أن النظام الرأسمالى الحديث الذى لا تسيطر عليه مصالح الذين يملكون وسائل الانتاج الضخمة — قد أصبح فى درجة تسمح له باجتياز مظاهر الخلل العنيفة التى كان سببها باعث الربح ، وبذلك أصبح النظام الرأسمالى بعيدا عن التناقصات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التى كانت تميزه فى الماضى . وتتوفر هذه الحالة للنظام الرأسمالى الحديث بقوة المبادىء ذاتها التى تنظم سلوك مديرى المشروعات الكبيرة فى سوق معينة بحيث يكون من الممكن التكهن باحتمالاته وامكان السيطرة على عدم التوازن فيه حيث تعمل « العوامل الذاتية للثبات » بطريقة تمنع ظهور مراحل الدورة الاقتصادية التقليدية .

ويقول البعض انه نتيجة لذلك كله دخلت الرأسمالية فى مرحلة جديدة من وجودها تتميز عن المرحلة السابقة ليس فقط بصفاتها التى سبق ذكرها بل باتساع نطاق الديمقراطية الحديثة التى تسمح بتصفية الميول التى كانت تعمل فى الماضى وكذلك تساعد على اختبار التعارض بين زيادة المقدرة الانتاجية والاستهلاك للجماعات البشرية . وقد ظهر هذا الرأى فى كتابات

بعض رجال الاقتصاد مثل ستراشى Strachey[1] وذلك لمعارضة نظرية ماركس الاقتصادية . ويمكن عرض الانتقادات التى وجهت لفكرة الرأسمالية المعاصرة فى الفقرات التالية وهى الانتقادات التى قدمها رجال الاقتصاد من ذوى الميول الماركسية .

يعتقد البعض بالنسبة للتغيرات التى طـرأت حـديثا على الرأسمالية أنها مطابقة تماما لفكرة ماركس فى تطور الرأسمالية والذى يضع فى الاعتبار بعض الظواهر مثل التقدم التكنولوجى السريع فى العشرين سنة الأخيرة أو التوسع فى رأسمالية الدولة على اعتبار أن هذه الظواهر تتفق مع المرحلة الحالية لتطـور الرأسمالية . ولكن الماركسيون من رجال الاقتصاد يرون أن هذه الظواهر ـــ بما فى ذلك تحسين مستوى المعيشـة ذاته للجماعات العاملة الذى حصلوا عليه فى بعض الدول عن طريق صراعهم المنظم ـــ لاتجعلنا نعتقد أننا أمام رأسمالية قد غيرت من طبيعتها وأنها فى درجة تسمح لها بالتغلب على التناقضات الأسـاسية وذلك بالشـكل الذى يظهرونه والخاص بالظروف المتغيرة لتطورها الحالى .

وقد حاول التحليل الماركسى بصفة خاصة اظهار عدم ثبات

---

(١) J. Strachey = Il Capitalismo contemporaneo, Milano. 1957.

نظريات التكنولوجيا القائلة بأن الادارة الفنية للمشروعات الاحتكارية الحديثة تؤدى الى التغلب على القوانين الاقتصادية التى تنظم عملية التراكم وعملية التركز الرأسمالى التى لا تزال محكومة أساسا بالسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح حتى فى نطاق « استراتيجية » أكثر تعقيدا ولفترة أكثر طولا مثل المشروعات الضخمة التى توجد فى النظام الرأسمالى . ولقد قيل بصفة خاصة [١] ان ما يطلق عليه اسم (ثورة الفنيين) (وهو اسم كتاب J. Buruham الشهير) لا يعنى قط انتقال سلطة القيادة من أيدى الرأسماليين الى مجموعة المديرين الجدد والذين لا يعتبرون طبقة أو مجموعة اجتماعية متجانسة [٢] : ان هذه السلطة تظل فى أيدى اولئك الذين يحتفظون بأسهم القيادة فى الشركات الصناعية والمالية الكبيرة ، بينما يهدف خط السير العام « للمديرين » فى نفس الوقت الى التوحد مع معايير أولئك الذين يديرون استراتيجية المجموعات الاحتكارية السائدة. ويبدو أن هذا السلوك ، وبصورة أعم تحويل الرأسمالية

---

(١) انظر فى هذا الشأن : Maurice Dobb = Cambiamenti nel Capitalismo dopo la seconda guerra mondiale, in Teoria economica e Socialismo, p. 373-375, Roma Editore Riuniti, 1960.

(٢) انظر :

Paul Suvezy = The present as History, p. 45-46, N.Y. 1953.

الاحتكارية المعاصرة ، لم يتغير بوجود عدد متزايد من الفنيين فى أجهزة الادارة للشركات الحديثة الضخمة وذلك اذا ما وضع فى الاعتبار الآلية الأساسية للنظام الرأسمالى للانتاج فى شكله الحالى أو طريقة عمله .

اما بالنسبة لتدخل الدولة المتزايد فى الحياة الاقتصـــادية الحديثة فان الانتقادات الماركسية قد وجهت الى النتـــائج التى وصل اليها أولئك الاقتصاديون الذين يعتقدون بأن الدولة ـــ على طريقة كينز ـــ هى أداة « محايدة » تستخدم لاعـــادة تشغيل الآلة الاقتصادية فى مراحل الكساد ، ويعطون لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى سلطة التغلب على التناقضـــات الأساسية ـــ الاجتماعية للنظم الرأسمالية المعاصرة [١] .

وهكذا رأينا كيف أن هنالك اختلافا على المستوى النظرى فى تفسير التطور الحديث للرأسمالية . لقد وصل الأمر ببعضهم الى تأكيد أن تفسير ماركس قد يكون مناسبا للقرن الماضى ، بينما يعتبر تفسير كينز أكثر مناسبة منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الآن وذلك حتى يمكن ادراك التغيرات التى حدثت فى

---

(١) ينظر فى هذا الشأن : M. Dobb = op. cit. 377-387.

O. Lange = Intervento nella discussione sul (Capitalismo, Contemporaneo) nel vol = Conquiste democartiche e Capitalismo Centemporaneo, Milano 1957.

اتجاهات الرأسمالية حتى اليوم . [1] ولكن هذا الرأى الأخير لا يبدو كافيا أو مقنعا ، فبغض النظر عن تقدير النظرتين المقارنتين نجد أن هذا الرأى فى الواقع يفترض نوعا من التغير الجــوهرى فى وظيفة النظام الرأســمالى فى الفترة ما بين ماركس وكينز . ويتعلق الأمر بفكرة معينة للتطور الرأسمالى من شأنها أن تحدث تغيرات فى وظيفة الرأسمالية منذ نهاية القرن الماضى حتى اليوم، تساعد على ايجاد التوازن الاقتصادى (بين الانتاج والاستهلاك مثلا) . ولا يبدو مع ذلك نظرية كينز ملائمة لتفسير عمليــات التنمية الاقتصادية التى تعتبر غريبة عن الكيان النظرى لتحليل قصير الأمد مثل تحليل كينز . ونجد من جهة أخرى أن عملية تجميع رأس المال ـــ التى تعتبر جزءا واضحا من تحليل ماركس قد سجلت فى الأيام الحاضرة تطورات من شأنها أن تؤكد الخطوط العامة للدراسة التى قام بها ماركس فى كتاب « رأس المــال » . وحتى فى وجود تدخل دائم للدولة فى الحياة الاقتصادية على نطاق واسع والذى أثر بصورة واضحة فى بعض آليات الرأسمالية الحديثة ، لا يمكن القول بأن السياسة التى نادى بها كينز قد ألغت عدم التوازن الدورى (كساد الانتاج وفترات الركود).

---

(١) انظر : M. Kalor = L'evoluzione Capitalistica alla luce dell'- economia Keynesiana, in Rivista di politica economica, Febb. 1958.

أو عدم التوازن الاجتماعى (فى توزيع الدخل وفى الأوضاع بين الطبقات والجماعات الاجتماعية) .

ولقد سبق أن ذكرنا أن سياسات التعضيد للاقتصاد بأدوات من نمط أدوات كينز قد أظهرت عدم كفايتها ، ولا تصلح فى أية حالة لتغيير الخصائص الأساسية لعملية التراكم الرأسمالى ومن ذلك يظهر اصرار رجال الاقتصاد الماركسيون على نقد الأفكار الفنية المستلهمة من أفكار كينز .

التطور غير المتوازن للرأسمالية المعاصرة :

ظهرت فى تلك المرحلة الحديثة للتطور الاقتصادى العالمى مشكلة هامة تتمثل فى عدم تساوى التنمية بين الدول الرأسمالية المختلفة وبخاصة بين الدول التى بلغت شأنا كبيرا فى التصنيع وبين تلك التى وصلت الى درجة غير كافية أى درجة منخفضة من التصنيع . وقد جذبت هذه المشكلة الأنظار بعد الحرب العالمية الثانية عند يقظة الشعور القومى فى الدول المستقلة (فى كلها أو بعضها) عن الدول الرأسمالية . ويفسر ذلك كيف أن النظرية الاقتصادية فى هذه السنين الأخيرة قد وجدت لها تطبيقا متزايدا حتى ان بعضهم قد اعتبرها سنين حاسمة فى آفاق الرأسمالية المعاصرة .

ولم تكن النظرية التقليدية فى درجة تسمح لها باعطاء تفسير لظاهرة عدم المساواة فى التطور بين الدول ذوات البناء الاقتصادى المختلف . وكانت ترى أن آلية الرأسمالية تحتوى فى ذاتها على قوى لديها تستطيع أن تتغلب على عدم المساواة فى الوقت التى تظهر فيه ، وذلك لأن رأس المال له ميل للانتقال الى المناطق التى يظهر فيها العجز بالنسبة لقوى العمل الضرورية . وكانت النظرية السائدة فى الماضى تعتبر أن هناك ميلا فى قوى الآليات الاتوماتيكية للسوق نحو تحقيق مستوى واحد لعملية التراكم الرأسمالى فى الدول ذوات المستوى المختلف فى التطور الصناعى . ولم يتفق هذا الغرض فى المجال العلمى مع التطور الحقيقى للرأسمالية على نطاق عالمى . وتتيجة لذلك أعيد النظر فى هذه النظرية ذاتها تحت دفعة الوقائع التى لم يكن من المستطاع تضمينها أو تمثيلها فى الاطارات العتيقة للنظرية . وهكذا ظهرت بحوث اقتصادية قوية فى موضوع « التنمية والدول النامية » وقد اندمج هذا الموضوع مع موضوع التخطيط الاقتصادى باعتباره ضرورة لا جدال فيها لامكان التغلب على « الدورة المغلقة » للتأخر الاقتصادى .

ما هى اذن التغيرات التى أعطتها النظريات الاقتصادية

الجديدة لظاهرة عدم التساوى فى التطور الاقتصادى ؟ [١]
لقد أعطى أحد رجال الاقتصاد المشهورين الذين اهتموا بهذه المشـــكلة ـــ وهـــو الأســـتاذ راجنار نوركس Ragnar Nurkse « لدورة الفقر المعيبة » circolo vizioso della povertà فى الدول النامية تفسيرا ذا ارتباط دورى : فكلما زاد فقر احدى الدول كلما كانت هناك صعوبات أكثر للخروج من هـــذا الفقر [٢] .
وبمعنى آخر نظرا لانخفاض الدخل الفردى فان نسبة الادخار التى يمكن أن تتشكل فى دولة فقيرة ستكون متواضعة ، بينما لا يمكن للدخل أن يزيد وذلك لأن نسبة الادخـــار صـــغيرة

(١) جاء تقدير لهذه الظاهرة ولاحجامها المحددة فى كتاب :
Simon Kuzuets = Under — developed countries and pre-industrial phase in the advanced countries : An attempt at Comparison.
وثائق مؤتمر السكان العالمى ــ روما ١٩٥٤ ــ ويظهر من هذا البحث أن حوالى ⅔ السكان فى العالم يعيشون فى بلاد يكون فيها الدخل الحقيقى للفرد الواحد عبارة عن كمية ضئيلة من الدخل الفردى فى الدول التى بلغت تطورا صناعيا كبيرا ، وفى كثير من الحالات أقل انخفاضا للغاية من دخل هؤلاء فى المرحلة الأولى لتطورهم (منذ حوالى قرن مضى) .

(٢) Rangar Nurkse = Some Aspects of capital accumulation in Underdeveloped Countries, Cairo 1952.
Problems of capital Formation in underdeveloped countries, Oxford 1953.

للغاية : وهنا تتحقق « الدورة المعيبة » . وقد حاول رجــل الاقتصاد والاجتماع السويدى جنار ميردال Gunuar Myrdal (١) فى دراسته لهذه المشــكلة أن يعطى صــياغة أفضـــل لفكرة « السببية الدورية فى العملية التراكمية ، وذكر أن القوى المؤقتة للسوق تميل الى تحقيق زيادة فى عدم التوازن القومى والدولى للتنمية » .

ويحاول « ميردال » بفكرته الأساسية اظهار كيف أن أثر العمل الحر لقوى السوق يتمثل فى التركز الذى يوجــد فى بعض البلاد وفى بعض المناطق الاقتصادية التى تعطى « مكافأة أعلى من المتوسط » والتى توجد فيها عادة ظروف مناســبة للتنمية . ونظرا لأن الأمر يتعلق بعملية تتحقق بواسطة آثار تراكمية فانه ينتج عن ذلك وجود هوة متزايدة فى المستويات الاقتصــادية بين المناطق المتطورة والمناطق النــامية حتى ان حركات رؤوس الأموال والتجارة تميل أيضا الى أن يكون لها آثار مماثلة لعدم التوازن والتساوى المتزايد .

وهنالك تفســير للأســتاذ بول باران Paul Baran (٢) يميل الى جمع الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع أسباب التأخر الاقتصادى وعدم المساواة فى التنمية بين الدول . ويرى

---

(١) Gunnar Myrdal = Teoria economica e paesi sottosviluppati, Milano 1959.

(٢) Paul Baran = The political economy of Growth, N. Y., 1957.

أن علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتأخرة اقتصاديا مع الدول الاستعمارية هى شرط أساسى لاحتفاظ هذه الدول بحالة الفقر المزمن وعدم التنمية الاقتصادية . وقد أظهر بصورة خاصة أن الأمر لا يتعلق فقط بمستوى الادخار غير الكافى الذى يهدف الى زيادة القوة الاقتصادية لهذه البلاد ، ولكن بالطريقة التى استخدم بها الفائض الاقتصادى (أى جزء الدخل الذى يزيد على ذلك الذى خصص للاستهلاك المباشر) والذى نجده متواضعا فى الدول المتأخرة اقتصاديا . وقد اعتبر الاستخـدام الانتاجى لهذا الفائض فى نطاق سياسة فعالة لاستثمار الموارد الانتاجية يعتبر وسيلة أساسية للنهوض من نقطة الصفر المرتبطة بالنشاط الاقتصادى فى البلاد التى مازالت مضطهدة ومستغلة بواسطة الامبريالية الاجنبية والجماعات الملونة المسيطرة .

وهناك رأيان سنذكرهما فيما بعد بالنسبة للسياسات التى يجب اقتراحها للنهوض من حالة التأخر الاقتصادى فى الدول النامية . والرأى الاول عضده بعض الاقتصاديين من أمثال تنبرجن Tinbergen الذى يميل الى تحديد خط لتنمية هذه الدول يرتبط بالمنتجات الزراعية والتغيرات التى تطرأ على الانتاج المحلى . أما الرأى الآخر فيرى البدء فى عملية موضوعية للتصنيع (لا تقتصر على الصناعة الخفيفة) كوسيلة أكثر فعالية وقاطعة

لوضع هذه الدول فى طريق الاستقرار والأمن بالنسبة للتقدم الاقتصادي . وقد استمد الرأى الاول أساسه النظرى من مبدأ « التناسب بين العوامل الانتاجية » المؤسس على فكرة « الانتاجية الحدية » لعناصر الانتاج والذى يطبق على مشاكل التنمية الاقتصادية . وينص هذا المبدأ الذى يشير الى ظروف ثابتة غير ديناميكية على انه نظرا لقلة رأس المال بالنسبة للقوى العاملة المتوافرة فى الدول المتأخرة فانه من المفيد اقتصاديا استخدام رأس مال أقل وقوى عاملة بنسبة أكبر ، وذلك لأن الأول أكثر تكلفة من الثانى . وهكذا فان الطريق المناسب للدول الفقيرة هو استخدام أعلى مستوى للقوة العاملة وأقل مستوى للتجهيزات الفنية . ومن الانتقادات التى وجهت الى هذا الرأى (الذى نظرت اليه كثيرا هذه الدول بعين الشك ورفضته وهى تصارع من أجل الوصول الى الاستقلال التام) والتى يستحق ذكرها هو ما صرح به رجل الاقتصاد البريطانى موريس دوب M. Dobb [1] .

ويرى دوب أن كل سياسة للاستثمار يجب أن تقدر على أساس الأثر الذى لها على معدل التنمية الاقتصادية . فلا

---

(١) انظر فى هذا الشأن أحدث ما كتبه « دوب » :
Sviluppo economico e pianificazione, Roma, Editori Riuniti, 1963.

يوجد صراع بين زيادة الاستثمارات وزيادة الاستهلاك والبطالة فى سياسة للتنمية خاضعة للتخطيط خلال فترة زمنية طويلة . ويظهر تحليل « دوب » أنه فى هذه الحالة تعمل العناصر التى تشترك فى جعل امكانية معدل الزيادة للاستثمارات الانتاجية مرتفعة على رفع معدل تنمية البطالة والاستهلاك والتى ستكون مستوياتها أعلى من تلك التى قد تصل اليها بواسطة سياسات مختلفة تهدف الى رفعها الى أقصى حد فى فترة من الزمن قصيرة .

ومن الواضح أن الأمر يتعلق بطريقتين مختلفتين للتنمية حيث ان الطريقة الثانية تظهر تفوقا أكثر لأنها تعطى للدول المتأخرة ما هو ضرورى وأساسى لتنميتهــا الاقتصادية ، وتمثل مخرجا لمشكلة التأخر الاقتصادى ذاتها : وهو أساس صناعى يعتبر كمحرك للتقدم الاقتصادى وكضمان للاستقلال عن الرأسمالية الاحتكارية التى ما تزال تســتغل المادة الأولية التى تمتلكهــا الدول النامية ، ثم بتصدير منتجاتها الصناعية الى هذه الدول الأخــيرة .

وأمام هــذه الحقيقة ظهر أن نظرية « الاثمان المقارنة Costi-comparati » غــير مناســبة وغــير كافية لبث الاقتنــاع بأنها أكثر فائدة للدول النامية والتى فى طريق التطور الاقتصــادى حيث لا توجد الصناعة الحديثة . وهذه مشكلة أساسية يعتمد عليها مستقبل هذه الدول .

٩ ـ الاتجاهات الحالية للفكر الاقتصادى :

أزمة النظرية الاقتصادية الحديثة :

ظهرت بوادر أزمة النظرية الاقتصادية الحديثة بصورة واضحة خلال التطور الحديث للفكر الاقتصادى . ولقد بدا واضحا أن هنالك صعوبات عديدة يقع فيها الاقتصاديون عندما يحاولون الاجابة على الأسئلة التى تثار فى البحوث الاقتصادية الحالية مستخدمين فى ذلك مبادىء النظرية السائدة . ولقد تكشف عند دراسة هذه الصعوبات أن المبادىء النظرية لا تشبع الجوانب اللازمة لحل هذه المشاكل . وبدأت الشكوك تثور حول عدم ملاءمة الأفكار التى تقول بها النظرية الاقتصادية . ولقد ازدادت هذه الشكوك فى السنين العشر الأخيرة ، ووصلت الى درجة أصبحت فيها أسس هذه النظرية تبدو مفككة على عكس ما كان عليه الحال منذ فترة سابقة وذلك على عكس ما كان يعتقده كثير من رجال الاقتصاد .

ولنتعرض مثلا الى نظرية التوازن الاقتصادى العام التى سبق الكلام عنها . لقد رأينا أن هذه النظرية غير كافية فى معالجة مشكلة رأس المال ، ولمسنا من جهة أخرى أن عملية تراكم رأس

المال كظاهرة دينامية ليس لها محل فى نطاق هيكل نظـرى استاتيـكى ، كما هو الحال فى نظام التوازن الاقتصادى من طراز نظام والراس . وأشرنا كذلك الى الصـعوبات الخطيرة التى لا يمكن التغلب عليها والتى تفسح الطريق « لرؤوس أموال جديدة » فى هذا الاطار النظرى ، والتى تمثل الخصيصة المميزة لحقيقة النظم الرأسمالية . ويجب قبل كل شيء أن نفكر فى أن طبيعة هذه الصعوبات لا تقتصر على الصفة الاستاتيكية لهيكل التوازن الاقتصادى العام وهو الأمر الذى كان محلا للقبول عند الكافة ، ولكنها تتعلق بأسس نظرية « الانتاج الحدى لرأس المال » ذاتها . فمن الصعب فى نطاق هذه النظرية تعريف فكرة رأس المال وتحديد توزيع الانتـاج الاجتماعى بصـورة صحيحة أو منطقية . ولعل هذا ما يفسر الميل الخاطىء لبعض الكتاب مثل ن . كالدور وج . روبنصون وغيرهما اللذين تغاضيا عن هياكل الانتاج الحدى لرأس المال فى معالجتهم للمشاكل التى تتعلق بالتوزيع . ولقد أعلن هؤلاء عـدم ملاءمة هـذه الهيـاكل ، وبالتالى فانهم يفضلون استخدام الاطار النظـرى لكينز بدون رفض الأسس العامة للنظرية الحدية الحـديثة . ويبدو ذلك واضحا من محاولتهم الهروب من المشاكل الحتمية التى تنشأ عن تطبيق النظرية القديمة للانتاج الحدى لرأس المال

ولفكرة التوزيع المرتبطة بها . فمثلا نجـد أن كالدور الذى يعتبر من رجال الاقتصاد البارزين فى العصر الحاضر قد حذر من وجود هذه الأسس التى تعتبر غير كافية ، حيث كتب يقول : « ان الصعوبة الأساسية للاتجاه كله (.......) تنتج عن معنى « رأس المـال » ذاته كعامل من عوامل الانتاج . فبينما يمكن قياس الأرض بالقيراط فى السنة والعمل بالعلاقة الساعة ـ الانسان ، نجد أن « رأس المال » (الذى يتميز عن أموال رأس المال Beni Capitali) لا يمكن قياسه بالوحدات الطبيعية . ومن الضرورى لكى يمكن تقدير الانتاج الحدى للعمل أن نبحث حالتين تشتملان على نفس المقدار من « رأس المال » ولكن مع وجود كميتين مختلفتين من العمل ، أو كمية من العمل متماثلة ومقدارين مختلفين من «رأس المال» فى علاقة عددية محددة» [(١)]. ويتعلق الأمر أساسا بالصعوبة النظرية التى توجد عند معالجة رأس المال فى نظريات الانتاج الحدى التى تعتبر وسائل الانتاج معطيات ثابتة للقيمة فى مجموع الاقتصاد ، أو كتوسعات أعطيت فى صيغ طبيعية والتى تتحدد قيمتها على أساس الكميات المتوافرة

---

(١) N. Kalor = Alternative theories of distinction, citato daF. Caffé, in = Recenti tendenze nella teoria della distribuzione, in Giornale degli economisti, Sett-ott. 1958.

من « عوامل » الانتاج . ومن الواضح أنه يجب تحديد علاقة معينة بين المجموعات ذوات الطبيعة المختلفة « لأموال رأس المـــال » (مثل الجرارات الزراعية والآلات اليدوية) وبين العناصر الأخرى مثل العمل فى النظام الاقتصادى . ولقد سبق أن ذكرنا أنه من الصعب فى نطاق نظرية الانتاج الحدى الوصول الى نتائج كافية فى تعريف « رأس المال » ، وهذا هو السبب الذى دفع رجـــال الاقتصاد فى بعض الحالات الى هجر بعض مبادىء هذه النظريات.

ولذلك فاننا نراهم يعملون على هــدى التوســعات العامة (الاستهلاك ـــ الاستثمار ـــ الدخل ـــ الربح والأجور) على أساس الهيكل العام لنظرية كينز . ولكن هذه المحاولات فى تجنب النقص الخطير الذى يعترى النظرية السائدة كان بعيدا عن الوصول الى نتائج مرضية . فالاتجاه الجديد فى الواقع يثير بدوره صعابا أخرى ونقصا ناتجا عن هيكل كينز فى التحليل والفروض المرتبطة بسلوك المستهلكين مقاولى المشروع . وهكذا نجد أن مثلا كالدور عند محاولته وصف وظيفة الاستثمار فى العلاقات المفترضة بنموذجه لا يعطى تفسيرا مناسبا عن البواعث التى تنظم سلوك مقاولى المشروع . وهكذا يبدو أن الهياكل التى تضع فى الاعتبار عملية توازن لتراكم رأس المال وتوزيع الدخل بين الأرباح والأجور ، مشكوك فى أمرها وفى صلاحيتها

سواء بالنسبة لبعض أسس التحليل النظرى (مشاكل رأس المال ومشاكل القيمة) أو بالنسبة للمشاكل الخاصة المعتبرة (وظيفة التقدم الاقتصادى .... وهكذا) . وهناك مظهر آخـــر لأزمة النظرية الاقتصادية الحديثة يتمثل فى وجود انفصال كبير بين الحقيقة الاقتصادية من جهة وشكلية النماذج الاقتصادية الخاصة التى تستخدم الرياضـــة فى صياغتها من جهة أخرى ، اذ أنه من الصعب عادة تتبع المضمون المجرد للظواهر الاقتصادية . ويحدث ذلك فى كل مرة يكون فيها صالح التحليل مركزا فى « الجوانب الرياضية » للمشاكل أكثر من تركزه فى المعنى الاقتصادى الذى تتمثل فيه خصائص النظام محل الدراسة .

وربما كانت هذه العمليات الرياضية ـــ على غرار تلك التى يمارسها بعض رجال الاقتصاد بالنسبة لسلوك الأوليجر شيين فى نطاق نظرية للعب بالسوق ـــ من أفضل الأمثلة التى تضرب لبيان ذلك النمط من الشكلية حيث يكون المضمون الاقتصادى للصيغ الرياضية مختفيا حتى بالنسبة لأكثرها دقة [١] .

كل ذلك يسهم فى القاء الضوء على موقف الاقتصاديين الذين يعتقدون فى أهمية المشاكل الاقتصادية التى أثارتها النظـــرية

---

(١) انظر فى هذا الشأن : P. Sylod Labini = Oligopolio & progresso economico, Giuffré 1957, p. 26.

التقليدية فى حينها . هذه النظرية فى الواقع ليست أكثر واقعية من تلك النظريات التى يطلق عليها أسم « النظريات التقليدية الجديدة » ، ولكنها تستطيع أن تعطى كيانا نظريا يكون فيها البناء التحليلى مصانا من المشاكل التى تكلمنا عنها بالنسبة لنظرية الانتاج الحدى . وقد جاء ذكر ذلك كله فى كتاب حديث لرجل الاقتصاد بير سرافا Piero Sraffa تحت عنوان : « انتاج السلع بواسطة السلع » والذى يعتبر كما سنرى بعد قليل خطوة تقدمية لنظرية رجال الاقتصاد التقليديون وذلك على غرار طريقتهم فى البحث الاقتصادى [١] .

النظرية الحدية المعاصرة و « اقتصاد الرفاهية الجديد » :

لقد رأينا أن رجال الاقتصاد المعاصرين يعتبرون بعض جوانب نظريات الانتاج الحدى غير كافية بالمرة . ولكن على الرغم من الانتقادات والتحفظات التى وجهت الى تلك النظريات ، فاننا نجد أن جزاء كبيرا من الفكر الاقتصادى فى أيامنا هذه مازال متشبثا بهذه النظرية . ويمثل كل من الأمريكى ب . صامويلسون P. Samuelson والانجليزى هايكس J. R. Hicks فى الاتجاهات

---

(١) يوجد بحث هام فى هذا المجال عند ب . جاريناني P. Gar-gnani بعنوان : « رأس المال فى نظريات التوزيع » Il Capitale nelle teroie della distribuzine.

الحديثة للبحث أكثرها تعصبا « أرثوذكسية » فى السير على منوال النظرية الحدية التقليدية . وقد أورد الأول فى كتابه :
« أسس التحليل الاقتصادى Foundations of economico Analyais »
والثـــانى فى كتـــابه : « القيمة ورأس المال Value and capital »
اطارين للتحليل الحدى يؤديان الى تسهيل قبول هذه النظرية ولو أنهما لا يتسمان بالسهولة عند التحامها بواقع المشـــــاكل الاقتصادية الحديثة . وقد كان لمحاولتهما أثر واسع بالنسبة للاقتصاديين والمعاصرين ذلك لأنها قد شكلت شبه جسر بين الاقتصاد « القديم » و « الحديث » ، أى بين نظرية التوازن الاقتصادى العام المؤسسة على تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين وبين نظرية كينز المبنية على العلاقات بين الكميات الاجمالية للنظام الاقتصادى . ويعتبر هذان الكتابان بصفة عامة من أفضل ماكتب تكملة للتحليل الحدى ويمثلان محاولتين تحليليتين بين الاقتصاد الجـــزئى microeconomico (من نمط تحليـــــل والراس أو مارشال) وبين التوسعات الاقتصادية المرتبطة (من نمط تحليل كينز) أى الاقتصـــــاد الكلى macroeconomico ، الا أن الأساليب الفنية الرفيعة التى استخدمت بواسطة رجال الاقتصاد من أمثال صامويلسون وهايكس لم توضح جيدا مضمون هذه المشاكل . ومع ذلك فلقد سمحت بتمثيل بعض جوانب النظـــام

الاقتصادى فى صورة ديناميه (تغير الأسعار فى الاستثمارات وفى الانتاج) وباعتبار الاقتصاد الاحصائى حالة خاصة للديناميه .
وعلى الرغم من أن هذه التجديدات قد خففت من تعقيد بعض صيغ النظرية الحدية وبصفة خاصة فى تحليل ظواهر التبـادل الاقتصادى الا أنه لا يمكن الادعاء بأنها قد دعمت الأسس التى يعتمد عليها البناء الحديث لنظرية الانتاجية الحدية . ولا يمكن القول أن هذا البناء يتصف بأسس ثابتة وذلك لأنه قد أدخل عليه بعض التعديلات الجديدة . ومن التعديلات التى أدخلت على هذا البناء تلك التى تتعلق بنظرية المنفعة التقليدية . ولقد تعرضت النفعية فى اطارها الذى كان لها فى القرن التاسع عشر لانتقادات شديدة وذلك على يد الكثيرين الذين اعتبروا فكرة النفعيـة غير كافية بصفة خاصة لاعطاء أساس مقبول ينبنى عليه الكيان الحديث للنظرية . لقد وضح للاقتصاديين الحديثين وبصفة خاصة فى انجلترا أن الوصول الى أعلى مستوى للرفاهية الاجتماعية يعتبر هدفا يجب تبريره على أساس التحليل النظرى . لقد بدأ هؤلاء من وجهة نظر باريتو Pareto القائلة بأن الاجراءات التى تزيد من رفاهية البعض دون أن تحقق ضررا بالآخرين تؤدى الى زيادة فى الرفاهية العامة . وكانت هذه النتيجة جزءا لا يتجزأ فى نظرية المنافسة التقليدية وفى المنافع التى تحققهـا العناصر

الاقتصادية عن طريق التبادل الاقتصادى . وقد أدخلت بعض التعديلات على الفكرة القديمة لاقتصاد الرفاهية مؤسسة على مبدأ النفعية ، والتى وجدت أحسن تعبير لها فى كتـاب رجل الاقتصـاد الانجليزى بيجـو Pigou بعنوان : « اقتصـاد الرفاهيـة Economia del Benessere » ، ولقـد أيد كثير من رجال الاقتصاد المعروفين من أمثال : برجسون Bergson وليزر Leser وكالدور Kaldor وهوتيلنج Hotelling وليتيل Lettile وغيرهم هذه التعديلات التى تميز النظرية الجديدة لاقتصاد الرفاهية عن النظرية التقليدية .

ان من يسير وراء فكرة اقتصاد الرفاهية من رجال الاقتصاد المحدثين يعتقد أنه فى الامكان زيادة الرفاهية العـامة فى حالة حدوث تدهور فى ظروف البعض ما دام التحسن الذى تحقق يمكن له « تعويض » أولئك الذين أصابهم التـدهور . ان السياسة الاقتصادية المرتبطة بالنظرية الجديدة لاقتصاد الرفاهية قد لاقت تطبيقا عمليا واسعا أدى ذلك الى وجود قاعدة أشـد صلابة للنظرية عما كانت عليه من قبل .

وقد أبدى مؤيدو هذه النظرية شكهم فى قدرتها على توفير معايير دقيقة لتحديد أفضل الوسائل فى توزيع الدخل والثروة ، وكذلك فى كيفية زيادة الرفاهية الاجتماعية الى أقصى درجـة

ممكنة . وقد ســاد الاعتقاد العام بأنه فى الامكان ولو جزئيا ايجاد حل رائد لهذه المشــاكل عن طريق مواكبة المنطق المجرد بالخبرة الصادقة . وما زالت هناك أسئلة كثيرة تنتظر الاجابة نظرا لزيادة التعقيدات التى تحققت من جراء الصيغ الخاصــة « بوظائف الرفاهية » من أمثال تلك التى قال بهــا صامويلون وبرجسون حيث وضعت هذه الأهداف فى الاعتبار عند معالجة علاقات الارتباط المتبادلة للتوسعات الاقتصادية . وكيف نستطيع مثلا أن نقيم موقف الأشخاص الاقتصادية المختلفة اذا كان التواجد فى درجة أفضل أو أسوأ من موقف الجماعات الأخرى يفترض مقارنة بين المستويات المختلفة للدخل ؟ ان كثيرا من معضدى النظرية الجديدة للرفاهية يعتقدون أنه ليس فى الامكان اجراء أى قياس موضوعى للمنفعة الحدية . أما بالنسبة لأدوات تحليل سلوك المستهلكين على النحو الذى أظهره له بولدنج K. Bolding فان الأمر ليس الا عبارة عن تسلق «لجبل يغطى بالجيلاتين يغوص فيه كل من أراد السير عليه »[1] وتبدو هذه الملاحظة ذات معنى خاص فى نطاق الاطار العام للنظرية موضوع الدراسة . ويدرك

---

(١) انظر : F. Zeuthen = Scienza e benessere nella politica economica, in Economisti moderni, a cura di : F. Caffé, Milano, 1962, p. 284.

بعض معضدى هذه النظرية أن مشاكل توزيع الدخل مرتبطة تمام الارتباط بمشاكل الانتاج ، ولكن لا يبدو أن أصحاب نظرية الرفاهية لم يعالجوا الأمور وتنائجها بطريقة منطقية : ويظهر بوضوح أوجه النقص فى فكرة الرفاهية من الناحيتين النظرية والتطبيقية عندما يفترض أصحابها أن أهم التغيرات التى تطرأ على توزيع الانتاج الاجتماعى ذات علاقة نسبية مع التغيرات فى علاقات الملكية والتنظيم الاجتماعى للانتاج . واذا ما وضعا فى الاعتبار كذلك غموض المحاولات التى تبذل لايجاد أفضل الحلول فى نظام اقتصادى معين فانه يظهر أن الأسس النظرية التى يرتكز عليها « اقتصاد الرفاهية الجديد » ليست فى درجة تسمح لها بتحمل ثقل المشاكل التى ستقع على عاتقها :

نظرية الانتاج « الدورى » لبيرو سرافا كبديلة للنظرية الحدية وكمحاولة نقدية لها :

اذا تعرضنا لدراسة اتجاه آخر فى الفكر الاقتصادى المعاصر، نجد أن كتاب رجل الاقتصاد الايطالى بيرو سرافا « انتاج السلع عن طريق السلع »: مقدمة نقدية للنظرية الاقتصادية Produzione dei mercia mezzo di merci: Premessa a una critica della teoria economica. يعتبر عودة الى مفاهيم ريكاردو تطويرا للفكرة الأساسية المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية .

ونحن على اقتناع تام بأن هذا الكتاب نظرا لقيمته العلمية سيكون له مع الزمن تأثير متزايد فى الفكر الاقتصادى ، ولهذا رأينا أن نفرد له مكانا لعرضه ودراسته .

ان الاعتبارات التى جاء ذكرها فى هذا البحث وبصفة خاصة فى مقدمة الكتاب ذاته « ولو أنها ليست عبارة عن دراسة للنظرية الحدية بالنسبة للقيمة وللتوزيع ، الا أنها تعتبر أساسا يمكن الاعتماد عليه فى نقد هذه النظرية » (صفحة ٧) .

فعلى عكس الفروض الأساسية للنظرية الحدية نجد أن بحث سرافا « يتعلق أساسا بتلك الخصائص المرتبطة بالنظام الاقتصادى والتى تعتبر مستقلة عن تغيرات حجم الانتاج والتناسب بين « العوامل » المستخدمة . وهذه هى نفس الفكرة التى قال بها رجال الاقتصاد التقليديون من أمثال أ . سميث ود . ريكاردو والتى هجرت بعد ذلك بحلول النظرية الحدية .

ان بحث سرافا الذى سنذكر هنا بعض جوانبه الهامة يعتبر ثمرة لصياغة طويلة الأمد ويثير صعوبات واضحة للتفسير التحليلى ، وبصفة خاصة بالنسبة لأولئك الذين اعتادوا على التفكير بمنطق يتفق مع الفكر الاقتصادى السائد . ومن المفيد اذن التعرض له بصورة مختصرة فى داخل اطار تطور الفكر

الاقتصادي وذلك لكي يمكن لنا أن ندرك المكانة التي يحتلها . ان افتراضات النظرية التقليدية وطريقة البحث منذ سميث وريكاردو حتى ماركس تختلف بصورة جذرية كما سبق أن رأينا[1] ـــ عن المقدمات الأساسية للنظرية الحدية . ان أفكار النفقة الحدية والانتاج الحدى ترتبط ارتباطا وثيقا بتحليل التغيرات فى « النسب التى توجد بين عوامل الانتاج » . وقد أدى استخدام هذا التحليل فى مجال الانتاج ومجال التوزيع الى وجود نظرية لتوزيع الانتاج الاجتماعى مؤداها أن مكافأة ما يطلق عليه خدمات العوامل الانتاجية (مثل العمل والأرض ورأس المال) تنتج عن طلب وعرض هذه العوامل . وهذا هو أساس النظريات الحدية للتوزيع الذى يختلف كل الاختلاف عن أساس النظرية التقليدية . ونتيجة لذلك أمكن فهم الفائدة فى هذه النظريات على أنها « مكافأة » خاصة لرأس المال ، وهى فكرة بعيدة كل البعد عن الاقتصاد التقليدى (والتى نقدها ماركس على أنها فكرة حيوية Animistica » تعطى لرأس المال القدرة على « خلق » الفائدة) . ولقد أصبحت فكرة النظرية الحدية ـــ القائلة ان أية مكافأة خاصة ترجع الى مساهمة أى من العناصر

---

(١) انظر بصفة خاصة فى الفصل الأول .

الانتاجية ، فكرة شعبية فى الثقافة الاقتصادية حتى غطت على فكرة الأجر والربح فى النظرية التقليدية . ويلاحظ أن فكرة فائض القيمة ــ أى الزائد عن الاستهلاك الضرورى للعاملين ــ منذ عهد الطبيعيين الى عهد سميث وريكاردو وماركس ، كانت أساسا للصياغات النظرية التى نادى بها هؤلاء والتى تنبع بصورة مباشرة من أفكارهم الخاصة بالقيمة ــ العمل وسواء اعتبر هذا الفائض عائدا residuo (أى ما يبقى بعد طرح مجموع الأجور من الانتاج الصافى) ، وسواء اعتبر هذا الفائض أيضا انتاجا لقوة العمل (ماركس) فانه يعتبر فكرة أساسية فى البناء التحليلى لهذه النظريات على عكس الحال بالنسبة لنظرية الانتاج الحدى . وقد ظهرت هذه الفكرة فى كتاب سرافا عند تحليل تغيرات الربح والأجر تبعا لخطة شبيهة بتلك التى نادى بها كل من ريكاردو وماركس . وتظهر فى هذا الكتاب مشكلة تغير نسب العوامل الانتاجية » وبذلك أمكن البعد عن الفروض والاجراءات الخاصة بالتحليل الحدى .

ان كتاب « انتاج السلع بواسطة السلع » كما يدل عليه عنوانه ذاته هو تصوير لعملية دورية للانتاج الاجتماعى حيث تظهر فيه السلع كمنتجات وفى نفس الوقت كوسائل للانتاج استخدمت لانتاج هذه السلع . وهكذا نجد أن الفحم الذى

ينتج عن طريق استخراجه من المناجم يدخل بدوره فى انتاج الفحم ذاته أو انتاج الحديد ، كما أن الأجر الحقيقى أو الاستهلاك « الضرورى » هما مجموعة من المنتجات كمثيلاتها الأخرى وفى نفس الوقت تدخل فى انتاج السلع الأخرى ، وهذا التصوير للعملية الانتاجية يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذى أعطته النظريات الاقتصادية السائدة والتى تبدأ عادة كما هو الحال فى نظرية والراس من العناصر الأصلية للانتاج وتصل الى الاستهلاكات النهائية بحركة تسير فى هذا الاتجاه الوحيد.ويمكن هنا أن تذكر نموذج فون نيومان Von Neuman (١) يشبه نموذج سرافا الذى سبق ذكره . واذا نظرنا الى هذين النموذجين من وجهة نظر البناء التحليلى فاننا نجد أنهما قد نظما أساسا وفقا لمعايير تختلف تماما عن تلك التى كانت سائدة فى النظرية الاقتصادية المعاصرة ، ويمثلان فى الفكر الاقتصادى اتجاها يختلف بصورة جذرية عن الاتجاهات الأخرى .

ويمكن عرض اطار سرافا فى خطوطه الأساسية العامة على

---

(١) J. Von Newman = Uber ein oekonomisches Gleichung-system und eine verallgemeinerung des Brouwerschen Fixpunkts.

وقد عرض هذا الكتاب فى مجلة Review of Economic Studies عام ١٩٤٤ رقم ١ .

النحو التالى : يفترض هذا الاتجاه وجود نمط من الاقتصاد ينتج الضرورى فقط من أجل البقاء ، وأن السلع تنتج من صناعات متيمزة تبعا لمناهج محددة للانتاج ، وان كل سلعة تدخل مباشرة وبصورة غير مباشرة فى انتاج السلع الأخرى . وتتخذ احدى السلع مقياسا للقيم تحدد على أساسها الأسعار طبقا لظروف الانتاج التى تظهر فى « حالة اكتمال » الاقتصاد . ويلاحظ ان القيم المرتبطة بالعلاقات التى تحددت فى هذا النموذج الخاص بالانتاج لكل سلعة تعتمد على مناهج الانتاج المستخدمة .

اذا انتقلنا بعد ذلك الى حالة الاقتصاد الذى ينتج أكثر من الضرورى والذى يوجد فيه كمية زائدة يمكن توزيعها فاننا نجد انه لا يمكن توزيع هذا الفائض الا بنفس الطريقة وفى نفس الوقت الذى تتحدد فيه أسعار السلع ، ذلك لأن الربح يوزع بالنسبة لوسائل الانتاج (رأس المال) المستخدمة فى كل صناعة ولا يمكن تحديد هذه النسبة بين كميتين غير متجانستين (معدل الكسب) الا اذا عرف ثمن السلع . ومن جهة أخرى لكى يمكن تحديد الأسعار يجب معرفة معدل الربح ، ولهذا يكون فى الامكان تحديد الأسعار ومعدل الربح فى نظام جديد للعلاقات يظهر فيه كذلك معدل الربح الذى يحتاج بدوره للتحديد . ويجب أن يوضع فى الاعتبار أن هذه الأسعار التى تتحدد على

هذا النحو ليست أسعار السوق على النحو الذى يظهر لدى التقليــديين ولدى ماركس عنــدما يتعلق الأمر « بالأســعار الطبيعية » أو « أسعار الانتاج » والتى تكون مستقلة عن تأثير الطلب والعرض فى السوق . وعلى ذلك فان الأجر والعمل يظهران فى شكل مباشر ، ويجب بعد ذلك تحديد معدل الأجر (اجماليا) علاوة على معدل الربح . وهكذا يمكن مثلا لمعدل الأجر أن يكون بيانا ثابتا dato (طبقا لغرض رجال الاقتصاد التقليديين وكذلك ماركس) وبذلك يتحدد معدل الربح وأسعار السلع . وتفترض نظرية سرافا كذلك وجود وحدة جديدة لقياس القيم ، وتمثل هذه الوحدة مقياسا خاصا لأن الأمر يتعلق « بسلع مركبة merce composta » تشــكل الدخل القومى ولذلك فهى مساوية للعمل الاجمالى المستخدم سنويا فى الاقتصاد . وعلى أساس هذه السلعة الخاصة التى استخدمت كمقياس للقيم يمكن تحــديد الأجر والأسعار . وانتقل سرافا فى التحليل التالى الى معرفة آثار تغيرات الأجر على معدل الربح وعلى أسعار كل سلعة وذلك على أساس علاقة متتالية بين الأجور ومعدل الربح . وهــكذا فان الأسعار ما هى الا تعبير لنسبة الانتاج الصافى النموذجى Prodotto netto tipo وهو تعبير يشــــير الى الاجــراء الخاص الذى اتبعه سرافا لكى يبين الخصائص المرتبطة بالنظام الاقتصادى .

ان الانتاج الصافى النموذجى هو بناء تحليلى يمكن ايضاحه على النحو التالى : يتعلق الأمر بمجموعة من السلع تشكل الدخل القومى ، ويمكن أن تعد بشكل ما بحيث تمثل السلع المختلفة فى مجموع وسائل الانتاج فى النظام الاقتصادى بنفس النسب التى توجد بين منتجاتها . وهذه السلعة المركبة « الخاصة هى السلعة النموذجية » ، وتشير مجموعة العلاقات المعتبرة الى « نظام نموذجى » . ويمكن تعريف العلاقة بين الانتاج الصافى ووسائل الانتاج دون الالتجاء الى السعر نظرا لأن مجموعتى السلع تتكون بنفس النسب المتساوية أى أنها كميات مختلفة لنفس السلعة المركبة . ويهدف هذا الاجراء الى توضيح تحليل خصائص النظام الاقتصادى الحقيقى والذى يتكون فيه معدل الربح نتيجة لعلاقة بين القيمة الاجمالية ، بينما نجد — فى نظام النموذج المفترض أنه ليس الا عبارة عن مجرد علاقة بين كمية من السلع — اذن عندما يعبر عن الأجور باصطلاحات الانتاج الصافى النموذجى فان نموذج سرافا لعملية الانتاج الدورى للسلع يسمح مع وجود فائض لاعادة توزيعه بملاحظة آثار تغيرات الأجور على معدل الربح وحركات الأسعار . وبهذه الطريقة أعتقد سرافا أنه قد حل المشكلة التى شغلت ريكاردو حتى مماته وهو يبحث عن « قياس القيم الثابت » والتى تجد لها أساسا فى

كمية العمل التى يمكن مقارنتها مع الانتاج الصافى النموذجى مع ملاحظة أن تغيراته تكون غير خاضعة للأسعار .

ومن الواضح أنه ليس فى الامكان أن نعرض ولو بصورة مختصرة مضمون التحليل الذى قال به سرافا . ولقد حاولت هنا عرض خطة البحث التى اتبعها فى محاولته الوصول الى تحديد الاختلاف الجذرى لهذا النموذج النظرى عن ذلك الخاص بالنظرية الحدية والتوازن الاقتصادى العام الذى ينبنى على افتراضات النظرية الحدية . وكذلك فان بحث سرافا قد تعرض بصورة ضمنية لنقد لهذه النظرية ، ولكنه يشير فى نفس الوقت الى وجود بديل لها يبنى على تحليل جذرى مختلف عن ذلك التحليل الذى ظل سائدا فى الفكر الاقتصادى المعاصر حتى ذلك الحين .

« ثبت المصطلحات الاقتصادية »

رأينا من المفيد أن نورد هنا المصطلحات الاقتصادية وترجمتها بالعربية والتى ورد ذكرها فى هذا الكتاب • وتشكل غالبية هذه المصطلحات اطارا جديدا نبع عن المفاهيم الحديثة للاقتصاد وبصفة خاصة مايتعلق منها بالنظريات الاشتراكية •

ولقد حاولنا على قدر المستطاع أن تكون الترجمة العربية قريبة من المعنى على الرغم من صعوبة ترجمة بعضها • وعملنا على تنسيق هذه المصطلحات على حسب الحروف الأبجدية حتى يسهل على القارىء استخراجها بسرعة •

« المترجم »

تجميع رأس المال ... ... Accumulazione del capitale

التجميع التصاعدى ... ... Accumulazione progressiva

الترقب ... ... Attesa

التقشف ... ... Attinenza

أموال رأس المال ... ... Beni capitali

أموال الاستهلاك ... ... Beni di consumo

الأموال الإنتاجية ... ... Beni strumentali

الحساب الاقتصادى ... ... Calcolo economico

رأس المال : القيمة التى تنتج عن فائض القيمة... ... ... Capitale

رأس المال الثابت : جزء رأس المال الذى يخصص للحصول على أموال إنتاجيـــة

أدوات الإنتاج ، الآلات ، المادة الأولية ... ... Capitale constante

رأس المال المتغير : جزء رأس المال الذى يخصص للحصول على قوة العمل Capitale variabile

رأس المال الجارى : جزء رأس المال المخصص للحصول على المادة الأولية
Capitale circolante ... ...

Capitale funzionante... ... ... رأس المال الموظف

Capitale di prestito . ... رأس المال المقترض

Capitalismo ... ... الرأسمالية

Capitalismo di stato . ... رأسمالية الدولة

Capitalismo monopolistico ... ... الرأسمالية الاحتكارية

Capitalismo monoplistico di stato ... ... رأسمالية الدولة الاحتكارية

Capitalizazzione . ... تشكيل رأس المال

Costo pianificato ... ... النفقة المخططة

Ceto ... ... طائفـــة

Classe ... ... طبقـــة

Coefficente tecnico . ... معاملات الارتباط الفنية

Centralizazzione... ... ... التمركز

Concentrazione . ... التركز

Concorrenza perfetta . ... المنافســة الكاملة

Concorrenza monopolistica ... ...المنافسة الاحتكارية

Consumo ... ...الاستهلاك

Consumo produttivo الاستهلاك الانتاجى : استهلاك أموال مادية لخلق أموال مادية جديدة

Consumo improduttivo ... ... الاستهلاك غير الانتاجى

Crisi economico ... ... الازمة الاقتصادية

Dato ... ... معطية : « بيان ثابت »

Econometrics ... ... الاقتصاد القياسى

Economia del Benessere ... ... اقتصاد الرفاهية

Forza lavoro ... ... قوة العمل

Fattori produttivi ... ... عوامل الانتاج

Fluttuazione economico ... ... التموجات الاقتصادية

العمـــل ... Lavoro...

العمل المنتج ... Lavoro produttivo

مدير المشروع... Iprenditore

الأستثمار ... Investimento

تحليل المدخلات والمخرجات ... Input output Analysis

العاملين ... Lavoratori ...

الاقتصاد الكلي... Macroeconomico

الاقتصاد الجزئى ... Microeonomico

السوق ... Mercato

السلعة ... Merce...

السلعة المركبة ... Merce composto

احتكار : « احتكار الأفراد »... Monopolio...

العمالة ... Occupazione

احتكار : « السيطرة الاحتكارية للمشروعات الإقتصادية » ... Oligopolio ...

الاوليجرشية المالية : ... Oligarchia Finanziaria

فائض القيمة :... Plus-Vaore...

فائض العمـــل : ... Plus-lavoro

فائض الانتاج : ... Plus-prodotto

فائض القيمة المطلق : ... Plus-valore assoluto...

فائض القيمة النسبى : ... Plus-valore relativo ...

فائض القيمة غير العادى : ... Plus-valore straordinario...

السعر ... Prezzo

سعر النفقـــة ... Prezzo del costo

سعر الانتاج « سعر التكلفة » ... Prezzo di produzione

الانتاج الاجتماعى : مجموع الأموال المادية التى ينتجها المجتمع فى فترة معينة من الزمن ... Prodotto sociale

الانتاج الصافى ... prodotto netto ...

الانتاج الصافى النموذجى ... Prodotto netto tipo

الانتـــاج... Produzione

Profitto capitalistico	الربح الرأسمالى
Profitto pianificato	الربح المخطط
Profitto medio	متوسط الربح العادى
Programmazione lineare	البرامج المتتاليـة
Programmazione ottiminale	التخطيط الأمثل
Rapporti di produzione	علاقات الإنتاج
Reddito d'imprenditore	دخل مدير المشروع : الفرق بين الناتج عن توظيف رأس مال الغير والفائدة التى تدفع لاستخدام هذا المال
Reddito netto	الدخل الصافى
Reddito sociale	الدخل القومى
Rendita	الريع
Riproduzione	الإنتاج بالمعنى العام : يتضمن انتاج ودورة واستهلاك الأموال المادية
Ristagno economico	الركود الاقتصادى
Ristagno secolare	الركود المئوى
Scambio	التبادل بين سلعتين
Salario	الأجـــر
Saggio di sviluppo	معدل التنمية الإقتصادية
Socalismo	الاشتراكية
Soggetto economico	الأشخاص الاقتصادية
Sovrastruttura	البناء التحتى : مجموع العلاقات الاجتماعية التى تتأسس عليها علاقات الإنتاج
Stabilita economica	الاستقرار والثبات الاقتصادى
Struttura economica della società	البناء الاقتصادى للمجتمع
Strozzatura economica	الضيق الاقتصادى
Teoria marginale	النظرية الحدية
Teoria Liberale	النظرية الليبرالية
Tesoreggamento	الاكتناز
Valore	القيمة
Valore della forza lavoro	قيمة قوة العمل
Valore di scambio	نسبة التبادل : قيمة التبادل بين سلعتين



دار الكاتب العربى
الثمن ٣٥ قرشا